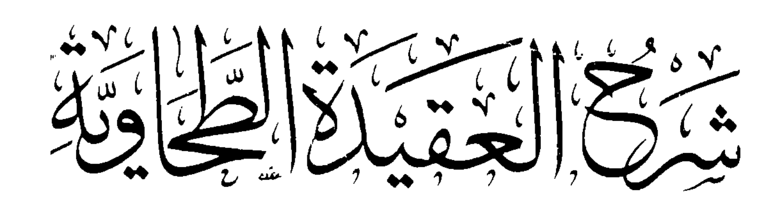


شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

الإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي

المتوفى سنة ٧٩٢هـ

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي　　شعيب الأرنؤوط

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح العقيدة الطحاوية

لقد تفضّل صاحب السّمو الملكيّ
الأمير عبد الرّحمن بن عبد العزيز آل سعود
فأمر بتوزيع هذا الكتاب على نفقته
خدمةً للعلم وطلّابه
فجزاه الله خيراً، وأحسن مثوبته

الطبعة الثانية

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م

طبعة جديدة مصحّحة ومنقّحة

طُبع عن أربع نُسخ خطّيّة

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع
مؤسسة الرسالة - بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢ - ص.ب ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، أما بعد.

فقد وفقنا الله سبحانه وتعالى، وهدانا إلى إخراج «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز ـ رحمه الله ـ إخراجاً محققاً، من حيث ضبط النص، وتخريج الأحاديث، والتعليق على ما رأينا الحاجة فيه إلى التعليق، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف من الأعلام والكتب.

وعندما طُبع الكتاب في عام (١٤٠٨هـ)، استقبله العلماء والباحثون استقبالاً يليق بمكانة الكتاب العلمية في مجال بيان ما عليه سلف الأمة الصالح من صحيح الاعتقاد، ورد الشبه والتأويلات الباطلة، والانتصار إلى الفرقة الناجية ـ أهل السنة والجماعة ـ وبيان بطلان ما عليه الفرق الضالة في هذا المجال.

وكان تفضل صاحب السمو الملكي الأمير **عبد الرحمن بن عبد العزيز آل سعود** ـ وفقه الله ـ بتوزيع الكتاب على طلاب العلم على نفقة سموه الكريم سبباً في انتشاره والاستفادة منه، حيث وُزعت كميات كبيرة من الكتاب على عدد من الجامعات الإسلامية، والكليات الشرعية في المملكة العربية السعودية وفي غيرها من بلاد العالم الإسلامي، فاستفاد

منه أساتذتها وطلابها، وكثر الطلب على الكتاب ، مما دعانا إلى إعادة طباعته.

وعلى الـرغم من الجهد الذي بُذل في تحقيقه، إلا أنه ظهرت لنا بعض المـلاحظات التي تتطلب إعادة النظر والمراجعة، وهكذا الجهد البشري في حاجة مستمرة إلى المراجعة، والأخذ بما يظهر أنه الصواب في مجال الاجتهاد.

وقـد تفضـل أخونا العالم الفاضل الدكتور **عبد الرحمن بن صالح المحمـود**، الأستاذ المساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ووكيل الكلية للدراسات العليا، فراجع الطبعة المحققة، وزودنا بملاحظات قيمة على مواضع من التعليقات استفدنا منها في مراجعتنا لهذه الطبعة، وإننا باسم طلاب العلم لنشكـر له صنيعـه وتعاونه، ونسأل الله أن يزيده من فضله، ويوفقه لخدمة عقيدة السلف الصالح.

وإننا في نفس الوقت ندعو إخواننا العلماء الأفاضل بأن لا يترددوا في إبداء أي ملاحظة من شأنها إتقان العمل في هذا الكتاب المهم، فإن في ذلك تحقيقاً للتعاون على البر والتقوى الذي أمر الله سبحانه وتعالى به في قوله: ﴿**وتَعاونوا عَلى البِرِّ والتَّقوى ولا تَعاونوا عَلى الإثـمِ والعُدوان واتَّقوا الله إنَّ الله شَديدُ العِقاب**﴾ [المائدة: ٢]. وفيه تحقيقُ التواصل العلمي الذي سار عليه أسلافنا في مختلف العصور، وقد تيسرت ـ والحمد لله ـ سُبله، وتعـددت قنواته، ومن شُكر الله على ذلك؛ القيام بما ينبغي أن يكـون بين العلمـاء وطـلاب العلم من النصـح والمشورة وإبداء الرأي والملاحظة في المسائل العلمية، والحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو

أحق الناس بها.

أما هذه الطبعة، فقد تضمنت ـ إضافة إلى ما أشير إليه آنفاً ـ التعليق على مواطن لم يعلق عليها سابقاً، وإصلاح الأخطاء الطباعية التي ظهرت في الطبعة السابقة.

كما رأينا من المصلحة إخراج الكتاب في مجلد واحد ـ وإن زادت صفحاته عن المعتاد ـ وذلك لتسهيل الاستفادة منه.

نسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم، وأن يوفق الجميع إلى ما يحبه ويرضاه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم.



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

إنّ الحمد للّـهِ، نحمَدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللّـهِ من شرور أنفسنا، ومن سيئاتِ أعمالنا، من يَهدِه اللّـهُ فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هاديَ له.

واشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللّـهُ وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسوله.

﴿يا أيُّها الّذينَ آمنُوا اتَّقُوا اللّـهَ حَقَّ تُقاتِه ولا تَموتُنَّ إلاَّ وأَنْتُم مُسْلمُونَ﴾.

﴿يا أيُّها النّاسُ اتّقُوا رَبَّكم الَّذي خَلَقكم مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ منها زوجَها وبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كثيراً ونساءً واتَّقُوا اللّـهَ الذي تساءَلُونَ به والأَرْحامَ إنَّ اللّـهَ كانَ عَلَيْكُم رَقِيباً﴾.

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمنوا اتَّقُوا اللّـهَ وقُولُوا قَوْلاً سديداً يُصْلحْ لَكُم أعمالَكُم ويَغْفِرْ لكم ذُنُوبَكُم ومَنْ يُطعِ اللّـهَ ورَسُولَه فَقَدْ فازَ فَوزاً عَظيماً﴾.

أما بعدُ: فقد ألَّف الإمامُ أبوجعفر أحمدُ بنُ محمد الطَّحاويُّ المتوفَّى سَنَةَ (٣٢٢هـ) رسالةً ضَمَّنها ما يحتاجُ المُكَلَّفُ إلى معرفته،

واعتقادِه، والتصديقِ به مِن أصولِ الدين كمسائلِ التوحيدِ، والصِّفاتِ، والقدَرِ، والنبوةِ، والمعادِ، وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائله، وما يَمُتُّ إليها بسبب على طريقة أهلِ السُّنّةِ والجماعة مِن السَّلَفِ الصالح، وقد تَلَقَّاها العلماءُ سلفاً وخلفاً بالقَبول والرِّضا، ونالت شهرةً واسعةً، وتَصَدَّى لشرحها غيرُ واحدٍ من أهل العلم، إلا أن الشرح المطابق لمنهج السلف الذي هو أمثلُ المناهجِ، وأصحُّها، وأقومُها، وأهداها شَرْحُ العلامة ابن أبي العز هٰذا الذي نَضَعُه بَيْن يدي القُرَّاءِ محققاً تحقيقاً متقناً، عَرِيّاً عن الغلط، والتحريفِ، والسَّقْطِ الذي جاء في الطبعات السابقة بما تَيَسَّرَ لَنا مِن أصولٍ خطِّيَّة جيدة، لا سيَّما النسخة التي كُتِبَتْ في حياةِ الشارح عن نسخته التي بخطه.

وقد اعتمدَ ابنُ أبي العز ـ رحمه الله ـ في شرحه هٰذا مَنْهَجَ السلَف الذي شَيَّدَ معاقِدَه، وأحكمَ قواعِدَه أَهْلُ العلم[1] مِنَ القرونِ

---

(١) من أهمِّ المؤلفات التي أُلفت في مسائل الاعتقاد على مذهبِ السَّلَفِ في القرن الثاني والثالث وما بعدهما: كتابُ «الفقه الأكبر» المنسوب لعالم العراق وفقيهها أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة (١٥٠)هـ، و«الإيمان» لأبي عُبَيْدٍ القاسمِ بنِ سلّام البغدادي، المتوفى سنة (٢٢٤)هـ، و«الرد على الجهمية» لعبدالله بن محمد بن عبدالله الجعفي شيخ البخاري، المتوفى سنة (٢٢٨)هـ، و«الإيمان» للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي، المتوفى سنة (٢٣٥)هـ، و«السنة»، و«الرد على الجهمية» كلاهما للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة (٢٤١)هـ، و«أفعال العباد والرد على الجهمية» للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦)هـ، و«السنة» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانىء الأثرم، تلميذ الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٧٣)هـ، و«السنة» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة (٢٧٥)هـ، و«الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي تلميذ يحيى بن معين، المتوفى سنة (٢٨٠)هـ، و«السُّنة» للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحَّاك مخلد الشيباني، المتوفى سنة (٢٨٧)هـ، و«السنة» لعبد الله بن الإمام =

الثلاثة المشهودِ لها بالفضلِ، ودافَعَ عنه بحرارةٍ وقُوَّةٍ، ولم يَأْلُ جُهداً في تقريره وإيضاحِه، والبرهنةِ على صحته وسلامته، ونقدِ المناهج الأُخرى المخالفةِ له، وكشفِ عُوارِها، وبيانِ تهافُتِها وتناقُضِها، ومخالفَتِها للحق، وبُعْدِها عن الصواب، بأدلةٍ نقليةٍ وعقليةٍ مُنْتَزَعَةٍ من نصوص الكتابِ والسنةِ، فهو على توسُّطِ حَجمِهِ لا نظيرَ له في بابِه في حُسْنِ العرضِ، ونَصاعة العبارةِ، وقُوَّةِ الحجة، وتمامِ الاستيفاء، ووَفْرةِ المعلومات، وكَثْرة البراهين والدلائل، وخلوِّه مِن بِدَعِ الكلامِ المذمومِ.

ولا بِدْعَ في ذلك، فهو امتدادٌ لمدرسة شيخ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه الله ـ التي يعودُ إليها الفضلُ في توعيةِ العقول، وتصحيحِ المفاهيم، والعودةِ بالناسِ إلى الأَصالة، والتخلُّصِ من التَّبَعِيَّة والتقليد، فقد قَرأَ كُلَّ ما كَتَبَهُ صاحبُ هٰذه المدرسة، وتلميذُه العلامةُ ابنُ القَيِّم ـ رحمه الله ـ في مجالِ العقيدة، وفَهِمَه، واقتَنَع به، واستَظْهَرَ أكثرَه،

= أحمد المتوفى سنة (٢٩٠) هـ، و «السنة» أيضاً، لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي، المتوفى سنة (٢٩٢) هـ، و «التوحيد» للحافظ الكبير أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة (٣١١) هـ، و «الإبانة» للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة (٣٢٤) هـ، و «الشريعة» للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجُرِّي، المتوفى سنة (٣٦٠) هـ، و «السنة» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، المتوفى سنة (٣٦٠) هـ، و «الإبانة» للمحدث أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري، المعروف بابن بطة، المتوفى سنة (٣٨٧) هـ، و «الإيمان» و «التوحيد» كلاهما للحافظ الجوَّال أبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده، المتوفى سنة (٣٩٥) هـ، و «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسين اللالكائي، المتوفى سنة (٤١٨) هـ، و «الأصول» لأبي عمرو أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٢٧) هـ.

ثم لَخَّصَ ذلك كُلَّه تلخيصاً مُركزاً واضحاً، وأَوْدَعَه في هذا الشرحِ النفيس المُتْقَنِ.

وقد استطاعَتْ هذه المدرسـةُ أن تبطل مـا يُدعى من الاختـلاف بين نصوصِ الشرعِ الثابتة، وبَيْنَ المعقولاتِ الصَّريحة، وأن تُزيلَ ما بَيْنَهما مِن خلافٍ موهومٍ، وأن تَحُلَّ تِلْكَ العُقَدَ التي عُقِدَتْ حَوْلَ أُمَّاتِ المسائل الاعتقاديَّة، مثل الصفات السمعيَّة، وقيامِ الصفـات بالـذَّات، ومثل الأفعالِ الاختيارية، وقيامِها بذاته تعالى، وما إلى ذلك من المسائل التي اخطأ في تصوُّرِها كثيرٌ من المتكلمينَ الذين توسَّعوا في دراسةِ المنطقِ الأَرُسْطي، واعتدُّوا به، وجعلوه حَكَماً في فصل النِّزاع[1].

وهذا العلمُ أُدْخِلَ إلى البِنيةِ العقليةِ واللُّغوية للحضارة الإسلامية نتيجةَ مؤامَرةٍ خبيثة مكشوفة لِهدمِ العقيدة الإسلامية، وقد زَعَمَ مَنْ فُتِنَ به أنه ميزانٌ للعلوم العقلية، وأنه يَتَوَقَّفُ عليه الاستدلالُ، والاستنتاجُ، والتوصُّلُ إلى علم اليقين، وأن مراعاتِه تَعصِمُ الذِّهْنَ عن أن يَغْلَط في

(١) يقول الأستاذُ الجليـل أبو الحسن النَّـدْويُّ في «رجال الفكـر والدعـوة في الإسلام» ٢/٢٩٠ ــ ٢٩١: ومن عجيب أمرِ متكلِّمي الإسلام الذين كانوا يَهدفون رَدَّ الفلسفة والدفاع عن الإسلام، أنهم أخذوا مصطلحاتِ الفلسفة وافتراضاتِها ذاتَها، وبدؤوا يبحثُون عن ذات الله تعالى وصفاتِه في اعتمادٍ وتفصيلٍ، كأنهم يَتحدَّثونَ عن شخصيةٍ مشاهَدَةٍ ملموسةٍ، وعن مسألةٍ طبعية، لقد كان هؤلاء المتكلمون تَصدَّوا للرد على الفلاسفة، ونَفْيِ نظراتها وآرائها، ولكنهم تاهوا في غابة الفلسفة وافتراضاتها ومصطلحاتها الخاطئة، إنهم نَسوا في سَوْرَةِ الجدال والنقاش أن يلوموا الفلسفة على أخطائها الأساسية، وأن يَحُولُوا دونَ بحثِها في حالٍ ما، إنهم نَسوا أن يوصوا الفلسفة بتحديد مضمارها في الجدال والنقاش حولَ الرياضيات والطبيعيات، أما التدخلُ في موضوع الإلهيات، فخروجٌ عن مركزها، وتعدٍّ عن حدِّها، وتدخُّل غير معقول، وأن يخاطِبوا الفلاسفة بخطاب القرآن البليغ: ﴿ها أنتم هـؤلاءِ حاجَجْتُم فيما لكُم به علمٌ فَلِمَ تُحاجُونَ فيما ليسَ لكم به علمٌ واللّـهُ يعلمُ وأنتم لا تَعلمونَ﴾.

فِكْرٍ، وهي دَعاوَىٰ مَـرْوفةٌ، لا تَثْبُتُ على نَقْدٍ، فإن العلومَ العقلية تُعْلَمُ بما فَطَرَ اللّـهُ عليه بني آدم مِن أسباب الإدراك، لا تَقِفُ على ميزانٍ وضعيٍّ لشخص معين، وقد كانت الأممُ قبلَهم تَعْرِفُ حقائقَ الأشياء بدون هٰذا المنطقِ، وعامةُ الأمم يعرفونَ الحقائق من غير تعلُّم منهم بوضع ارسطو، وهم إذا تدبَّروا أنفسَهم، وجَدوا أنفسَهم تَعلَمُ حقائقَ بدون هٰذه الصناعة الوضعية، وليس وراءَ هٰذا العلم ـ كما يقول شيخُ الإسلام ـ إلا تضييعُ الزمان، وإتعابُ الأذهـان، وكثرةُ الهَـذَيان، ودعـوى التحقيق بالكذب والبُهتان، وشُغْلُ النفوس بما لا يَنْفَعُها، بل قد يُضِلُّها عمَّا لا بُدَّ منه، وإثباتُ الجهل الذي هو أصل النفاق في القلوب، وإنِ ادَّعَوْا أنه أصلُ المعرفة والتحقيق.

وقد أدّى التوغُّلُ فيه بمنتحِليه إلى نتائج خطيرةٍ، نُجْمِلُها فيما يلي :

١ ـ الاستهانة بمنهجِ السلفِ القائم على النصوص من كتابِ الله تعالى، وسنّةِ رسوله صلى الله عليه وسلم ونَبْزِ من يَعْتَدُّ به، ويُذْعِنُ له بالجهل، والتقليدِ الأعمى، والمعاداةِ للعقل، مع أن كُلَّ ما يحتاجُ الناسُ إلى معرفته، واعتقادِه، والتصديقِ به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقَدَر، والنبوة، والمَعاد قد بَيَّنه اللّـهُ ورسولُه بياناً شافياً، قاطعاً للعُذْر بأدلةٍ شرعية وعقلية بَلَغَت مِنَ الإحكامِ والقوة والوضوحِ مبلغاً لا تَستَقِرُّ أمامَه دلائلُ المتكلمين التي لا تَعدُو بيتَ العنكبوت بعد البحث والنّقد.

٢ ـ الادِّعاءُ بأن السَّلَفَ لم يتفرَّغوا للبحث في قضايا العقيدة، لانشغالِهم بأمور الجهاد، ونَشْرِ الدعوة، ولأنهم لم تَكُنْ عندَهم الدِّربةُ العقليةُ اللازمةُ للبحث في مثل ذلك، وفي دعواهم هٰذه إجحافٌ ومغالَطة

وجهلٌ بمنزلة السلف وأقدارهم، فقد كانوا أعلمَ بلغةِ القرآن ومَرامِيه، وأدقَّ في مُحكمِه ومتشابِهه، وأعرفَ بالفرق بَيْنَ الحقِّ والباطِلِ، وأعظمَ محبةً للحق الذي أُرْسِلَ به محمدٌ صلى الله عليه وسلم، وأصبرَ على متابعةِ الحق واحتمالِ الأذى، وكانوا يَرَوْنَ في الحُجَج العقلية المنتَزَعة من الكتاب والسنة غَناءً تامّاً عن الطريق القياسية الكلاميّة، ولم يَصْدُرْ عنهم ذَمُّ جنسِ الكلام، ولا ذمُّ الاستدلال والنظر والجَدَل الذي أَمَرَ اللّـهُ به ورسولُه، أو الاستدلالُ بما بيَّنه اللّـهُ ورسولُه، ولا ذمُّ كلامٍ هو حق، وإنما صَدَرَ عنهم ذمُّ الكلامِ الباطل المخالِفِ للكتاب والسنة، والمخالفِ للعقل أيضاً، فهم أهلُ نَظرٍ ودِرايةٍ بجانب كونهم علماءَ أثرٍ ورواية.

٣ ـ إعلاءُ شأنِ العقل وتحكيمُه في عـالم الغيب والشهادة، وتقديمُه على النص، أو تأويل النص بما يتلاءَمُ مع العقل، مع أنه لا مَطْمَعَ للعقل في معرفة كُنْهِ الأمور الغيبية التي تأتي النبوةُ بتثبيتها، ولو كان العقلُ كافياً وحدَه لما بُعِثَ الأنبياءُ صلوات اللّـهِ عليهم، ولما رُبِطَ عذابُ الآخرة ببِعثَتِهم، وقد أَفْضَتْ بهم هٰذه المبالغةُ في تقدير العقل الإنساني وأحكامِه إلى التزاماتٍ مُنحرفةٍ عن الحقائق القرآنية، وإلى تحكيم العقل في الآياتِ التي يَتوَهَّمُونَ في ظاهرها التعارُضَ، وتأويلِ ما لا يَتَّفِقُ منها مع الرأي الذي يَذْهَبُون إليه، ممّا أدّى إلى خطأ في البحث ونتائِجِهِ، ومن أعظَم الأخطاء التي وَقَعُوا فيها نتيجـةً لهذا المنهَـج أنهم أَوَّلوا النصوصَ المتعلقة بصفات الله والأمورِ الغيبية تأويلاً يُفْضي إلى تعطيلها عن مدلولها، ويَصرفُها عن أغراضها، ويفتحُ بابَ التحريفِ في آيات القرآن والإلحادِ في معانيه، وكان عليهم أن يُثْبِتوا الصفاتِ كما جاءت في كتابِ الله وناطقِ السنة دونَ تحريفٍ، ولا تأويل، ولا تكييف، ولا تشبيه، لأنَّ

العقل عاجزٌ عن إدراك الكُنْهِ والحقيقة في هذا المجال، فمن التعقُّل أن لا نُقحِمَهُ في غير مجاله.

٤ ــ التزامُهم التفصيلَ في نفي المشابهة والتمثيل، والإجمال في مجال الإثبات، وهذا مخالفٌ لمنهج القرآنِ الذي يُثبتُ صفاتِ اللّهِ تعالى على وجه التَّفصيل، وينْفي عنها التمثيلَ على وجه الإجمال، وطريقةِ الرسل الذين جاؤوا بإثباتٍ مُفصَّلٍ، ونَفيٍ مُجملٍ.

٥ ــ تجريدُ الإسلامِ مِنْ أدلته النقلية، وتفريغُـه في مضمونٍ عقلي فلسفي، يَتَّسِمُ بالجفاف، ولا يَخلُو من تعسُّفٍ وغُلُوٍّ في التأويل، فهو كلحم جَمَلٍ غَثٍّ على رأس جبلٍ وَعْرٍ، لا سَهْلٍ فيُرْتَقى، ولا سَمِينٍ فَيُنْتَقل. والقرآنُ الكريم قد جاء بما هو أَبْلَغُ وأكملُ على أحسنِ وجه، مع تَنزُّهِهِ عن الأغاليط الكبيرة الموجودةِ فيها.

٦ ــ استخدامُ قياس التمثيل والشُّمول في حق الله سبحانه، مع أنه قد نَصَّ في كتابه أنه: ﴿ليسَ كمثلِهِ شيءٌ﴾، فكيفَ يسوغُ أن يُمَثَّلَ بغيره، أو أن يُدْخَلَ هو وغيرُه تحت قضيةٍ كُلية يَستوي أفرادُها، وكان الأجدرُ بهم أن يَستَخدِموا قياسَ الأولى كما قال تعالى: ﴿ولِلّـهِ المثلُ الأعلى﴾، ومضمون هذا القياس هو إثباتُ حكمِ الأدنى للأعلى لِأولَويَّتِه به، كأنْ يقال: كلُّ كمال ثَبَتَ للممكِن أو للمحدَثِ ولا نَقْصَ فيه بوجه من الوجوه ــ وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزمٍ للعَدَم بوجهٍ ــ فاللّـهُ الخالق أولى به، وكل كمال لا نقصَ فيه بوجه من الوجوه ثَبَتَ للمخلوق والمربوبِ المدبَّر، فإنما استفادَه من خالقِه وربِّه ومدبِّرِه، وهو أحقُّ به منه.

٧ ـ ابتداعُ مصطلحات لألفاظ لا علاقةَ لها بمدلولها اللُّغوي وتفسير النصوص بمقتضاها، واتخاذها حجةً في موضعِ النزاع.

٨ ـ اقتصارُ بحوثِهم على أمورٍ فلسفية، وشُبهاتٍ وَهْميّة، جُرُّوا إليها، وقَضَوْا معظمَ حياتِهم في الردِّ عليها، وبذلك تَحَوَّلَ تبليغُ الإسلام وشرحُ عقائده في ضَوْءِ الكتاب والسنة إلى مناظراتٍ ومجادلاتٍ كلاميّةٍ جافَّةٍ منفِّرةٍ.

مضامين هذا الشرح:

افتَتَحَ الشارحُ كتابَه هذا بمقدِّمةٍ ضافيةٍ ضَمَّنها منزلةَ علمِ أصول الدين من بينِ العلوم، وبيانَ حاجةِ العباد إليه أكثرَ من أي شيء، وأنه لا حياةَ للقلوب، ولا نعيمَ، ولا طُمأنينةَ إلا بأن تَعْرِفَ ربَّها، ومعبودَها وفاطِرَها بأسمائه، وصفاتِه، وأفعالِه، وأنَّ الله سبحانه بَعَثَ الرسلَ به مُعَرِّفينَ، وإليه داعِينَ، ولمن أجابهم مبشِّرينَ، ولمن خالَفهم مُنذِرين لأنه من المُحالِ أن تستقلَّ العقولُ بمعرفة ذلك على وجه التّفصيل، وأنّ الناس كانوا في القرونِ الثلاثة الأولى على ما كان عليه الرسولُ صلى الله عليه وسلم، وظهر بعد القرون الثلاثة من شَذَّ عن طريق الحق في الاعتقاد، واتّبع هَواه، فأقامَ اللَّهُ لهذه الأمة مَنْ يَحْفَظُ عليها أُصُولَ دينها، وأن مِمَّن قام بهذا الحقِّ من علماء المسلمين أبا جعفرٍ الطحاويَّ، وأن الذي حَمَلَهُ على شرح عقيدته هو أنه رأى غيرَ واحدٍ من أهل العلم قد تَصَدَّى لشرحها، لكن على طريقة أَهْلِ الكلامِ المذموم المشتملِ على أمورٍ مخالفةٍ للحقِّ الذي بَعَثَ اللَّهُ به رسلَه، فالتزمَ شرحَها على منهج السلف.

ثم شَرَعَ يَذكُرُ مسائل العقيدة متَّبِعاً ترتيبَ الطحاوي مبتدئاً ببيانِ حقيقة التوحيد ومعانيه وأنواعِه التي جاءَ بها الرسلُ، وبيانِ المرادِ من قوله تعالى: ﴿ليسَ كمِثْلِه شيءٌ﴾، وذكرِ صفاتِ الله تعالى وأسمائه، وتقسيمها إلى صفاتِ ذاتٍ وصفاتِ فِعْلٍ، وبيانِ ما يَجبُ في مسألة الصفات، وهو الإثباتُ بلا تكييفٍ، ووجوبِ الإيمانِ بنبوَّة محمدٍ صلى الله عليه وسلم الذي خَتَمَ اللَّـهُ به الرسالاتِ، وبيانِ عمومِ بعثته إلى الإنس والجن، والتعريفِ بالقرآن وأنه كلامُ الله بلفظِه ومعناهُ، والردِّ على القائلين بخَلْقِه، وإثباتِ رؤية الله تعالى في الآخرة، وما جاء من النصوص في هذا الباب، والردِّ على مُنكِريها ومتأوِّليها، وذكرِ الإسراء والمعراج وبيانِ أنهما كانا في اليَقظَةِ، وما جاءَ في الحَوْض المورُودِ من النصوص والشفاعة وأنواعها، وبيانِ أنَّ الإقرارَ بالربوبية أمرٌ فِطْريٌّ، والشرك طارئٌ، ثم ذَكَرَ التعريفَ بالقضاءِ والقدر، وبيان أنه سِرُّ اللَّـهِ في خلقه، وأنَّ مَنْشأَ الضَّلال في هذه المسألة هو التسويةُ بينَ الإرادةِ والمشيئةِ، وبين المحبَّة والرضا، وبيان أنّ أفعالَ العباد هي خلقُ الله وأن العباد فاعلون لها حقيقة، ثم تعرَّضَ لذكرِ العرش، والكرسي، وإثبات الفَوْقيّة والعُلُوِّ، وتعريفِ الإيمان، وبيانِ أركانه وحقيقته، وأقوالِ العلماء في مُسَمَّى الإيمان، وأنه يزيدُ وينقُصُ، وأفاضَ في بيان الرُّوح وحقيقتها، واختلافِ الناس في مُسْتَقَرِّها ما بينَ الموت إلى قيامِ الساعة، وذكرَ أهوالَ يومِ القيامة من البَعْثِ، والعَرْض، والحِساب، والصِّراط، والجنَّة، والنَّار، وذكرَ فضائلَ الخلفاءِ الرَّاشِدين، وبقيةَ العَشَرة المبشَّرِينَ بالجنة، وأن التصديق بكراماتِ الأولياءِ من عقيدة أهلِ السنة، وتعريفَ الوليِّ والكرامة، والفرقَ بينهما وبين المعجزة، وبيانَ أن نبيّاً واحداً أفضلُ من جميع الأولياء، والتحذير من تصديقِ العَرَّاف والكاهن والسّاحر، وبيان أن

دينَ الله واحدٌ في الأرض والسماء، وهو الإسلامُ، وأن الشرائعَ تختَلِفُ، والتعريف ببعض الفِرَقِ الزَّائغةِ عن الحقِّ.

وفي غُضُون تلك الأبحاث استطراداتٌ كثيرةٌ، ذاتُ فوائدَ جَمَّةٍ تمُتُّ إلى ما هو آخذٌ بسبيله بسببٍ.

وقد أقام ابنُ أبـي العز شَرْحَهُ هذا على قواعِدَ وأُسُسٍ مستنْبَطةٍ من الكتاب والسنة، وما كان عليه سَلَفُ الأمة هي غايةٌ في القوة والدِّقَّةِ والإحكام، أخذها عن علماء السلف ابتداءً من صحابة رسولِ اللّه صلّى اللّه عليه وسلم، الذين تَلَقَّوْهَا عن إمامهم وقُدوتهم ومُربِّيهم محمد بن عبداللّه عليه الصَّلاةُ والسلامُ. وأخذها عمَّن تَبِعَهُم بإحسَانٍ واقتدى بهم إلى عهده أمثال مجاهدٍ، وطاووس، ومحمد بن مسلم الزهري، وعطاء، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبدِاللّه بن المبارك، والفضيل بن عياض، وسُفيان بن عُيينة، والشافعي، وابنِ المـاجِشون، ويحيـى بنِ معين، وأبـي بكر بنِ أبـي شيبة، وأحمدَ بنِ حنبل، والبخاري، وأبـي بكر الأثرم، وعثمانَ بنِ سعيد الدَّارمي، وابنِ جرير الطبري، وابن خزيمة، وغيرِهم من أئمة السلف.

وأخذها على وجه الخصوص عن شيخِ الإسلامِ ابن تَيميّة ــ رحمه الله ــ مُجَدِّدِ علومِ السَّلَفِ الذي تَفَنَّن في التعبيرعنها في مواطِنَ متفرقةٍ من كُتبِهِ ورسائله، وبالَغَ في إيضاحِها، وتقريرِها، وتقويتِها، ورَبْطِهَا بمنهـج السَّلَفِ الأصيل الذي كان يدعو إليه، وينتَصِرُ له، ويرى ــ وهو على صواب ــ أَحقِّيَّتَهُ على سائرِ المناهج، ويُخَطِّىءُ مَنْ يخالِفُه، ويَلتمسُ الحقَّ في غيره، وهٰذه القواعدُ هي:

١ ــ القرآنُ مصدرُ الأدِلَّة النقلية والعقلية.

فقد تَضمَّنَ الدعوةَ إلى توحيد الله، وبَثَّ في الأنفس والآفاقِ دلائلَ التوحيد، ولَفَتَ نَظَرَ الإنسانِ إليها، وحَثَّه على النظرِ والتفكير فيها، وبَيَّنَ بالبراهين العقلية إثباتَ صفاته، وصدقَ رسُلِه، وأَمْرَ المعاد، وغيرَ ذلك من أصول الدين، وأجاب عن مُعارضَةِ المشركين، وكَشَفَ شُبَهَهُمْ، ونَقَضَ أقوالَهم، وفَنَّد مزاعمهم.

وهذه الأدلة شرعيةٌ، لأن الشرعَ دلَّ عليها وأرشدَ إليها، وعقليةٌ، لأنها تُعْلَمُ صحتُها بالعقل، فإذا أخبر الله بالشيء، ودَلَّ عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يُعْلَمُ به، فيصيرُ ثابتاً بالسمع والعقل، وكلاهما دَاخِلٌ في دلالةِ القرآن التي تُسمى الدلالةَ الشرعية. ونقدُ السلف لِعلم الكلام لم يصدر عن انتقادهم المنهج العقلي، ولٰكِنَّهم فَضَّلُوا المقاييس الشرعية، لأنها عقلية أيضاً، وهي أبلغُ وأكملُ من أدلة المتكلمين مع تنزهها عن الأغاليط التي تشتمل عليها أدلتهم.

وقد جاءت هٰذه الأدلةُ بأسلوبٍ باهر متدفِّقٍ بالحيوية، وضربِ الأمثلة المستمدةِ من حياةِ الإنسان وما يُحيطُ بـه مهما اختلف جنسُه، أو بيئتُه، أو عصرُه، فهي أبلـغُ مِن كُلِّ أسلوبٍ، وأشدُّ تأثيراً في النفس مِن أيِّ أسلوبٍ آخر، وفيها مجالٌ واسعٌ للعقل يقضي فيه رغبَته، ويُشْبِعُ نهمتَه، مع ضمانِ السير في المسارِ الصحيح دونَ تعثر أو انحِرَاف.

وقد أَعَدَّ الله العقولَ بصفة عامة لإدراك ما هو مطلوب شرعاً، وأعد لها ما يُسدِّدُها فيه مِن الفطرةِ التي لم تُفْسِدْهَا الأهواء، والآياتِ الظاهرةِ في الأَنْفُسِ والآفاق، ثم أكمل ذلك بالشرع المتمثِّلِ بالكتاب وناطقِ السنة.

وقد اكتفى السلفُ الصالحُ بالقرآن الكريم إلى جانب السنة في اتخاذه دليلاً وهادياً، وقد استنبطوا من آياتِه قواعِدَ النظر العقلي، فكانوا مِن أقدر الناس على توضيح مسائل الاعتقاد، وتوثيقها بالحجة والبرهان والإجابة عن كل تساؤل أو تشكيك في الاعتقاد.

٢ ـ اتباع السلف الصالح في تفسير النصوص.

ونعنى بالسلف الصالح الصحابةَ والتابعين مِن أهل القرون الثلاثة الممتدحة الذين يَتقيَّدونَ بالكتابِ والسنةِ نصّاً وروحاً دُونَ مَن وُصِفَ بالبدعة كالخوارج، والقَدرية، والمعتزلة وغيرهم من الفِرَق.

وإنما يُؤخذُ برأيهم، ويُعتَدُّ به، لكونهم أَبَرَّ قلوباً، وأعمقَ علماً، وأقلَّ تكلُّفاً، وأقربَ إلى التوفيق، لِما خَصَّهم اللّـهُ به من توقُّدِ الأذهانِ، وسَعَةِ العلم، وقوةِ الإدراك، وحسنِ القصد، وتَقْوَى الله، وقُرب العهد بنور النبوَّةِ، فكانت طريقتُهم لذلك هي الطريقة المحمودة، وطريقة غيرهم لا تُساوِيهم، ولا تدنو منهم.

٣ ـ الإيمانُ بمسائل الغيب محصورةً في الخبر الصادق.

إن المسائل التي لا يتناوَلها الحِسُّ ولا مَحَلَّ فيها للتَّجرِبَةِ، وليس ثَمَّتَ مقدماتٌ عقلية يَصِلُ بها العقلُ إلى معرفةِ واقعها، مِثْلُ هذه المسائل يَنحصِرُ مَصْدَرُ العلم بها في خصوص الخبرِ الصادق المؤيَّد بالمعجِزات الواصِلِ إلى الناس مِن عالِمِ الغيب، ومُبْدِعِ الأكوان والمخلوقات.

فما أخبرَ اللّـهُ عنه أو رسولُه من شؤون الغيب نؤمِنُ به على القدر الذي أخبرَ اللّـهُ به أو رسولُه دونَ صرفِ اللفظ عن معناه، ودونَ زيادة عمَّا تضمَّنَهُ الخبرُ الصادق، ودونَ استبعادٍ أو إنكارٍ.

وَمِنَ التكلُّفِ المنهيِّ عنه البحثُ في أمور غيبية وَرَدَ الشرعُ بالإيمان بها مع تَرك كيفيَّتِها، ومنها ما لا يكونُ له شاهدٌ في عالم الحِسِّ كالسؤال عن وَقْتِ الساعة، وعن الروح، وعن مُدةً هذه الأمة، إلى أمثال ذلك مما لا يُعلمُ إلا بالنقل الصِّرف، فهذا النوعُ يجبُ الإيمانُ به من غير بحثٍ.

٤ ـ تقسيمُ التوحيد إلى توحيد الرُّبوبية، وتوحيد الألوهية، ووجوب التَّصديق بهما.

التوحيدُ عند السلف نوعان:

الأول: توحيدُ الربوبية: وهو الاعتقادُ بأن ربَّ العالَم وخالقَه واحدٌ وليس اثنين، وهو الربُّ سبحانه الذي جُبِلتِ الفِطَرُ السليمةُ على الإقرار به والخضوع له والإيمان بما له من الأسماء والصفات على وفق ما جاء في الكتاب والسنّة، فتوحيد الأسماء والصفات داخل في توحيد الربوبية.

الثاني: توحيدُ الألوهية، ومعناه: أن يُعبَدَ اللَّهُ وحدَه لا يُشرَكَ بعبادته أحدٌ من خلقه، وبهذا النوع يتحقَّقُ معنى كلمة التوحيد: «لا إله إلا اللَّهُ».

وهذا النوعُ مِن التوحيد هو دعوةُ كُلِّ رسولٍ إلى قومه مِنْ لَدُنْ آدم إلى محمدٍ عليه السَّلامُ، وَمِن أجله خَلَقَ اللَّهُ الخلقَ، وجَعَلَ الجنةَ والنارَ، وَفَرَّقَ الناس إلى شقيٍّ وسعيدٍ، ولا يُقبلُ إيمانُ المرءِ إلا بالإقرارِ به قولاً وعملاً، وهو يَتَضَمَّنُ توحيدَ الربوبية.

وقد عُنِيَ القرآنُ بتقريرِ هٰذا النوعِ من التوحيد، والبرهنةِ عليه بالأدِلَّةِ العقلية والبراهينِ الصحيحة، لأنَّ الشِّرْكَ الذي وَقَعَ في جميع

الأممِ كان في هٰذا النوع، فإنَّ عامة مُشرِكي الأمم كانوا مُقِرِّينَ بربوبيتِه سبحانه، ولكنهم مع إقرارِهم بربوبيته قد أَشْرَكُوا بعبادتِه غيرَه.

٥ ــ إثباتُ الأسماءِ والصفات مع الإقرار بمعناها وعدم التعرض لكيفيتها.

تُعَدُّ مسألةُ الصفات من أجلِّ وأعظمِ ما تُكُلِّمَ فيه من أصول الاعتقاد، وقد اضطَرَبَتْ فيها أقوالُ الفلاسفة والمتكلِّمين، فمنهم مَنْ قالَ بالنَّفْي المَحْض، ومنهم من أقرَّ بأسماء الله في الجملة ونَفَى الصفاتِ، ومنهم من أَقَرَّ بالأسماء والصفات، لكنه رَدَّ طائفةً منها، وتأوَّلَها، وصَرَفَها عن ظاهرها.

ومَذْهَبُ السلف في هٰذه المسألة: هو الإيمانُ بكل ما وَرَدَ في كتابِ الله وناطقِ السنةِ من الأسماء والصفات من غيرِ زيادةٍ عليها، ولا نُقصانٍ منها، ولا تجاوُزٍ لها، ولا تأويلٍ لها بما يُخالِفُ ظاهرَها، وقدِ انقضى عَصْرُ الصحابة والتابعين من السلف والأئمة على التسليمِ المُطْلَقِ بما جاءَ في الكتاب والسنة عن الذاتِ الإلٰهيَّة وصفاتِها، ولم يَتنازَعُوا في مسألةٍ واحدةٍ من مسائِل الأسماءِ والصفاتِ والأفعالِ، بل كلُّهم على إثباتِ ما نَطَقَ به الكتابُ والسنة، كَلِمَتُهم واحدةٌ من أولِهم إلى آخرِهم، لم يَسُومُوها تأويلاً، ولم يُحَرِّفوها عن مواضعها تبديلاً.

وهم يعتقدون أن أسماءَ اللّٰهِ تعالى وصفاتِه توقِيفيَّةٌ، لا يجوزُ إطلاقُ شيء منها على الله في الإثبات أو النفي إلا بإذن الشرعِ، فلا يُثْبِتُونَ له سبحانه من الأسماء والصفات إلا ما أَثْبَتَهُ هو لنفسه، أو أثبَتَه له رسولُه صلى الله عليه وسلم، ولا يَنْفُون عنه كذلك من الأسماء والصِّفات إلا ما نَفَاهُ هو عن نفسه، أو ما نَفاهُ عنه رسولُه صلى الله عليه وسلَّمَ، وأنَّ

كل ما ثَبَتَ له من الأسماء والصفات لا يماثِلُ شيئاً من خلقِه، ولا يُماثِلُه شيءٌ، بل كلُّ ما ثبتَ له من صفات الكمال التي وَرَدَتْ في النصوص الصريحةِ، فهو مُختصٌ به لا يَشْرَكُهُ فيه أحدٌ من خلقِه، وإذا كان هناك من الأسماء ما يُطْلَقُ على صفاتِ الله كما يُطلَقُ على صفاتِ خَلْقِه، فإنَّ هٰذا ليس إلا مَحْضَ اتفاقٍ في الاسم والمعنى العام، ولا يَلْزَمُ من اتفاقِهما في مسمَّى الصفة ومعناها العام اتفاقُهما في حقيقة الصفة، فإذا كانت ذاتُه سبحانه لا تُمَاثِلُ الذواتِ، فكذلك صفاتُه لا تماثِلُ الصفاتِ، لأنه سبحانه لا تُضْرَبُ له الأمثالُ بخَلْقِهِ لا في ذاته، ولا في صفاته.

ولم يَقُلْ أحدٌ منهم: إن آياتِ الصفات لا يَعْلَمُ معناها إلا اللّٰهُ، بدليلِ أنَّهم كانوا يُثبتون لله ما تضمَّنَتْه من صفاتٍ، ولو كان معنى الآيات والأحاديث غيرَ مفهوم لهم ألبَتَّة، لما صَحَّ منهم الإثباتُ، إذ كيفَ يُثبتونَ شيئاً لا يُعْقَلُ معناه، غايةُ الأمر أنهم لم يكونوا يَبحَثُون وراءَ هذه الظواهر عن كُنْهِ هٰذه الصفات، أوعن كيفية قيامِها بذاته تعالى، لأنَّ معرفةَ ذلك فوقَ مستوى العقل البشري، وهو من الغيب الذي استأثرَ اللّٰهُ بعلمِه، فهو سبحانَه أجلُّ من أن يُدرَكَ كُنْهُ ذاتِه وصفاتِه، أو يحاطَ بها علماً: ﴿ليسَ كمثلِهِ شيءٌ وهُو السميعُ البصيرُ﴾.

وبهذا يُعلَمُ أنَّ السلف الصالح كانوا أكثرَ فِطْنَةً، وأحدَّ ذكاءً من أصحاب الفِرَقِ، لأنهم عَرَفُوا أنه لا سبيلَ إلى إدراكِ كُنْهِ الصفات بالعقل، لأنه من شؤونِ الغيب التي لا تدخل في نطاقِ قُدرتِه.

٦ ــ الجمعُ بين الإثبات والتنزيه.

فإن القرآن جمع فيما وَرَدَ فيه عن الصفاتِ بينَ الإثباتِ والتنزيه في

آيةٍ واحدة حين قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُو السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ فاللَّـهُ سميعٌ بصير، ولا يُشْبِهُهُ أَحَدٌ مِن خلقه، مع أنهم يَسمَعُون ويُبصِرُون، وكذا في بقية الصفات، لأن التماثلَ في الصفاتِ فَرْعٌ عن التماثل في الذواتِ، والذاتان هنا مختلفتانِ تماماً، فكذا صفاتُهما.

فتسميتُه تعالى قادراً وتسميةُ العبد قادراً لا تُوجِبُ مماثلةَ قدرةِ اللّـهِ لِقُدْرَةِ العبد، وكذا تسميتُه عالماً، ومُريداً، وحيّاً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلماً، مع تسمية عباده بهٰذه الأسماء لا يَستَلْزِمُ أنَّ علمَهُم كعلمِهِ، ولا إرادتَهم كإرادتِهِ، ولا حياتَهم كحياتِهِ.

وما يُوجَدُ في الخارج من الأسماء لا يوجدُ مطلقاً كليّاً، وإنما يوجد معيناً مختصاً، وهٰذه الأسماء إذا سُمِّي اللّـهُ بها، كان مُسمَّاه معيناً مختصاً به، وإذا سُمِّيَ بها العبد، كان مسمّاه مختصاً به، فما يُوصَفُ اللّـهُ به، ويُوصَفُ به العبادُ، يوصفُ الله به على ما يَليقُ به، ويُوصَفُ العبادُ على ما يَليقُ بهم من ذلك.

٧ ـــ رفض التأويل الكلامي.

إن التأويلَ عند المتكلِّمين عامةً يقتضي اتخاذَ العقلِ أصلاً في التفسير مقدَّماً على الشرع، فإذا ظَهَرَ تعارضٌ بينَهما، فيَنْبَغي تأويلُ النصوص إلى ما يُوافِقُ مقتضى العقل كتأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وآيات الصفات وما إلى ذلك، والسلفُ يَرفُضُون هذا النوع من التأويل، ويُخَطِّئُون القائل به، ويَشْتَدون في النكير عليه، لأنه يُفْضِي إلى تعطيل النصوص، والتجاوز بها إلى معانٍ وآراء مدخولةٍ، تستهدفُ هدمَ الشريعة، وإضلالَ معتَقِديها، وبلبلةَ ما استقَرَّ في قلوبهم، وامتَزَجَ بنفوسهم مِن عقائدَ واضحةٍ لا لَبْسَ فيها، ولا شائبة من غموضٍ،

والتأويل الصحيح المقبولُ عندهم هو الذي يُوافق ما دَلَّتْ عليه النصوصُ، وجاءَت به السنةُ، وغيرُه هو الفاسدُ.

٨ ـ تقييد العقل وعدَمُ الاعتداد به في غير مجالِه.

إنَّ العقلَ وسيلةٌ محدودة من وسائلِ المعرفة لا يُدرِكُ غَيْرَ الأمور المحسوسة على سبيلِ التَّيقُّنِ، ويُدركُ الأمورَ الغيبيةَ على سبيلِ التصور فقط، وليس التيقُّن، فهم يؤمنون بإثبات ما أخبرَ به النص في ما يتعلَّقُ بالأمورِ الغيبية، ويُصدِّقُونَ به، ولا يتعرَّضُونَ للبحث في كيفيته، لأن ذلك مما يَعِزُّ على العقل مَرامُه.

وليس عَدَمُ الاعتداد بالعقل فيما لا يَدْخُلُ في مجاله إلغاءً للعقل بالكُلية، فقد أَجمَعَ المسلمون على أنه لا تكليفَ على صبيٍّ ولا مجنون، وأنه لا بُدَّ مِن نَظَرِ العقلِ، ولذلك أمرَ اللّٰهُ بتَدَبُّرِ كتابه، ولا يُمْكِنُ أن يَتحقَّقَ هٰذا التدبُّرُ إلاّ بالعقل، وإنما الممنوعُ أن يُستخدَمَ العقلُ في غير موضعه، أو أن يَخْضَعَ في الاستدلال لمنهج يُخالفُ المنهجَ الذي جاء في القرآن والسنة.

فهم لا يُغْلُونَ من شأن العقل، ولا يُغالون في أحكامه، ولا يَحْكُمُونَ باستقلاله وكفايته، وإنما يَضَعُونَه في موضعه اللائق به، فَيَستَعمِلُونَه في نِطاق قُدرَتِه وإمكاناتِه في النظر في مَلَكوت السَّماوات والأرض، وفي الاجتهاد في القضايا العملية، وفي اكتشافِ العلوم المادِّيَّة التي تَهدِفُ إلى ترقية المجتمع وتطويره، وهذا من تمام علمِهم، وبُعْدِ نَظرِهم، وسلامةِ تفكيرهم، ولو كان العقلُ يُفَسِّرُ بواسطته كُلَّ الأشياء، لما كان هناك حاجةٌ إلى إرسال الرسل، وإنزالِ الكُتب السماويَّةِ.

يقول ابن خلدون في «مقدمته» ص ٣٦٤-٣٦٥ عن العقل وأحكامه، وأن ما وراء طوره لا يوزن به: غير أنك لا تَطْمَعُ أن تَزِنَ به أمورَ التوحيد، والآخرةِ، وحقيقةَ النبوة، وحقائقَ الصفات الإلهية، وكلَّ ما وراءَ طَوره، فإن ذلك طَمَعٌ في محال، ومثالُ ذلك مثالُ رجل رأى الميزانَ الذي يُوزَنُ به الذهبُ، فَطَمِعَ أن يَزِنَ به الجبالَ، وهذا لا يَدُلُّ على أن الميزانَ في أحكامه غيرُ صادق، لكن العقل قد يقِفُ عندَه، ولا يَتعَدَّى طَوره حتى يكونَ له أن يُحيطَ بالله وبصفاته، فإنَّه ذَرَّةٌ مِن ذرات الوجود الحاصِل منه.

ويقول الإمام السَّرهَنْدي في الرسالة رقم (٣٦) المجموعة الثالثة: إنَّ طَور النبوة وراءَ العقلِ والتفكير، فالحقائقُ التي يَعْجِزُ العقلُ عن إدراكها، تأتي النبوةُ لتثبيتها وتحقُّقِها، ولو كان العقلُ كافياً وَحْدَهُ، لما بُعِثَ الأنبياءُ صلواتُ الله وتسليماتُه عليهم أجمعين، ولما رُبِطَ عَذَابُ الآخرة ببعثتِهم: ﴿وما كُنَّا مُعَذِّبينَ حتى نَبعثَ رسولاً﴾، والعقلُ حجةٌ، ولكنه ليس بحجةٍ بالغة، وليس في حجته بكاملٍ، وقد تحقَّقَتِ الحجةُ البالغةُ ببعثة الأنبياء والرسل عليهم الصلواتُ والتسليمُ، فقَطَعَت أَلْسِنَةَ المُكَلَّفين، وقَضَتْ على معاذيرهم، يقولُ الله تعالى: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرينَ ومُنْذِرينَ لِئلاَّ يكونَ للنَّاسِ على الله حُجَّةٌ بعدَ الرسلِ وكانَ اللَّـهُ عزيزاً حكيماً﴾، ولـمَّا ثَبَتَ عَجْزُ العقلِ وقصورُه في بعض القضايا، فليسَ مِن المستحسَنِ أن تُوزَنَ جميعُ الأحكام الشرعية في ميزانِ العقل، وإنَّ محاولةَ التطبيقِ بينَ العقلِ وبين الأحكام الشرعية بصفة دائمة، والتزامَ ذلك، والتقيدَ به، حكمٌ بكفاية العقل وغِناهُ، وإنكارٌ للنبوة أعاذَنا الله تعالى منه.

ويقول أيضاً: إنَّ إخضاعَ أخبارِ الأنبياء الصادقة لِلطريقة العقلية للبحثِ والتأمُّلِ والتحقيقِ والتوفيق بينهما، إنكارٌ في الحقيقة للنبوة، فالاعتمادُ في هٰذه القضايا التي هي وراءَ طَورِ العقلِ على الاتباعِ الكامل، والإيمانِ الصادق بالأنبياء عليهم الصَّلَواتُ والتسليمات من غير طَلَبِ الدليل والبُرهان.

ولا يظنَّ ظانٌّ أنَّ طريقَة النبوةِ تُعارِضُ طريقَ العقلِ، لا بَلْ إن طريقَ العقل ـ وهو النظرُ والاستدلال ـ لا يُـؤدِّي بدون تقليد الأنبياء واتِّباعهم إلى هٰذا المقصِدِ الرفيع، المعارضةُ شيءٌ، والعجز والقصورُ شيءٌ آخر، لأن المعارضةَ لا تتصور إلا بَعْدَ القدرة والتمكُّنِ.

٩ ـ الأخذُ بقياس الأَوْلى في الإثبات والنَّفي في حقه سبحانه.

فإن لله المثل الأعلى، وقد أثبت الله تعالى ذلك لِنفسه في ثلاثةِ مواضِعَ من القرآن:

أَحَدُهَا: قولُه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لا يُـؤْمِنُونَ بالآخرةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّـهِ المَثَلُ الأَعْلَى في السَّمَاواتِ والأرضِ وهُو العزيزُ الحكيمُ﴾.

الثاني: قولُه تعالى: ﴿وهُوَ الذي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وهُوَ أَهْوَنُ عليه ولَهُ المَثَلُ الأعلى في السَّماواتِ والأرضِ وهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾.

الثالثُ: قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كمثلِه شيءٌ وهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾

فقياسُ الأَوْلى هو طريقُ إثباتِ الكمال للَّـهِ، فما كان كمالاً لغيره، فهو أحقُّ به منه، لأن له المَثَلُ الأعلى في كُلِّ كمالٍ لا نَقْصَ فيهِ.

والكمالُ والنقصُ هما قطبُ الرحى في موقف السلف مِن الصفات نفياً وإثباتاً، فكل ما تَضمَّنَ كمالاً لا نقصَ فيه، فاللَّـهُ أحقُّ به، وكل

ما كان نقصاً من صفات المخلوقين، أو كان كمالاً متضمناً لنقصٍ بوجه من الوجوه، فاللّـهُ أولى بأن يُنَزَّهَ عنه.

ومعنى الكمال والنقص يجبُ أن يُـؤْخَذَ من الشرع حتى لا نَصِفَه بما قد يُظَنُّ أنه كمالٌ في حقه بالمقايسة على المخلوقين، وهو ليس كمالاً بالنسبة له سبحانه.

فما سَكَتَ عنه الشرعُ نفياً وإثباتاً، ولم يكن في العقل ما يُثبِتُه أو يَنْفِيهِ، سَكَتْنا عنه، ونُثبتُ ما عَلِمْنا ثبوتَه من ذلك، ونَنْفي ما عَلِمْنا نفيَه.

١٠ ــ تحديدُ الألفاظ المتنازَعِ عليها وتعيينُ مدلولاتها.

لقدِ اشْتَدَّتْ عنايةُ السَّلفِ في تحديد الألفاظِ، وتعيينِ مدلولاتها، لأن كثيراً من الفِرقِ يَحتَجُّون بألفاظٍ متشابهة مجملةٍ يُعَارِضُون بها نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وتلك الألفاظُ قد وَرَدَتْ في الكتاب، والسنة، وكلامِ الناس بمعانٍ أُخَر غيرِ المعاني التي قَصَدُوها هُمْ بِهَا، فمثلاً لفظُ التوحيد والواحد عند المتكلِّمين: ما لا صِفَةَ له، ولا يُعْلَمُ منه شيء دونَ شيء، ولا يُرى، والتوحيدُ الذي جاء به الرسولُ لم يَتَضَمَّن شيئاً من هذا النفي، وإنما تضمَّن إثباتَ الإلٰهية للّـهِ وحدَه بأن يشهد أنْ لا إلـه إلا الله، ولا يعبـد إلا إياه، ولا يتـوكَّل إلا عليـه، ولا يُوالي إلا لـه، ولا يُعادي إلا فيه، ولا يعملَ إلا لِأجله، وذلك يتضمن ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات.

والألفاظُ نوعان: نوعٌ جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يُقِرَّ بموجب ذلك، فيُثْبِتَ ما أَثْبَتَهُ اللّـهُ ورسولُه، وَمِنْ تمامِ

العلم أن يَبْحَثَ عن مرادِ رسوله بها، ليُثْبِتَ ما أَثبَته، ويَنفي ما نفاه من المعاني.

وأما الألفاظُ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتَّفَقَ السَّلَفُ على إثباتها ونفيها، فهذه ليس على أحدٍ أن يُوافِقَ مَنْ نفاها أو أثبتها حتى يَستفسِرَ عن مراده، فإنْ أرادَ بها معنىً يُوافِقُ خبر الرسول، أَقرَّ بهِ، وإن أراد بها معنى يُخَالِفُ، خبرَ الرسول، أنكره. يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيميَّة في «دَرْء تعارض العقل والنقل» ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩: وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لِمن عَارَضَه بالعقل، وادَّعى أن العقل يُعَارِضُ النصوص، فإنه قَدْ يحتاجُ إلى حلِّ شُبهته، وبيانِ بُطلانها، فإذا أخذ النَّافي يَذْكُرُ ألفاظاً مُجملةً، مثل أن يقول: لو كان استَوَى على العرشِ لكان جسماً أو مركَّباً، وهو منزَّهٌ عن ذلك، ولو كان له عِلْم وقدرة، لكان جسماً، وكان مركَّباً، وهو مُنزَّهٌ عن ذلك، ولو خَلَقَ واستوى، وأتى، لكانت تَحُلُّه الحوادثُ وهو منزَّهٌ عن ذلك، ولو قامت به الصفات لحلَّته الأعراض وهو منزَّهٌ عن ذلك.

فهنا يَسْتَفْصِلُ السَّائِلُ ويقول له: ماذا تُريدُ بهذه الألفاظ المجملة؟.

فإن أراد بها حقاً وباطلاً، قُبِلَ الحقُّ، ورُدَّ الباطل، مثل أن يقول: أنا أُريدُ بنَفْيِ الجسم نفيَ قيامِه بنفسه، وقيامَ الصفاتِ به، ونفي كونه مركباً، فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة به، وأنتَ إذا سَمَّيتَ هذا تجسيماً، لم يَجُزْ أن أَدَعَ الحقَّ الذي دَلَّ عليه صحيحُ المنقول، وصريحُ المعقول، لأجلِ تسميتِكَ أنت له بهذا.

. وأما قولُك: «ليس مركَّباً»، فإن أردتَ به أنه سبحانه ركَّبَه مركِّب، أو كان متفرِّقاً، فتركَّبَ، وأنه يمكنُ تفرُّقُه وانفصالُه، فاللّـهُ تعالى منزَّهٌ عن ذلك، وإن أردتَ أنه موصوفٌ بالصفاتِ مُباينٌ للمخلوقات، فهذا المعنى حقٌّ، ولا يجوزُ رَدُّه لأجل تسميتك له مُرَكَّباً، فهذا ونحوُه مما يُجابُ به.

ويقولُ في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٣: فليسَ لأحدٍ أَنْ يقولَ: إنَّ الألفاظَ التي جاءت في القرآنِ موضوعةٌ لمعانٍ، ثم يريدُ أن يُفسِّرَ مرادَ الله بتلك المعاني، هذا من فِعلِ المُفْتَرِينَ، فإنَّ هٰؤلاء عَمَدوا إلى المعاني، وظَنُّوها ثابتةً، فجعلوها هي معنى الواحد، والوجوب، والغنى، والقدم، ونفي المثل. ثم عَمدوا إلى ما جاءَ في القرآن من تسميةِ الله تعالى بأنه أحد وواحد، ونحو ذلك من نَفْي المِثْلِ والكُفْءِ، فقالوا: هذا يَدُلُّ على المعاني التي سمَّيناها بهذه الأسماء، وهذا من أعظم الافتراءِ.

١١ ـ تحديدُ معنى المتشابِه وبيان أن القرآن كلَّه واضحٌ يُمكنُ تفسيرُه.

المُحْكَمُ أقسامٌ ثلاثة، ويقابل كلَّ واحدٍ منها نوعٌ من المتشابه.

فالإحكامُ تارةً يكونُ في التنزيل ويُقابِلُه ما يُلقيه الشيطانُ مما نَسخَهُ الله وأزالَهُ.

وتارةً يكون في إبقاء التنزيل، ويقابِلُهُ المنسوخُ الذي هو رَفْع ما شُرِعَ.

وتارةً يكون في التأويل، ومعناه تمييزُ الحقيقةِ المقصودة حتى لا تَشتَبِهَ بغيرها ويُقابِلُها الآياتُ المتشابهات، أي: التي تُشْبِهُ هٰذا، وتُشبه

ذاك فتكون محتَمِلَةً للمعنَيين. قال الإمام أحمد: المحكَمُ: الذي ليس فيه اختلافٌ، والمتشابه: الذي يكون في موضعٍ كذا، وفي موضعٍ كذا.

والتشابُه أمر نسبي إضافي، فقد يَشْتَبِهُ على إنسان ما لا يَشْتَبِهُ على غيره، وقد يكونُ في القرآن آياتٌ كثيرة لا يَعْلَمُ معناها كثيرٌ من العلماء فضلاً عن غيرهم، وليس ذلك في آية معيَّنةٍ، بل قد يُشْكِلُ على هذا ما يَعْرِفُه ذلك، وذلك تارةً قد يكون لغرابةٍ في اللفظِ، وتارةً لاشتباه المعنى بغيره، وتارةً لشُبْهَةٍ في نفس الإنسان تمنَعُه مِن معرفة الحقِّ، وتارةً لعدم التدبُّر التام، وتارةً لغير ذلك من الأسباب، ولكن ذلك لا يعني أنَّ معرفةَ المعنى المقصود مِن هٰذه الآياتِ مستحيلٌ لا يُمْكِنُ دَرْكُهُ كما يَدَّعِي ذلك مَنْ يدَّعيه مِن المتكلمين.

ولفظُ التأويل في عُرْفِ السَّلَفِ له معنيان:

أحدُهما: تفسيرُ الكلام وبيانُ معناه، سواءٌ أوافقَ ظاهرَه أو خالَفَه، فيكون التأويل والتفسير بهذا المعنى متقارِبَيْن أو مُترادِفَيْنِ، وهٰذا هو الذي عَنَاه مجاهد حينما قال: إنَّ العلماءَ يَعلَمُون تأويلَه.

ومحمد بن جَرير الطَّبَري يقول في «تفسيره»: القولُ في تأويل قوله كذا وكذا، واختَلَفَ أهلُ التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومرادُه التفسير، والقرآن كُلُّه بهذا المعنى محكَمُه ومتشابهه يمكن تأويلُه، ليس فيه شيء لا يُفقَه معناه، وأن رسول الله لم يَمُتْ حتى كان صحابتُه على علم تامٍّ بجميع معاني الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

قال مجاهد: عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أَقِفُ عند كُلِّ آية أَسأَلُهُ عنها.

وقال ابنُ مسعود: ما في كتاب اللّـهِ آيةً إلاّ وأنا أعلمُ فيمَ أُنزِلَت.

وقال الحسن: ما أَنزَلَ الله آيةً إلا وهو يُحِبُّ أن يُعْلَمَ ما أرادَ بها.

ولهذا كانوا يجعَلون القرآنَ محيطاً بكل ما يُطلَبُ من علم الدين، كما قال مسروق: ما نسألُ أصحابَ محمد عن شيء إلاّ وعِلمُهُ في القرآن، ولكن عِلْمُنا قَصرَ عنه.

ويعارضون من يقول: إن التشابه يكون في معنى اللفظ بحيثُ لا يَعْلَمُ المرادَ به إلا اللّـهُ تعالى، ويَرَوْنَ أنَّ لازِمَ هذا القولِ أن الله أنزلَ على نبيِّه كلاماً لم يكن يَفهمُ معناه لا هو ولا جبريلُ ولا غيرُهما، وهذا قَدْحٌ في النبي صلى الله عليه وسلم، وفي القرآن إذ كان الله أَنزل القرآنَ، وأخبر أنه جَعَلَهُ بياناً وهدى ونوراً وشفاءً، وأَمَرنا أن نتدَبَّره ونَعقِلَه كلَّه، لم يَستثْنِ منه شيئاً لا يُتدبر ولا يُعقل، وأمر الرسول أن يبيِّنَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم، وأن يُبَلِّغَهم البلاغَ المبين.

فلو كان في القرآن شيءٌ لا يُفْقَهُ معناه، لم يكن هناك معنىً للأمر بتدبُّرِه وعَقْلِه، ولم يكن الرسولُ حينئذٍ بَيَّنَ للناس ما نُزِّلَ إليهم، ولا بَلَّغَ البلاغ المبين.

وأما المعنى الثاني للتأويل، فهو نفسُ المراد بالكلام، فإن كان الكلامُ أمراً أو نهياً، فتأويلُه نفسُ فعلِ المأمور به، وتركِ المحظور كما قالت عائشةُ رضي الله عنها:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولُ في ركوعه وسجوده: «سبحانَك اللّهُمّ ربَّنا وبحَمْدِكَ، اللّهُمّ اغفِرْ لي» يَتأوَّلُ القرآن. تعني أن هذا هو تأويل قوله تعالى: ﴿فسَبِّحْ بحمد ربِّك واستغفِرْهُ﴾.

وإن كان الكلامُ خَبراً، فتأويله نفسُ الشيء المُخبـرِ عنه، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر هو نفس الحقيقة التي يُخبر عنها، وذاك في حق الله هو كُنْهُ ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيرُه، وتلك هي المتشابه الذي لا يَعْلَمُ تأويلَه إلا اللّـهُ، فإنَّ أحداً لا يعرِفُ كيفيةَ ما أخبرَ اللّـهُ به عن نفسِه، ولا يَقِفُ على كُنْهِ ذاتِه وصفاته غيرُه، وهذا هو الذي يَجِبُ تفويضُ العلمِ فيه إلى اللّـهِ عز وجل. انظر «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٦/٤٣٤.

١٢ ـ تأثيرُ الأسباب الطبيعية في مسبباتها بإذن الله.

إن الله يَخلُقُ السحابَ بالرياح، ويُنزِلُ الماءَ بالسحاب، ويُنْبِتُ النباتَ بالماء، ونحو ذلك.

والقولُ بأن الله يَفْعَلُ عند الأسباب لا بِها يُفضي إلى إبطال حِكمةِ اللّـهِ في خلقه، وأنه لم يَجْعَل في العين قوةً تمتاز بها عن الخَدِّ تُبصِرُ بها، ولا في النار قوةً تمتازُ بها عن التراب تَحْرِقُ بها، فضلاً عمَّا في هذا القول من مخالفةٍ للكتاب والسنة، فإن الله تعالى يقولُ: ﴿فأَنْزَلْنا به الماءَ فأخرَجْنا به مِن كُلِّ الثَّمراتِ﴾ ويقـول: ﴿وَمَا أَنـزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَـا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ويقول: ﴿قَاتِلُوهُم يُعَذِّبْهم اللّهُ بأيديكم﴾ ويقـول: ﴿ونحن نَتـرَبَّصُ بكم أَنْ يُصيبَكُم اللّهُ بعـذابٍ من عِنـدِه أو بِأَيدِينا﴾ ويقول: ﴿ونَزَّلْنا من السماء ماءً مُباركاً فأَنْبَتْنا به جناتٍ وحَبَّ الحَصِيدِ﴾ ويقول: ﴿قد جاءَكُم من اللّـهِ نورٌ وكتابٌ مُبينٌ يَهْدِي بِهِ اللّـهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَهُ سُبُلَ السَّلامِ﴾، ومثل هذا في القرآن كثير، وكذلك في الحديث عن النبـي صلى الله عليه وسلم كقوله: «لا يَموتَنَّ أحدٌ منكم إلا آذَنْتُموني حَتَّى أُصَلِّي عليه، فإنَّ اللّـهَ جاعلٌ بصلاتي عليهِ بركةً

ورحمةً»، وقال صلى الله عليه وسلم: «إنَّ هذهِ القبورَ مملوءَةٌ على أهلِها ظُلْمَةً، وإنَّ اللَّهَ جاعلٌ بصلاتي عليهم نُوراً».

فاللَّهُ سبحانه خلَقَ الأسبابَ والمسبباتِ وجَعَلَ هذا سَبَباً لهذا، فإذا قالَ القائلُ: إنْ كانَ مقدوراً، حَصَلَ بدونِ السببِ، وإلاّ لم يَحْصُلْ. جوابُه أنه مقدورٌ بالسبب، وليس مقدوراً بدون السبب.

وقولهم: إن الله تعالى أُجرى العادة بهذه الأسباب، وأنه ليس لها تأثير في المسببات بإذنه، قولٌ بعيدٌ جداً عن مُقْتَضى الحكمة، بل هو مُبطِلٌ لها، لأن المسبباتِ إن كان يمكن أن تُوجَدَ من غير هذه الأسباب، فأي حكمةٍ في وجودها عن هذه الأسباب.

١٣ ــ الحسنُ والقُبْحُ في الأفعالِ عَقْلِيَّان وشرعيان.

وقد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً وسَطاً. وهو أن الأفعال في نفسها حسنةٌ وقبيحةٌ، كما أنها نافعةٌ وضارَّةٌ، وأنَّ العقلَ يُدرِكُ الحُسْنَ والقُبْحَ في الأشياءِ، واللَّهُ قد فَطَرَ عباده على استحسانِ الصِّدقِ، والعَدْلِ، والعِفَّةِ، والإحسان، ومقابلة المنعم بالشكر، وفَطَرَهُم على استقباحِ أضدادِها، لكنَّ الثوابَ والعقابَ شرعيّانِ يتوقفانِ على أمرِ الشارع ونَهْيِه، ولا يَجِبانِ عن طريقِ العقل.

١٤ ــ إثبات فروع العقيدة بخبر الواحد المتلَقَّى بالقبول عملاً وتصديقاً.

فقد احتجُّوا بخبر الواحد المتلقى بالقبول في مسائل الصفات والقدر، وعذاب القبر ونعيمِه، وسؤال الملكين، وأشراط الساعة، والشفاعة لأهل الكبائر، والميزان، والصراط، والحوض، وكثير من

المعجزات، وما جاء في صفة القيامة والحشر والنشر، والجـزم بعدم خلود أهل الكبائرِ في النار.

١٥ ــ موافقةُ صحيح المنقول لصريح المعقول.

فكُلُّ ما ثَبَتَ من مسائلِ العقيدة في الكتاب، والسنة، والوحي، والنبوة، يصدقُها العقلُ الكامل الصحيح الذي يُسْتَخْدَمُ بدقةٍ وإمعانٍ، لأنَّ العقلَ الصريحَ في دِلالته على المراد لا يمكنُ أن يُخالِفَ المنقولَ الصحيح الثابت، لأنَّ العقلَ والنقلَ وسيلتانِ لغايةٍ واحدة هي الوصولُ إلى الله، والـوسائـلُ التي تُؤدِّي إلى غـايـةٍ واحـدةٍ لا يمكنُ لهـا أن تَتعارضَ.

يقـولُ شيخُ الإسـلام ابن تَيميَّة: المنقـولُ الصحيحُ لا يُعـارِضُه معقولُ صريحٌ قَطُّ، وقد تأمَّلتُ ما تنازَعَ فيه الناس، فوجدتُ ما خالفَ النصوصَ الصريحةَ شبهاتٍ فاسدة يُعلم بالعقل بُطلانُها، بل يُعْلَمُ بالعقلِ ثبوتُ نقيضِها الموافق للشرع. وهذا تأملتُه في مسائلِ الأصول الكبار كمسائلِ التوحيد والصفات، ومسائلِ القدر، والنُّبوات، والمعاد وغير ذلك. ووجدتُ ما يُعلَمُ بصريح العقل لم يخالِفْه السمعُ، الذي يقال إنه يخالفُه إما حديثٌ موضوعٌ أو دلالةٌ ضعيفةٌ، فلا يَصلُحُ أن يكونَ دليلاً لو تجرَّدَ عن معارضةِ العقلِ الصريح، فكيفَ إذا خالَفَهُ صريحُ المعقول! ونحن نَعلَمُ أن الرسل لا يُخبِرُونَ بمحالاتِ العقـولِ، بل بمحـاراتِ العقول، فلا يُخبِرُون بما يَعْلَمُ العقلُ انتفاءَه، بـل يُخبرون بمـا يَعْجَزُ العقلُ عن معرفته.

١٦ ــ عدم جواز تكفير المسلم بذنبٍ فعله، إذا كان دون الشرك الأكبر، وتركِ الصلاة عمداً، وكان هذا الذنب ما اختلف فيه، ولا بخطأ أخطأ فيه.

يقول شيخُ الإسلام في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠ وهو بِصَدَدِ الحديث عن قاعدة أهل السنة والجماعة في أهل الأهواءِ والبِدع: ولا يَجوزُ تكفير المسلم بذنب فَعَلَه، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تَنازعَ فيها أهلُ القبلة، فإنَّ الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرسولُ بما أُنزلَ إليهِ مِنْ رَبِّهِ والمؤمنونَ كُلٌّ آمَنَ باللّـهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه لا نُفَرِّقُ بينَ أحدٍ من رُسُلِه وقَالُوا سَمِعْنَا وأَطَعْنا غُفْرانَك ربَّنا وإليك المصيرُ﴾، وقد ثَبَتَ في الصحيح أن الله تعالى أجابَ هذا الدعاء، وغَفَرَ للمؤمنين خطأهم.

والخوارجُ المارقونَ الذين أَمَرَ النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتَلَهم أميرُ المؤمنين عليٌّ بن أبـي طالب أحدُ الخلفاء الراشدين، واتَّفَقَ على قتالِهم أئمةُ الدين من الصحابة والتابعين مِن بعدِهم، ولم يُكَفِّرْهم عليٌّ بن أبـي طالب، وسعدُ بن أبي وقاص وغيرُهما من الصحابة، بل جَعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقـاتِلْهم عليٌّ حتى سَفَكوا الـدمَ الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتَلَهم لِدَفْعِ ظُلمِهم وبَغْيِهم، لا لأنهم كفارٌ، ولهذا لم يَسْبِ حريمَهم، ولم يَغْنَمْ أموالَهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثَبَتَ ضلالُهم بالنص والإجماع لم يُكَفَّروا مع أمر الله ورسولـه صلى الله عليه وسلم بقتـالهم، فكيفَ بالـطوائِفِ المختلفين الذين اشتبه عليهم الحقُّ في مسائلَ غَلِطَ فيها مَنْ هو أعلمُ منهم! فلا يَحِلُّ لإحدى هذه الطوائف أن تُكفِّرَ الأُخْرَى ولا تَستحلَّ دمَها ومالَها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيفَ إذا كانت المكفِّرةُ لها مُبتدعةً أيضاً! وقد تكون بدعةُ هؤلاء أغلظ. والغالب أنهم جميعاً جُهالٌ بحقائقِ ما يَختلِفُونَ فيه.

والأصل أن دماءَ المسلمين وأموالَهم وأعراضَهم محرمةٌ من بعضهم على بعض، لا تَحِلُّ إلا بإذن اللَّـهِ ورسوله. قالَ النبـي صلى الله عليه وسلم لَمَّا خَطَبهم في حجة الوداع: «إنَّ دماءَكم وأموالكم وأعراضَكم عليكُم حرام، كحُرْمةِ يَومِكم هذا، في بَلَدِكم هذا، في شَهرِكم هذا»، وقال صلى الله عليه وسلم: «كلُّ المُسلِمِ على المسلمِ حرامٌ: دمُهُ، ومالُه، وعِرْضُه»، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى صلاتَنا، واستَقْبلَ قِبلَتنا، وأكلَ ذبيحتَنا فهو المسلمُ له ذمَّةُ اللَّـهِ ورسولِهِ»، وقال: «إذا الْتَقَى المسلمانِ بِسَيْفَيْهِما فالقاتلُ والمقتولُ في النّارِ» قيلَ: يا رسولَ اللَّـهِ، هذا القاتلُ، فما بالُ المقتولِ؟ قال: «إنه أرادَ قَتْلَ صاحبِه»، وقال: «لا تَرْجعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكم رقابَ بعضٍ»، وقال: «إذا قالَ المسلمُ لأخيهِ: يا كافرُ، فقد باءَ بها أحدُهما» هذه الأحاديثُ كلُّها في الصحاح.

وإذا كان المسلمُ متأولاً في القتالِ أو التكفير لم يُكَفَّر بذلك كما قال عمر بن الخطاب في حاطب بن أبي بَلْتَعَة: يا رسولَ اللَّهِ، دَعْني أضربْ عُنُقَ هذا المنافقِ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنَّه قد شَهِدَ بَدْراً، وما يُدْريكَ، لعلَّ اللَّـهَ اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ، فقال: اعْمَلُوا ما شئتُم فقد غَفَرْتُ لكم» وهذا في «الصحيحين»، وفيهما أيضاً من حديث الإفك: أن أُسيدَ بنَ الحُضَير قال لسعد بن عُبادة: إنك منافقٌ تُجادلُ عن المنافقين، واختَصَم الفريقانِ، فأصلَحَ النبـي صلى الله عليه وسلم بينهم. فهؤلاء البَدْرِيُّونَ فيهم مَنْ قال لآخر منهم: إنك منافق، ولم يكفِّر النبـي صلى الله عليه وسلم لا هذا، ولا هذا، بل شَهِدَ للجميع بالجنة.

وكذلك ثَبَتَ في «الصحيحين» عن أسامة بن زيد أنه قَتَلَ رَجُلاً بعدما قال: لا إلهَ إلا اللَّـهُ، وعَظَّم النبيُّ صلى الله عليه وسلم ذلك لما أخبَره، وقال: «يا أسامةُ أَقَتَلْتَه بعدَما قالَ: لا إلهَ إلا اللَّـهُ!» وكَرَّرَ ذلك عليه حتى قال أسامةُ: تمنَّيتُ أني لم أكنْ أسلمتُ إلا يومئذٍ، ومع ذلك لم يُوجِبْ عليه قَوَداً ولا دِيَةً ولا كفارةً، لأنه كان متأولاً ظَنَّ جوازَ قتل ذلك القائل لظَنِّهِ أنه قالها تعوُّذاً.

وهكـذا السلفُ قاتـلَ بعضُهم بعضاً من أهـل الجَمَـلِ وصِفِّين ونحوهم، وكلُّهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى: ﴿وإنْ طائِفتانِ من المؤمنينَ اقتَتَلُوا فأَصْلِحُوا بينَهما فإنْ بَغَتْ إحداهُما على الأخرى فقاتِلُوا التي تَبْغي حتَّى تَفِيءَ إلى أمرِ اللَّـهِ فإنْ فاءَتْ فأَصلِحُوا بينَهما بالعَدْلِ وأَقْسِطُوا إنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ المُقْسِطينَ﴾، فقد بيَّن اللَّـهُ تعالى أنهم مع اقتتالِهم وبَغْي بعضهم على بعضٍ إخوةٌ مؤمنون، وأَمَرَ بالإصلاح بينهم بالعدلِ، ولهذا كان السلفُ مع الاقتتالِ يوالي بعضُهم بعضاً موالاةَ الدِّين، لا يُعادُونَ كمعاداة الكفَّارِ، فيقبلُ بعضُهم شهادةَ بعضٍ، ويأخُذُ بعضُهم العلمَ من بعضٍ، ويتوارَثُونَ، ويَتَناكَحُونَ، ويتعامَلُونَ بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينَهم من القتالِ والتلاعُنِ وغير ذلك.

امتداد مدرسة ابن تيمية:

لقد جَمَع الإمامُ ابنُ تيمية رحمه الله منهجَ أهلِ السُّنة والجماعة، في العِلم، والاعتقادِ، والفهمِ، والعملِ، والسُّلوك، وأحياه، وحَرَّرَه تحريراً بديعاً، اتَّسَمَ بِسَعَةِ العلم، وقوةِ الأمانة، وحُسْنِ العرض، ودِقَّةِ الضبط.

ولكنّ ابنَ تيمية سبق، ولحق ــ في هذا الميدان ــ بجهادٍ علمي، صادق، ومُتَّصِلٍ.

وخليقٌ بنا أن نذكُرَ هنا حقيقتَيْنِ كَبيرتين:

الأولى: أن أهلَ السُّنة والجماعة، وهم يُبيِّنون العقيدةَ المُنْجِيَةَ في توحيدِ الله تعالى ــ وما يلحَقُ بها مِن شُعَبِ الإيمان الأُخرى ــ يَجْلُونَ ــ في الوقتِ نفسه، ووفق المنهج المعتمدِ، وفي ذات السِّياق ــ الاعتقادَ العاصِمَ في مسائل: عدالةِ الصحابة، وتفضيلِ الخُلفاء الأربعة الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وخيريةِ القرون الأولى، والإمامة، وعدمِ منازعة الأمر أهلَه، ومضي الجهادِ، والكفِّ عن تكفير المسلمين بالمعاصي والذنوب التي هي دون الشرك الأكبر وهي مما اختلف فيه، ووحدةِ الجماعة، والتزامِ المنهجِ الصحيح في فهم الدين.

إنَّ هذا الترابطَ الموضوعي والمنهجي بَيْنَ التوحيد، وبين هٰذه المسائل يَدُلُّ على:

(أ) أن التوحيدَ هو المنهجُ الحاكم الذي يجب أن تُفهم كُلُّ مسألة في هُداه.

(ب) أن الانحرافَ في هذه المسائل، ذريعةٌ إلى جرح التوحيد وإمراضه. مثال ذلك: عدالةُ الصحابة، فإن القدحَ في هٰذه العدالة ذريعةٌ إلى رَدِّ آيات قرآنية، أخبرت بفضلِ الصحابة وعدالتهم، وَرَدُّ القرآنِ: إلحاد من الإلحاد.

(ج) أن الذين جادلوا بالباطل ــ في القديم والحديث ــ في هٰذه المسائل لم يُعرَفوا بصحّة العقيدة.

الثانية: أن جمهور علماء أهل السنة والجماعة، وأئمتَهم مِن المذاهب الأربعة المشهورة وغيرها على عقيدة واحدةٍ، وإن اختَلَفت في الفروع الاجتهادية. وقد كَتَبَ في ذلك علماءُ مشهورون مِن مُخْتَلِفِ المذاهب كالإمام الطحاوي الحنفي في عقيدته هذه، وكالإمام أحمد رحمه الله فيما نُقل عنه من رسائل، وإجابات في العقائد، وكالإمام البُخاري، وكابن أبي زيدٍ القَيْرواني المالكي في رسالته المشهورة، وغيرهم.

لقد باركَ الله في جهاد ابنِ تيمية رحمه الله، فجعل له أثراً صالحاً باقياً ماثلاً في «مدرسة علمية وفكرية متكاملة» لها منهجُها، وأسلوبُها، وطابَعُها.

فمن هذا الأثر: تلاميذُه، وفي مقدمتهم: شيخُ الإسلام ابنُ قيِّم الجَوزية.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فالواجب على من تَلَبَّسَ بالعلم، وكان له عقل: أن يتأمّل كلامَ الرجل مِن تصانيفه المشهورة، أو مِن ألسنة مَنْ يُوثَقُ به مِن أهل النقل، ولو لم يكن للشيخ تقي الدين إلا تلميذُه الشيخُ شمس الدين ابن قيِّم الجوزية ــ صاحب التصانيف النافعةِ السائرَةِ، التي انتفع بها الموافقُ والمخالِفُ ــ لكان غايةً في الدِّلالة على عِظَمِ منزلَتِه»[1].

---

(١) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، ص ٧٤.

وقال شيخُ الإسلام التفهني الحنفي: «والإنسانُ إذا لم يُخالَط، ولم يُعاشَر، يُستَدلُّ على أحواله، وأوصافه، بآثاره، ولو لم يَكُن من آثاره ـ أي ابن تيمية ـ إلا ما اتَّصَفَ به تليمذُه ابن قيم الجوزية مِن العلم، لكفى ذلك دليلاً على ما قلناه».

ومِن هذا الأثر: كُتُبُه الكثيرةُ العددِ، النفيسةُ القيمة، الواسعةُ الانتشار.

ومن هذا الأثر: ثناءُ المؤمنين عليه في كُلِّ زمانٍ ومكان.

مدرسة ابن تيمية في العصر الحديث

مضى على عصر ابن تيمية، أربعةُ قرون تقريباً، ولم تخلُ هذه القرونُ الأربعةُ مِن داعية للحق، قائمٍ بعقيدة أهلِ السنة والجماعة.

ولكن حدثاً وقع في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري كان له الأثر الكبير في انتشار عقيدة أهل السنة والجماعة، والالتزام بمنهجهم في الفهم والتطبيق؛ ذلكم هو قيام الدولة السعودية في جزيرة العرب، مناصرة للدعوة الإصلاحية التي نادى بها الإمام الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، والتي تدعو الناس إلى العودة إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والالتزام بما كان عليه سلف الأمة الصالح، وتطبيق شريعة الله جَلَّ وعلا.

لقد تهيأ لهذه الدعوة من أسباب التمكين ما لم يتهيأ لدعوات كثيرة قبلها وبعدها، وهذا من فضل الله.

تهيأ لها سبب الدولة أو السلطة.

وبهٰذا السبب ـ الذي هيّأه الله تعالى ـ قَوِيَت الدعوةُ، وتمكَّنت، وانتصرت في عهد مؤسس الدولة السعودية الأولى الإمام المجاهد محمد بن سعود ـ رحمه الله ـ ومن جاء بعده من بنيه وأحفاده حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري حيث قام الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ـ رحمه الله ـ بما يجب القيام به تجاه عقيدة أهل السنة والجماعة وإلزام الناس بتطبيق شريعة الله، والحكم بينهم بموجبها.

يقول المشايخ: محمد بن عبداللطيف، وسعد بن حمد بن عتيق، وعبدالله بن عبدالعزيز العنقري، وعمر بن محمد بن سليم، ومحمد بن إبراهيم بن عبداللطيف ـ رحمهم الله ـ: «ثُمَّ لما وَقَع الخللُ مِن كثير من الناس من عدمِ القيام بشكر هٰذه النعمة ورعايتها، ابتُلُوا بوقوع التفرق والاختلاف، وتسلُّط الأعداء، والرجوع إلى كثير من عوائدهم السالفة، حتى مَنَّ الله في آخر هٰذا الزمان بظهور الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل، أيده الله ووفَّقَه، وما مَنَّ الله به في ولايته من انتشار هٰذه الدعوة الإسلامية، والمِلَّة الحنيفية، وقَمْع مَنْ خالفها، وإقبال كثير من البادية والحاضرة على هٰذا الدين، وترك عوائدهم الباطلة...»[1].

(١) الدرر السنية ٤/٢٨٤ـ٢٨٥.

وكان أمر العقيدة جليّاً لدى الملك عبدالعزيز، إذ يقول ـ رحمه الله ـ: «يسموننا بالوهّابيين، ويسمون مذهبَنا بالوهّابي باعتبار أنّه مذهبٌ خاص، وهذا خطأ فاحش، نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يبثُّها أهل الأغراض.

نحن لسنا أصحابَ مذهبٍ جديد، وعقيدة جديدة، فعقيدتُنا هي عقيدة السَّلف الصالح، ونحن نَحْتَرِمُ الأئمة الأربعة، ولا فرق عندنا بَيْنَ مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وكلُّهم محترَمون في نظرنا.

هذه هي العقيدة التي قام شيخُ الإسلام محمدُ بن عبدالوهّاب يدعو إليها، وهذه هي عقيدتنا، وهي عقيدةٌ مبنيَّةٌ على توحيد الله عز وجل، خالصة مِن كل شائبة، منزهةٌ عن كل بدعة»[1].

وإذ يَستعملُ الملك عبدُالعزيز سلطانَه في التمكين للتوحيد، والعقيدة المُنجِية في بلاده، فإنّه يَنشُرها خارجَ بلاده بوسيلتين اثنتين:

١ ـ بعث الدعاة.

٢ ـ نشر كتب التوحيد الخالص وعقيدة أهلِ السنة والجماعة.

ومما أمر بنشره من كتب العقائد:

---

(١) الملك الراشد: ٣٦٩.

العقيدةُ الواسطية، والتوسلُ والوسيلة، ومنهاجُ السنة، والعبودية، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومجموعة التوحيد، وهي مجموعةُ رسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبدالوهَّاب، والشيخ عبدالرحمن بن حسن، والشيخ سليمان آل الشيخ ــ حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب ــ والشيخ عبدالله العنقري، والشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن، والشيخ سليمان بن سحمان.

ولمعة الاعتقاد لابن قدامة.. وغير ذلك من الكتبِ المُبَيِّنَةِ لعقيدة أهل السنة والجماعة.

ولهذا السبب - سبب تسخير سلطة الدولة في نصرة الإسلام - وَجَدَتْ الدعوة مِنَ الانتشار، والتمكُّن، ما لم تجده دعواتٌ أخرى كثيرة: فردية وجماعية.

وبرز هذا الانتشارُ في العالم الإسلامي كله في مدارسَ فكرية، ونشاطٍ دعويٍّ، وجهودٍ متصلة لإحياء تراث أهل السنة والجماعة.

إن لانتشار الدعوة الإسلامية ــ في تاريخ المسلمين الحديث، وحياتهم المعاصرة ــ سبباً، أو أسباباً.

ويأتي في مقدمة هذه الأسباب: دعوةُ الإحياء العامة لمنهج أهل السنة والجماعة التي نهض بها شيخُ الإسلام محمد بن عبدالوهَّاب، والتي نصرها آلُ سعود، دولةً بعد دولةٍ، وإماماً بعد إمامٍ، منذ محمد بن سعود إلى يوم الناس هذا، فلا يزال المنهجُ الإسلاميُّ يَحكم حياة المملكة العربية السعودية في الاعتقاد، والاجتهاد، والسلوك.

العقيدة التوقيفية الجامعة:

لمـاذا هٰذا الاهتمـام بالعقيدة، والبحث في مصـادرهـا العلمية، ومسارها التاريخي؟

الجواب عن ذلك:

١ ـ أن أصولَ الحق هي التي تَجْمَع الناسَ، مهما تعدَّدت أمكنتُهم، ومهما باعدت بينهم الأزمنة، ومهما اختلفوا في فروع الفقه.

إنَّ النصوصَ التي تتكلم عن مفهوم العقيدة لدى الحنفية، والحنابلة، والمالكية، والشافعية، وعند ابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهَّاب، والملك عبد العزيز، وغيرهم من أئمة الهدى هذه النصوص لم تتطابق في المفهوم فحسب، وإنما تطابقت في اللفظ كذلك.

وهذا برهان على:

(أ) الصدور عن الأصلين المعصومين: الكتاب والسنة.

(ب) صحة المنهج العلمي في الاعتقاد والفهم.

(ج) دقة الالتزام بالمنهج.

فالحقُّ هو الحقُّ في كل زمان ومكان، فإذا صحَّ منهجُ التلقِّي، ومنهج الفهم، وحَصَل الصدقُ في الالتزام، اجتمع الناسُ على الحق، وإن فَصَلَت بينهم التخوم والقرون.

فـالأنبياءُ والمـرسلون ــ صلى الله عليهم وسلم ــ اجتمعوا على أصل الدّيانة، وإن لم يرَ بعضُهم بعضاً، وإن ظهروا في عصور تطاوَلَت بينها الآماد: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ ما وَصَّى به نُوحاً والَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ ومُوسَى وَعِيسى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فيه﴾.

والمسلمون مأمورون بالاقتداء بالأنبياء في الاجتماع على الأصول.

٢ ــ أن العقيدة ليست مذهباً اجتهادياً، بل هي الميـزانُ الثَّابتُ الذي لا يضطرب، ولا يَطيش.

إن العقيـدة هي معرفـةُ مُرَادِ الله تعـالى مِنَ الديـانة، ومِن بعث الرسل، وإنزالِ الكتب، وخلقِ الجن والإنس، ثم الاستقامة على ذلك والعمل بمقتضاه.

والرسول صلى الله عليه وسلم هو القـدوةُ في العلم بمراد الله، وفي العمل بمقتضاه.

ولقد اقتدى الصحابة، ثم سائر القرون المشهود لها بالخيـرية، بالرسول صلى الله عليه وسلم في الاعتقاد الحق.

ونَدَب الله الأئمة في كل عصر لتبيين الاعتقاد الصحيح، الذي هو العقيدة التوقيفية الجامعة.

ومن القولِ الفصلِ الدالِّ على أن الاعتقاد الصحيح هو الفرقانُ بين الحق والباطل:

أن الذين التزموا هذه العقيدة، استقاموا على الطريقة، وصَلُحُوا وأصلحوا في العلم، والدعوة، والحكم، والعملِ، والجهاد.

وأن الذين شذُّوا عن هـذه العقيدة تفـرقت بهم السبل، وعقم فهمهم، واضطربت أقوالُهم وأفعالهم، وفسدوا، وأفسدوا: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إلاّ الضَّلالُ﴾.

يقـول ابن تيمية ــ رحمـه الله ــ: «وطريقتهم ــ أي أهـل السنة والجماعة ــ هي دين الإسلام الذي بَعَثَ اللَّهُ به محمداً صلى الله عليه وسلم، لكن لما أخبر النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «أن أُمَّته ستفتـرق على ثلاثٍ وسبعين فرقة كلُّها في النَّارِ إلا واحدة» ــ وهي الجماعة ــ وفي حديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «هُمْ مَنْ كان على مِثْلِ مـا

أنا عليه اليومَ وأصحابي»، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب: هم أهلُ السنة والجماعة، وفيهم الصِّدِّيقون، والشهداء والصالحون، ومنهم أعلامُ الهدى، ومصابيحُ الدُّجى، أولوا المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدالُ الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم.

وهم الطائفةُ المنصورة الذين قال فيهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُمْ، ولا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»(١).

ويقول: «ثم سأل نائبُ السلطان عن الاعتقاد، فقال ـ أي ابن تيمية ـ: «ليس الاعتقادُ لي، ولا لِمَنْ هُوَ أكبرُ مني، بل الاعتقادُ يُؤْخذ عن الله سبحانه وتعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم، وما أجمع عليه سلفُ الأمة، يُؤخذ من كتاب الله تعالى، وَمِن أحاديث البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة، وما ثبت عن سلف الأمة»(٢).

ويقول: «فقلتُ: لا والله، ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص، وإنما هذا اعتقاد سَلَفِ الأمة، وأئمة أهلِ الحديث. وقلتُ أيضاً: هذا اعتقادُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكُلُّ لفظ ذكرته، فأنا أذكر به آية، أو حديثاً، أو إجماعاً سلفياً، وأذكر مَنْ ينقل الإجماعَ عن السلف من جميعِ طوائف المسلمين، والفقهاء الأربعة، والمتكلمين، وأهل الحديث، والصوفية»(٣).

---

(١) فتاوى ابن تيمية ٣/١٥٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ٣/١٨٩.

٣ ـ أن التوجه الإسلامي المعاصر نحو العودةِ إلى الدين يجب أن يؤسس على هذه العقيدة التوقيفية الجامعة،وأن يُرَدَّ رداً جميلاً إلى الأصول العاصمة من كل زيغ وضلال.

فإن البنيان مهما علا، فإنه سينهارُ، وإن الأفق مهما اتسع، فإنه سيعتكِرُ ويُظلم، ما لم يؤسس البنيانُ على العقيدة المُنْجِيَةِ، وما لم يستضىء الأفق المتسع بنورها.

إن هذه العقيدة الحَقَّة هي التي تري الانبعاثَ الإسلاميَ الجديد: كيف يُؤمن؟ وكيف يفهم؟ وكيف يعمل؟.

وهي التي تُريهم كيف يدعون إلى الإسلام وفقَ المنهج الصحيح، فيفتون بعلم، ويَدْعُون برفق، ويُوقِّرون مَنْ سبقهم من العلماء والأئمة، ويقتدون بهم، ويترضَّوْن عنهم.

وكيف يحافظون على وحدة الجماعة، فما أكثر ما كان الإمامُ الداعية، ابن تيمية ـ رحمه الله ـ يقول ـ في كل مجلس حوارٍ ومناقشة تقريباً ـ: «إن الله تعالى أمرنا بالجماعةِ والائتلاف، ونهى عن الفُرقة والخلاف. وربُّنا واحدٌ، ورسولُنا واحدٌ، وكتابُنا واحدٌ، وأصولُ الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾»[1].

ويقول: «فالواجبُ على كل مسلم إذا صار في مدينة مِن مدائن المسلمين أن يصلِّيَ معهمُ الجمعةَ والجماعة، ولا يُعاديهم، وإن رأى

---

(١) فتاوى ابن تيمية ٣/٢٠٥.

بعضَهم ضالاً أو غاوياً، وأمكن أن يهديَه ويُرشدَه فَعل ذلك، وإلا فلا يكلِّفُ الله نفساً إلا وُسعَها»[1].

والعَلاقة وثيقة ـ في منهج الإسلام ـ بين توحيد الله، ووحدة الجماعة، فقد تابع الرسول صلى الله عليه وسلم بين توحيد الله، ووحدة الجماعة فقال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً: يرضى لكم أن تعبدوا الله ولا تُشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا. .» الحديث.

---

(١) المصدر نفسه ٣/٢٨٦.

شـــروحُ الطحـاويـــة

لقد تصدَّى لشرح العقيدةِ الطحاوية غيرُ واحدٍ من أهلِ العلم، قَبْلَ المؤلف وبعدَه، ويَغلِبُ على الظَّنِّ أن مُعظم هؤلاء الشراح لم يَتَّبِعُوا في شرحهم المنهجَ الأصيلَ المتمثل في القرآنِ الكريم، وصحيحِ السنة، وفَهمهما على الوجه الذي كان يَفْهَمُه الرعيلُ الأول من الصحابة والتابعين المشهودِ لهم بالخَيْرِيَّة على لسان خَيْر البرئّة وإنما اتَّبعُوا منهجَ أَهْلِ الكلام المستَنِدِ إلى المنطِقِ اليونانيِّ الذي انخَدَعَ به كثيرٌ من المسلمين، واعتَدُّوا به، وجَعَلُوه حَكَماً في فصل النزاع في قضايا العقيدة، فوَقَعُوا في انحرافات ومَتاهاتٍ وتَخبُّطاتٍ، لم يَصْحُ منها كثيرٌ منهم إلا في أواخِرِ سِنيِّ حياتهم.

فَـمِـمَّـنْ شَـرَحَـهـا:

١ ـ إسماعيلُ بن إبراهيم بن أحمد الشَّيباني، أبو الفضائل، أحدُ القضاة بدمشق نيابةً، وأحدُ الفقهاء بها، عُرِفَ بابن المَوْصِلي، قال القرشي في «طبقاته» ١٤٤/١: كان محمودَ السيرة، سَمِعَ منه الحافظُ الرشيد العطار، وأجازَ للمنذِريِّ. مولدُه ببُصرى سنة ٥٠٤هـ في رابع عشر ربيع الآخر، ومات سنة ٦٢٩هـ يوم الأربعاء تاسع جُمادَى الأولى.

مترجم في «مرآة الزّمان» ٦٧٤/٨، و«ذَيل الرَّوضتين» ص ١٦١،

و «البداية والنهاية» ١٣/ ١٣٦، و «الجواهر المضية» ١/ ١٤٤، و «النجوم الزاهرة» ٦/ ٢٧٨، و «شذَرات الذهب» ٥/ ١٢٩ ـ ١٣٠، و «التكملة لوفيات النقلة» ٣/ ٣٠٩.

وتوجد عدةُ نسخ خطية لهذا الشرح في كوبريلّي ٢/٨٤٧، ورئيس الكتاب ٣/٣٠٤، وبرتو باشا ٢٤/٦٤٧، وتشستربتي ٣/٤٤٤٦، والقاهرة ملحق ٢/ ٥٠ رقم ٢٢٨٩٦ب.

٢ ـ نَجمُ الدين مَنْكُوبرس بن يَلِنْقلج عبدالله التركي المتوفَّى سنة ٦٥٢هـ، سماه «النورَ اللامع والبرهانَ الساطع»، وتوجد منه نسخةٌ خطيةٌ في مكتبة لاله لي (٢٣١٨)، وتقع في (٧٥) ورقة، كُتِبَتْ سنة (٧١٤هـ). وثَمَّت نسخٌ أخرى منه في يني (١/٧٦٠)، وكوبريلي (٨٤٨) و ٢/٨٦١، وجوتا (٦٦٤)، ورئيس الكتاب (٥٦٣).

٣ ـ هِبَةُ الله بنُ أحمد بن معلَّى بن محمود شُجاعُ الدين التركستاني الحنفي الطَّرازي، نسبة إلى طَراز: مدينة بإقليم تركستان، المتوفى سَنَةَ ٧٣٣هـ.

قال القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥: كان فقيهاً، أصولياً، نحوياً، حَسَنَ الأخلاق، دائمَ الاشتغال والكتابة، مع سنه وغزارة علمه يُكرِّرُ محفوظاته. مترجم في «الجواهر المضية» ٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، و «تاج التراجم» ٩/ ٥، و «الفوائد البهية» ص ٢٢٣.

ويُوجَدُ مِن شرحه هٰذا نسخةٌ في مراد مُلَّا (١٣٩٤)، وهي في (١٤٩) ورقة، كتبت سنة ١٠٧٠هـ، وأخرى في جاريت (١٥٤٣) في ٩١ ورقة، كُتِبت في القرن التاسع الهجري.

٤ ـ محمودُ بن أحمد بن مسعود القُونَـويُّ الدمشقي الحنفي المعروف بابن السراج، الفقيه، الأُصولي، المتكلِّم، المتوفى بدمشق سنة ٧٧١هـ. قال صاحب «كشف الظنون»: وسماه «القلائدَ في شرح العقائد».

مترجم في «الدرر الكامنة» ٤/٣٢٢ ـ ٣٢٣، و«قضاة دمشق» لابن طولون ص ٢٠٠، و«الفوائد البهية» ص ٢٠٧، و«الجواهر المضية» ٢/١٥٦ ـ ١٥٧.

منه عدة نسخ في الإسكوريال (٣/١٥٦٣)، وبلدية الإسكندرية (توحيد ٣٠)، والأزهر (٣/٣٠٠ توحيد ٣٣٨)، وطُبِعَ بقازان سنة ١٣١١هـ.

٥ ـ سراجُ الدين عمر بن إسحاق الهندي الغَزْنَـوي الحنفي، العالم المُتَفَنِّن، صاحب التصانيف الكثيرة، المتوفى سنة ٧٧٣هـ. رَتَّب الأصل على مقدمة ومهمات وتتمة، وفي المقدمة ١٠ تنبيهات.

مترجم في «الدرر الكامنة» ٣/١٥٤ ـ ١٥٥، و«النجوم الزاهرة» ١١/١٢٠ ـ ١٢١، و«شذرات الذهب» ٦/٢٢٨ ـ ٢٢٩، و«حسن المحاضرة» ١/٢٦٨، و«البدر الطالع» ١/٥٠٥، و«الفوائد البهية» ١٤٨/١٤٩.

توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٥) علم الكلام، وأخرىٰ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حِكْمت بالمدينة المنورة.

٦ ـ محمد بن محمد بن محمود أَكملُ الدين البابَرْتي، الإمام المُتَفَنِّنُ، صاحبُ التصانيف، المتوفى سنة ٧٨٦هـ، وكان معاصراً

لابن أبـي العز، وقد ألَّف رسالة رَجَّحَ فيها تقليدَ مذهب أبـي حنيفة ــ رحمه الله ــ وقد وجد فيها ابنُ أبـي العز مَواضِعَ مُشكِلَةً، فنبَّه عليها في رسالته «الاتِّباع».

مترجم في «إنباء الغمر» ٢/١٧٩ ــ ١٨١، و«الدرر الكامنة» ٤/٢٥٠ ــ ٢٥١، و«بغية الوعاة» ١/٢٣٩، و«شذرات الذهب» ٦/٢٩٣ ــ ٢٩٤، و«الفوائد البهية» ص ١٩٥ ــ ١٩٩.

ويُوجد مِن شرح البابَرْتي نسخة في أسعد أفندي (٢/١٢٥٩) وهي في (٥٧) ورقة، كُتِبَتْ سنة (١٠٩٩)هـ، وأخرى في لاله إسماعيل (٢/٦٨٩) وهي في (٨٠) ورقة، كتبت سنة ١١٤٨هـ.

٧ ــ المولى أبو عبدالله محمود بن محمد بن أبـي إسحاق، الفقيه، الحنفي، القُسطَنْطيني. وقد أَتمَّ هٰذا الشرح سنة ٩١٦هـ. قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١١٤٣.

٨ ــ كافي حَسن أفندي الآقْحِصاري[١] المتوفَّى سنة ١٠٢٥هـ، وسماه «نورَ اليقين في أصول الدين»، أَتَمَّهُ عند المحاصرة تحت قلعة استربون سنة ١٠١٤. انظر بروكلمان ٢/٤٤٣، ليبتسج ٢/١٩٠.

٩ ــ شرح مجهول المؤلف بإيحاء من سيف الدين الناصري، يوجد في جوتا (٦٦٥)، المكتب الهندي أول (٤٥٦٩).

---

(١) ومن مؤلفات هذا العالم الجليل كتاب «أصول الحِكَم في نظام العالَـم» وهو كتاب عظيم في بابه، غاية في النفاسة، قامت بنشره الجامعة الأردنية بتحقيق الأستاذ المفضال نوفان رجا الحمود.

١٠ ـ شرح لمؤلف مجهول، (برنستون ١٥٥ب).

١١ ـ شرح لمؤلف مجهول، في تشيستربتي (٥٢١٩) في ٨٣ ورقة، كتب في القرن الثامن الهجري.

١٢ ـ شرح لمؤلف مجهول، في برلين (١٩٤٠) في ٤١ ورقة، كتب سنة ٧٧٥هـ.

انظر «كشف الظنون» ١١٤٣، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين ٩٧/٣/١ ـ ٩٨.

١٣ ـ محمد بن أبي بكر الغَزِّي الحنفي المعروف بابن بنت الحميري، من تلامذة الحافظ السخاوي، سماه: «شرح عقائد الطحاوي» منه نسخةٌ بخط المؤلف بالمكتبة الآجرية بدمشق، ويقع في خمسين صفحةً، فَرَغ منه مؤلفه سنة ٨٨١هـ.

والمكتبة الآجرية تقع في حي العُقَيْبَةِ شرقي مسجد التَّوبة يَفصِلُ بينهما الطريقُ، ولا تزالُ إلى الآن عامرةً يختلف إليها طلبةُ العلم، وتقامُ فيها الدروسُ.

١٤ ـ الإمامُ العلامةُ الفقيه الشيخ عبدُالغني بن طالب بن حمادة الغنيمي الدمشقي الحنفي الشهير بالمَيْداني، المتوفى سنة ١٢٩٨هـ، وقد طُبعَ شرحه في دمشق بتحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح.

ترجمةُ الإمام الطحاوي مؤلف العقيدة

اسمُه ونسبُه:

هو الإمامُ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبدالملك الأزديُّ الحَجْري المصري الطَّحاوي، نسبةً إلى طَحا، قريةٍ من قُرى الصعيد بمصر.

والأزدُ: مِن أعظم قبائل العرب وأشهرِها بطوناً، وأمدِّها فروعاً، وهي من القبائل القَحطانية، والحَجْري: فَخذ من أفخاذ الأزد، وهو حَجر بن جزيلة بن لَخْم، ويقال لها: حجر الأزد تمييزاً لها عن حَجْر رُعين.

ولادتُه ونشأَتُه:

وُلِدَ سنةَ (٢٣٩) هـ فيما رواه ابنُ يونس تلميذُه، وتابَعه على ذلك معظم مَنْ تَرْجَموا له، وهو الصحيح، واتَّفقوا على أن وفاتَه كانت سنة (٣٢١) هـ غيرَ ابن النَّديم، فقد أَرَّخ وفاته سنة (٣٢٢) هـ.

وقد نَشَأَ الإمامُ الطَّحاوي في بيت علم وفضل، فأبوه كان مِن أهل العلم والبَصَر بالشعر وروايته، وأُمُّه معدودة في أصحاب الشافعي الذين كانوا يَحضُرُون مجلِسَه، وخالُه هو الإمام المزني أَفقهُ أصحابِ الإمام الشافعي، وناشرُ علمِهِ.

وقد عاصَرَ الأئمةَ الحفاظَ من أصحاب الكتب الستة، ومَنْ كان في طبقتهم وشارَكَ بعضَهُم في مروياتِهم.

وقدِ استمدَّ ثقافتَه الأولى من أُسرته العلمية، ثم صار يَختلِفُ إلى حَلَقات العلم التي كانت تُقامُ في مسجد عمرو بن العاص، فَحَفِظَ القرآنَ على أبي زكريا يحيى بن محمد بن عَمْروس الذي قيل فيه: ليس في الجامع ساريةٌ إلا وقد خَتَمَ عندَها القرآن، ثم تَفقَّه على خاله المزني، وسَمِعَ من «مختصره» الذي استمدَّه من علم الشافعي، ومن معنى قوله، وهُوَ أوَّلُ من تفقَّه به، وكَتَب عنه الحديثَ، وسَمِعَ منه مروياتِه عن الشافعي سنة (٢٥٢) هـ وقد أَدرَكَ معظم طبقة المزني، ورَوى عن أكثرهم.

نبوغُه وبلوغُه درجةَ الاجتهاد:

ولمّا بَلَغَ سِنَّ العشرين تَرَكَ قولَه الأول، وتَحَوَّلَ إلى منهج أبي حنيفة في التَّفقُّهِ، وكان السببُ في هذا التحوُّلِ جملةَ أمور:

١ ــ أنه كان يُشاهِدُ خالَه يُطالعُ كتبَ أبي حنيفة، ويُديمُ النظر فيها، ويتأثر بها، فقد سأله محمدُ بن أحمد الشروطي: لِمَ خالفتَ مذهبَ خالِكَ واخترتَ مذهب أبي حنيفة؟ فقال: لأني كنتُ أرى خالي يُديمُ النظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلتُ إليه.

٢ ــ المساجلاتُ العلمية التي كانت تقع بمرأى منه ومسمع بَيْنَ كِبارِ أصحابِ الشافعي وأصحاب أبي حنيفة.

٣ ــ التصانيفُ التي أُلِّفَتْ في كلا المذهبين، وفيها رَدُّ كُلِّ طَرَفٍ على الآخر في المسائل المُخْتَلَفِ فيها، فقد أَلَّفَ المزنيُّ كتابَه

«المختصر»، وردَّ فيه على أبـي حنيفة في جُملة مسائل، فانبَرَى له القاضي بَكَّارُ بن قتيبة، فألَّف كتاباً في الردِّ عليه.

٤ ــ حلقاتُ العلمِ المختلِفَة المشارب التي كانت تُقامُ في جامع عمرو بن العاص متجاورةً، فقد أتاحَتْ له أن يُفيدَ منها جميعِها، ويَقِفَ على طريقةِ المناقشةِ والبحثِ والاستدلالِ عندَ أصحابها.

٥ ــ الشيوخُ الذين كانوا يَنتَحِلُون مذهَب أبـي حنيفة ممن وَرَدَ إلى مصر والشام لتولِّي منصب القضاء كالقاضي بَكَّار بن قتيبة، وابن أبـي عِمران، وأبـي خازم.

كُلُّ هذه الأمورِ مقرونةً إلى الاستعداد الفِطري، وحصيلتِه العلمية المتنوعة، ونُزُوعِه إلى مرتبةِ الاجتهاد، دَفَعَتْه إلى التعمُّقِ في دراسة المـذهَبَين، والموازنـة بينهما واختيـارِ ما أَدّاهُ إليـه اجتهـادُه منهمـا، والانتسابِ إليه، والدِّفاع عنه.

ولم يكن في انتقالِ أبـي جعفرٍ من مذهبٍ إلى آخرَ ما يدعو إلى الاستغرابِ والاستنكارِ، فقد تحوَّل غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ مِمَّنْ تقدَّمه، أو كان في عصره من مذهبٍ إلى مذهب آخر من غيرِ نكيرٍ عليهم من عُلماءِ عصرهم، فمعظمُ أصحابِ الإمام الشافعي من أهل مصرَ كانوا من أتباع الإمامِ مالكٍ، وفيهم مَنْ هو مِنْ شيوخِ الطَّحاوي، لأنَّ صنيعَهم هذا لم يكنْ بدافعِ العصبية، أو التقليد، أو المنافسةِ، وإنما كانَ عن دليلٍ واقتناعٍ وتَبَصُّر.

قال ابن زُولَاق: سمعت أبا الحسن عليَّ بن أبـي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبـي يقول ــ وذكَرَ فضلَ أبـي عُبيد بن حَرْبَويه وفقهَه ــ

فقال: كان يُذاكرني بالمسائل، فأجبتُه يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة، فقلت له: أيُها القاضي، أَوَكُلُّ ما قالَه أبو حنيفة أقولُ به؟! فقال: ما ظننتُك إلا مُقَلِّداً، فقلت له: وَهَلْ يُقَلِّدُ إلا عَصَبيٌّ؟! فقال لي: أو غَبيٌّ، قال: فطارَتْ هذه الكلمةُ بمصر حتى صارت مثلاً، وحَفِظها الناسُ.

رِحلتُـه:

ولم تكنْ للإمامِ الطحاويِّ كبيرُ رحلةٍ، فهو لم يُفارِقْ مصرَ إلا عندما أرسلَهُ والي مصرَ أحمدُ بن طُولون إلى الشام بشأنِ وثيقةِ الأحباس التي اعترَضَ عليها أبو جعفر، وقال: فيها غلطٌ، وكانَ قد تَوَلَّى كتابتَها لابن طُولون قاضي دمشق أبو خازم عبدُالحميد بنُ عبدالعزيز السَّكُوني البَصْري.

وقد انتهزَ فرصةَ وجودِه في الشام، وهي ما بينَ سنة ٢٦٨ ـ ٢٦٩ هـ فتنقَّلَ خلالَها بين غزةَ، وعَسقلانَ، وطبريَّةَ، وبيتِ المقدس، ودمشقَ، فروى عن شيوخِها وأفادَ منهم، وتفقَّـه على القاضي أبي خازمٍ، فأخذَ فقهَ العراق من طريقه عن عيسى بن أبان، عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، وعن بكر بن العَمِّي، عن محمد بن سَماعة عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة.

شيوخُـه:

ولقد روى الطحاويُّ عن كثير من جِلَّة العلماء، منهم:

الإمام العلامة إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني الشافعي (٢٦٤)هـ.

والإمامُ القاضي أحمدُ بن أبي عمران البغدادي (٢٨٠هـ).

والفقيه العلاَّمة القاضي أبو خازم عبدالحميد بن عبدالعزيز البغدادي (٢٩٢هـ).

والقاضي الكبير أبو بكرة بَكَّار بن قُتيبة (٢٧٠هـ).

والقاضي العلاَّمة أبو عُبيد علي بن الحسين بن حَربَوَيه (٣١٩هـ).

والإمام الحافظ أبو عبدالرحمن أحمدُ بن شعيب النَّسائي (٣٠٣هـ).

والإمام الحافظ يونُس بن عبدالأعلى المصري (٢٦٤هـ).

والإمام الرَّبيع بن سليمان المُرادِي صاحب الإمام الشافعي (٢٧٠هـ).

والشيخ الإمام أبو زُرْعَة عبدالرحمن بن عمرو الدِّمشقي (٢٨١هـ).

والإمام الحافظ شيخ الحرم علي بن عبدالعزيز البغوي (٢٨٠هـ).

والإمام محمد بن عبدالله بنِ عبدالحكم عالمُ الديار المِصرية (٢٦٨هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن أبي داود السِّجِسْتاني (٣١٦هـ).

والإمام أبو بِشر محمد بن سعيد الدُّولَابي (٣١٠هـ).

والإمام الحافظ أبو أُمية الطَّرَسُوسي (٢٧٣هـ).

وغيرهم كثير.

تلاميذه:

وقد رحل إلى الطحاوي عددٌ غيرُ قليلٍ من أهل العلم، وفيهم كثيرٌ

من الحفاظ المشهورين، فسَمِعُوا منه، وانتَفَعُوا بعلمه، ورَوَوْا عنه. منهم:

الحافظُ أبو الفَرَج أحمد بن القاسم بن الخَشَّاب (٣٦٤هـ).

والإمام الفقيه أبو بكر أحمد بن منصور الدَّامَغَاني.

والإمامُ الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (٣٦٠هـ).

والإمام الناقد أبو أحمد عبدالله بن عَدِي (٣٦٥هـ).

والإمام الحافظ أبو سعيد بن يونس المِصري (٣٤٧هـ).

والشيخ العالم أبو سليمان محمد بن زَبْر الدِّمشقي (٣٧٩هـ).

والشيخ الحافظُ محمد بن المظَفَّر البغدادي (٣٧٩هـ).

والمحدِّث مَسلَمة بن القاسم القُرطبي (٣٥٣هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن المقرِىء (٣٨١هـ).

وقاضي مصر أبو عثمان الأزْدِي (٣٢٩هـ).

وغيرهم.

أقوالُ أهلِ العلم في الإمام الطَّحاوي:

قال ابنُ يونُس فيما نَقَلَه عنه ابن عساكر في «تاريخه» ٣٦٨/٧: كان ثقةً، ثَبْتاً، فقيهاً، عاقلاً، لم يُخَلِّفْ مِثْلَه.

وقال مسلمةُ بنُ القاسم في «الصلة» فيما نقله عنه ابنُ حجر في «اللسان» ٢٧٦/١: وكان ثقة، ثبتاً، جليلَ القَدْرِ، فقيهَ البَدنِ، عالماً باختلافِ العلماء، بَصيراً بالتصنيف.

وقال ابنُ النَّديم في «الفهرست» ص ٢٦٠: وكان أَوْحد زمانِه علماً وزهداً.

وقال ابنُ عبدالبر ـ كما في «الجواهر المضية» ـ: كان مِن أعلم الناس بِسِيَرِ الكوفيين وأخبارِهم وفقهِهم مع مشاركة في جميع مذاهب الفقهاء.

وقال الإمامُ السَّمعاني في «الأنساب» ٨/٢١٨: كان إماماً، ثقةً، ثَبْتاً، فقيهاً، عالماً، لم يُخَلِّفْ مِثلَه.

وقال ابنُ الجَوزي في «المنتظم» ٦/٢٥٠: كان ثَبْتاً، فهماً، فقيهاً، عاقلاً. وكذا قال سِبْطُه، وزاد: واتَّفقُوا على فَضله وصدقِه وزهدِه ووَرَعِه.

وقال ابنُ الأثير في «اللباب» ٢/٢٧٦: كان إماماً، فقيهاً من الحنفيين، وكان ثقةً ثَبْتاً.

وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٥/٢٧: الإمامُ العلامةُ، الحافظُ الكبيرُ، مُحدِّثُ الديارِ المصرية وفقيهُها... ثم قال: ومن نَظَر في تواليفِ هذا الإمام، عَلِمَ مَحَلَّه من العِلْم، وسَعَةَ معارِفِه.

وقال في «تاريخه الكبير» في الطبقة (٣٣): الفقيهُ، المحدثُ، الحافظُ، أحدُ الأعلامِ، وكان ثقةً، ثَبْتاً، فقيهاً، عاقلاً. وترجم له في «تذكرة الحفاظ» ص ٨٠٨.

وقال الصَّفَدي في «الوافي بالوفيات» ٨/٩: كان ثقةً، نبيلاً، ثَبْتاً، فقيهاً عاقلاً، لم يُخَلِّفْ بعدَه مثلَه.

وقـال اليافعي: بَـرَعَ في الفقه والحـديث، وصنَّـف التصـانيفَ المفيدة.

وقال ابن كثير في «البداية» ١١/١٨٦: الفقيهُ الحنفيُّ صاحبُ التصانيف المفيدة، والفوائدِ الغزيرة، وهو أحدُ الثِّقات الأثبات، والحُفَّاظ الجهابِذَة.

وقال السيوطي في «طبقات الحفاظ» ص ٣٣٧: الإمامُ، العلَّامة، الحافظُ، صاحبُ التصـانيف البديعـة... وكان ثقـةً، ثَبْتاً، فقيهـاً، لم يُخَلِّفْ بعدَه.

وقال الدَّاوُودي في «طبقات المفسرين» ١/٧٤: الإمامُ، العلامةُ، الحافظُ...

وقال محمودُ بن سليمان الكفوي في «طبقـاته» فيمـا نقله عنه اللَّكنَوي في «الفوائد البهيَّة» ص ٣١: إمامٌ جليلُ القدر، مشهورٌ في الآفاق، ذِكْرُه الجميلُ مملوءٌ في بطونِ الأوراق... وكان إمامـاً في الأحاديث والأخبار... وله تصانيفُ جليلةٌ معتبَرَة.

مصنفاتُـه:

يُعَدُّ الإمامُ الطحاويُّ من أقدر الناس على التأليف، وأمهرِهم في التصنيف بما وَهَبَهُ الله من وَفْرة المحفوظ، وتَنَوُّع المعارف، وسـرعة الاستحضار، وكمال الاستعداد، وقد صَنَّفَ كتباً متنوعـة في العقيدة والتفسير، والحديث، والفقه، والشُّروط، والتاريخ هي في غاية الجُودَة والأصالة وكَثرة الفوائد.

وقد أحصى المؤرِّخون من تصانيفه ما يَرْبو على ثلاثين كتاباً، منها:

١ ــ شرحُ معاني الآثار، وهو أول تصانيفه، وقد طُبعَ في الهند ومصر، وهو كتاب فَذٌّ في بابه يُدرِّبُ طالبَ العلم على التفقه، ويُطلعه على وجوه الخلاف، ويُرَبِّـي فيه مَلَكَةَ الاستنباط، ويُكَوِّنُ له شخصيةً مستقلةً.

٢ ــ شرحُ مشكل الآثار، وهو كتابٌ جليل يحتوي على معانٍ حسنة عزيزة، وفوائدَ جمَّةٍ غزيرة، ويشتمـلُ على فنونٍ من الفقـه، وضروبٍ من العلم، دعاهُ إلى تأليفه ــ كما يقولُ في مقدمته ــ أنه نَظَر في الآثارِ المرويَّة عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيدِ المقبولة التي نَقَلها ذوو التَّثَبُّتِ فيها، والأمانة عليها، وحُسن الأداءِ لها، فَوَجَدَ فيها أشياءَ مما يَسقُط معرفتُها، والعلمُ بها عن أكثر الناس، فمالَ قَلْبُه إلى تأمُّلِها، وتبيانِ ما قَدَر عليه من مُشكِلِها، ومن استخراجِ الأحكامِ التي فيها، ومن نَفْيِ الإحالاتِ عنها. وقد طُبعَ في الهند قسمٌ منه في أربعة أجزاء لا تشكـل ثُـلُـثَـهُ، وهي على مـا بهـا من نقصٍ مليئةٌ بـالتحـريف والتصحيف.

٣ ــ مختصرُ الطحـاوي في الفقه الحنفي، وهـو على شاكلة مختصر المزني في مذهب الشافعي، طُبعَ سنة ١٣٧٠هـ بمطبعة دار الكتاب العربـي بالقاهرة. يقولُ محقق الكتاب في مقدمة الطبع: وهو ــ يعني الطحاوي ــ أولُ من جَمَعَ مختصراً في الفقه من أصحابنا، يذكر أُمَّهات المسائل وعيونها ورواياتها المعتبرة، ومختاراتها الظاهرة المُعَوَّل عليها عند الفقهاء. . . ثم يقول: فهذا ــ كما ترى ــ أولُ المختصرات

في مذهبنا، وأبدعُها، وأحسنُها تهذيباً، وأصحُّها روايةً عن أصحابنا، وأقواها درايةً، وأرجحُها فتوى، تَرَى فيه المسائلَ على وجهها معروفة معزوّةً إلى مَنْ رواها عن الأئمة: أئمة المذهب كأبي يوسف، ومحمد، وزُفَر، والحسن بن زياد، فإن كانت المسألة فيها أقوالٌ، تَراهُ يرجِّحُ بعضَها على بعض، ويختارُه بقوله: «وبه نأخذ»، كما هو دأبُ أصحابِ الإمامِ في كتبِهم.

٤ ـ سنن الشافعي: جَمَعَ فيه الطحاويُّ مسموعاتِه من خاله المزني عن الشافعي سنة ٢٥٢هـ، وقد نُشِرَ هذا الكتاب في مصر سنة ١٣١٥هـ، ثم طبع في بيروت سنة ١٤٠٦هـ.

وقد رواهُ عن الإمام أبي جعفر ثلاثةٌ من الحفاظ: ميمون بن حمزة بن الحسين المعدل، ومحمد بن المظفَّر بن موسى بن عيسى البزّار، ومحمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم المقرىء. ومع أن صنيع الإمام الطَّحاوي في هذا التأليف هو نقلُ أحاديث الشافعي المسموعة له بطريق خاله، فإنه لم يُخلِهِ من تعقُّباتٍ ونقدات.

٥ ـ العقيدةُ الطحاوية، وهي أصلُ هذا الشرح، وقد حَظِيَتْ بشهرةٍ واسعةٍ، ونالَتْ قبولَ أهلِ السنةِ وإعجابَهم على اختلافِ مذاهبهم، فتناوَلُوها بالشرح والبيان.

٦ ـ الشروطُ الصغير، وهو مختصرٌ في المعاني التي يحتاج الناس إلى إنشاء الكتب عليها في البِياعات، والشفع، والإجارات، والصدقات المملوكات والموقوفات.

وقد طُبع في بغداد سنة ١٩٧٤م في مجلدين مذيَّلاً بما عُثِر عليه

من «الشروط الكبير» لأبي جعفر. وقد نَشَرَ يوسف شاخت أحد المستشرقين من «الشروط الكبير» كتابَ الشفعة، وكتاب إذكار الحقوق والرهون، الأول في سنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠م، والثاني في سنة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧م.

مناصِبُه:

لقد اختارَ الإمامَ أبا جعفر القاضي محمدُ بن عَبْدَةَ، ليكونَ كاتبَه، لما عُرِفَ عنه من الصفات التي تؤهِّلُه لارتقاء هذا المنصب، وقد توثَّقَتْ صلتُه بالقاضي حتى استَخْلَفَهُ، وجَعَله نائباً عنه، وأَغدَقَ عليه وأغناه، واستمرَّ في هذا المنصب يَعْمَلُ مع القاضي أبـي عُبيدالله إلى سنة (٢٩٢هـ). ثم تولَّى منصباً آخر، وهو الشهادةُ أمام القاضي، ولم يكن يَظْفَرُ به إلا مَنْ أَقَرَّ له أهلُ العلم بعلمه، ومعرفتِه، وتقدُّمِهِ، وعدالتِهِ، ونزاهتِهِ، ورِفْعَةِ شأنِه، وكان الشهودُ قبلَ ذلك يَنْفَسون على أبـي جعفر بالشهادة، لئلَّا يَجتَمِعَ له رياسةُ العلم، وقَبولُ الشهادة، فلم يَزلِ القاضي أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب ـ وهو من اتَّبع منهج الشافعي بالاستدلال ـ حتى عدَّلَه في سنة ٣٠٦هـ، واستمرَّ على ذلك إلى نهاية حياته.

وممَّا امتازَ به الإمامُ الطحاويُّ أنه كان صريحاً في الحق الذي يَعتقِدُه، لا يُجامل فيه أحداً مهما علا شأنُه، وعَظُمَت منزلته، ويَظهَرُ ذلك في تحوله من مذهب الشافعي إلى مذهب أبـي حنيفة في بلدٍ لم يكن للمذهب الذي انتقل إليه فيه رَواج، وفي تظلُّمِه لأحمد بن طولون ـ وهو والي مصر ـ في شأن ضيعةٍ له، ومناظرته له، وفي تغليطِه لأبـي خازم في كتابة وثائق الأحباس لابن طولون، وفي انتقادِه للقاضي

أبـي عبيد بن حَرْبَوَيه في حثّه على محاسبة أُمنائه، واستشهاده بمحاسبة النبـي صلى الله عليه وسلم ابن اللُّتبِيَّة أحد عماله على الصدقة، ممَّا أثارَ حَفيظَةَ أمناءِ القاضي، فما زالوا يُوقِعون بينهما حتى تغيَّرَ كل واحد منهما للآخر.

وفـاتُه:

تُوفِّيَ الإمامُ الطحاوي ـ يرحمه الله ـ سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر، ودفن بالقَرافة في تُربة بني الأشعث.

ترجمة الشارح

اسمه ونسبه:

هو الإمامُ العلامةُ صَدْرُالدين، أبو الحسن عليٌّ[1] بن علاءِالدين عليِّ بن شمسِ الدين أبـي عبدالله محمد بن شرفِ الدين أبـي البَرَكاتِ محمدِ بنِ عِزِّالدين أبـي العز صالح بن أبـي العز بن وهيبِ بنِ عطاء بن جُبَيْر بنِ جابر بنِ وهب الأذرعيُّ الأصلِ، الدمشقيُّ الصالحيُّ الحنفيُّ، المعروفُ بابن أبـي العِزِّ.

والأَذْرَعي: نسبة إلى أَذْرِعات من بلاد الشام، تقع جنوبَ دمشق على سبعين ميلاً منها، وتُسَمَّى في عصرنا هٰذا «درعا»، وهي إحدى المحافظات السورية.

ولم تذكر كُتُبُ التراجِمِ التي وقفنا عليها الرَّجُلَ الأَوَّلَ في هٰذه الأُسرة الذي انتقل مِن أذرعات إلى دِمشق، إلا أن القرشيَّ صاحب «الجواهر المضية» ذكر في ترجمة والد جَدِّ الشارح محمدِ بنِ أبـي العز

---

(١) وقع اسمُه في «إنباء الغَمْر» للحافظ ابن حجر: «محمد»، وهو خطأ، نبَّهَ عليه تلميذُه الحافظ السخاوي في «وجيز الكلام»، فقال في آخر الترجمة: وسمَّاه شيخُنا محمداً، والصوابُ ما هنا، وقد تابع ابنَ حجر على هٰذا الوهم ابنُ العماد في «الشذرات»، وابن طولون في «الثغر البسام».

أن مولدَه بدمشق سنة (٦٤٥)هـ ، وهٰذا النصُّ يدلُّ على أن تَحَوُّلَ هٰذه الأُسرة مِن أَذرِعات إلى دمشق، واستقرارهم بها كان قديماً.

والصالحي: نسبةٌ إلى الصالحية، بلدةٌ قريبة من دمشق تقع في سفحِ قاسيون، تم إنشاؤها سنةَ (٥٥٣)هـ ، ففي عام (٥٥١)هـ لجأ إلى دمشق نفرٌ من بني قدامة المقادسةِ بعد أن اضطروا إلى الهَرَبِ من القُدس عند استيلاءِ الصليبيين عليها، واستقروا مُدَّةَ عامين بمسجد أبـي صالح خارجَ الباب الشرقي، ثم تَحَوَّلُوا عنه إلى سفح قاسيون على مَقْرُبَةٍ من نهر يزيد، فَبَنَوْا لهم داراً تَشْتَمِلُ على عددٍ كثير من الحُجُراتِ، دُعِيَتْ بدَيْرِ الحنابلة. ثم شرعوا ببناء أَوَّلِ مدرسةٍ في الجبلِ، وهي المدرسةُ العمرية[1] التي كانت غايةً في النشاط والازدهار، ثم تتابَعَ البناءُ حولَها، وعُرِفَ هٰذا المكان فيما بَعْدُ بالصالحية، لنزولِ هـؤلاء المقادسةِ به واشتهارِهم بالصالحين.

وكانت الصالحيةُ في العصر المملوكي مركزاً عظيماً مستقلاً عن مدينة دمشق ذاتِها، فقد ذكر ابنُ بَطوطَةَ الذي زارها سنة (٧٢٨)هـ أنها

(١) أنشأها أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجَمّاعيلي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٠٧)هـ ، أخو الموفق صاحب «المغني». قال الحافظُ الضياء: كان الله قد جمع له معرفةَ الفِقْهِ، والفرائض، والنحو، مع الزُّهدِ، والعمل، وقضاءِ حوائجِ الناس.
وقال أبو المُظَفَّرِ سبطُ ابن الجوزي: كان على مذهبِ السَّلَفِ الصالح، حسنَ العقيدة، متمسكاً بالكتاب، والسُّنة، والآثار المروية، ويُمِرُّها كما جاءت من غير طعنٍ على أئمة الدين، وعلماء المسلمين. مترجم في «السير» ٢٢/٥ ـ ٩.
وكان بهٰذه المدرسة خزانة كتب لا نظير لها، فلعبت بها أيدي المختلسين، وأُخِذَ منها الشيءُ الكثيرُ، ثم نُقِلَ ما بقيَ منها ـ وهو شيءٌ لا يذكر بالنسبة لما كان بها ـ إلى المكتبة الظاهرية.

وآثار هٰذه المدرسة لا تزال باقيةً إلى يومنا هٰذا، ولكن لا ظل للعلم فيها، ولا أثر.

مدينة عظيمة، لها سوقٌ لا نَظِيرَ لحُسْنِهِ، وفيها مسجدٌ جامعٌ، ومارِسْتان، وأَهْلُ الصالحية كُلُّهم على مذهب الإمامِ أحمد بن حنبل.

وقد نشر هٰـؤلاء المقادِسَةُ في الشام مَذْهَبَ الإمامِ أحمد، وكَثُرَ أتباعُه فيها لا سيما في دُوما، والرُّحيبة، وبَعْلَبَكَّ، وضُمَيْر، وأقاموا عِدَّةَ مدارسَ بها، وكان لهم الفَضْلُ في نشر علوم الحديث روايةً ودرايةً، وتصنيفاً وإقراءً، وكان لهم إسهامٌ كبيرٌ في نشرِ الثقافة الإسلامية، وازدهارها، ونُموِّها، وتأثيرٌ واضح في نهضةِ المرأة شقيقةِ الرَّجُلِ، وتزويدِها بالعلم النافع، فقد أحضروها حَلَقاتِ العلمِ، ومجالسَ الحديث، فكان منهنَّ العالماتُ، والمحدِّثات، والفقيهات، ذكر الإمامُ الذهبيُّ في «مشيخته» منهن ما يزيدُ على سِتِّينَ شيخةً روى عنهن، وأفاد منهن.

وقد امتلأت مدارسُهم بالكتب الخطِّيَّةِ النفيسة في الحديث والتراجم، وفِقْهِ الإمام أحمد، وفيها عَدَدٌ غيرُ قليل مِن تواليفهم، ومُعْظَمُ ما تحويه المكتبةُ الظاهرية بدمشق من المخطوطات مأخوذ مما سَلِمَ من أيدي الاختلاسِ والضياع عن تلك المدارس التي أنشأها بنو قُدامَة.

وكان لهم دَوْرٌ بارزٌ في نشرِ مذهبِ السلف، وإرساءِ قواعده في الشام، بحيث امتدَّ أَثَرُهُمْ إلى شيخ الإسلام ابن تيمية الذي تَبَلْوَرَتْ حقيقةُ هٰذا المذهبِ على يديه، وكان حامِلَ رايته، والناشرَ له، والمُنافحَ عنه.

ولادتــه:

تَتَّفِقُ كُتُبُ التراجم على أنه وُلِدَ في الثاني والعشرين من ذي الحِجَّة سَنَةَ إحدى وثلاثين وسبع مئة، ويَغْلِبُ على الظن أنه وُلِدَ

بدمشق، لأنَّ أباه، وجَدَّه، وأبا جَدِّه كانوا قد استوطنوا دمشقَ، لكن مَنْ تَرْجَمَ له لم يُصَرِّحْ بذلك.

أسـرتــه:

والشارحُ ينتمي إلى أُسرةٍ كان لها نباهَةُ ذِكْرٍ، وعُلُوُّ شأنٍ في مجال العلم والسيادة، فهي مُذْ عُرِفَتْ تَتَزَعَّمُ المذهبَ الحنفيَّ في دمشق، ويَشْغَلُ علماؤها مناصبَ التدريس والقضاء والإفتاء:

١ ــ فأبوه: هو القاضي علاءُالدين عليُّ بنُ أبـي العِزِّ الحنفي، المتوفى سنة ٧٤٦هـ، ذكر ابن كثير في ترجمة أبيه ١٤/١٠٦ أنه دَرَّسَ بعدَ وفاة أبيه في المُعظَّمِية[1] والقَلِيجية[2]، وخطب بجامع الأفرم. قال الذهبـي في «ذيل العبر» ص ٢٥١: وفي ثاني عشر من جُمادى الآخرة (أي من سنة ٧٤٦هـ) مات القاضي الإمامُ علاءُالدين عليُّ بنُ محمد بنِ محمد بنِ أبـي العِزِّ الحنفي، خطيبُ جامع الأفرم، ونائبُ الحكم عن القاضي عمادالدين الطَّرَسُوسي[3].

---

(١) هي بالصالحية، بسفح قاسيون الغربـي جوارَ المدرسة العزيزية، أنشأها سلطانُ الشام شرفالدين عيسى بن العادل الحنفي الفقيه الأديب، المتوفى سنة ٦٢٤هـ.

(٢) هي قبلي الخضراء، شمالَ الصدرية، غربَ تُربة القاضي جمالالدين المصرى، وتربة جمالالدين المصري هي عند القبور التي يزعم الناسُ أن من جملتها قبرَ معاوية، ويُسمى هٰذا المكانُ في عصرنا زقاق معاوية، وهي تقع قبلي الجامع الأموي على بعد (٢٠٠) متر تقريباً، أوقفها الأمير سيفالدين علي بن قليج بن عبدالله الظاهري الأميري، المتوفى سنة (٦٤٣)هـ.
لم يبقَ منها الآن سوى الجدار القبلي، وباب المدرسة من جهة الغرب، وهو مبنيٌّ على هندسة جميلة، وقد قسم الآن بابين لدارين، والبناءُ القديم يلوح من أعلاهما، وبجانب ذٰلك الباب من الجانب الشرقي التربةُ المدفون بها واقفُها.

(٣) «البداية والنهاية» ١٤/٢٢٨.

٢ ـ وجَدُّه هو قاضي القضاةِ شمسُ الدين أبو عبدِالله محمدُ بنُ محمد بنِ أبـي العِزِّ، أحدُ مشايخ الحنفية وأئمتهم وفُضلائهم في فنونٍ من العلوم متعدِّدة، حَكَمَ نيابةً نحواً مِن عشرين سنة، وهو أَوَّلُ مَنْ خَطَب بجامع الأفرم، ودَرَّس بالمعظَّمية، واليغمورية[١]، والقَلِيجية، والظاهرية[٢]، وكان ناظِرَ أوقافها، وأَذِنَ للناس بالإفتاء، تُوفي بعد مرجِعِهِ من الحج بأيامٍ قلائل سنة (٧٢٢)هـ، وصُلِّيَ عليه بجامع الأفرم، ودُفِنَ عند المعظمية عند أقاربه، وكانت جِنازتُه حافلةً، وشَهِدَ له النـاسُ بالخير[٣].

٣ ـ وأبو جَدِّه: هو محمدُ بنُ أبـي العِزِّ صالح بن أبـي العِزِّ

(١) هي بالسكة غَرْبَ الصالحية بالقرب من خان السبيل من جهة الغرب بقِبْلة، وهي اليومَ مجهولة، أصبحت دوراً للسكنى، وموقعها غرب طريق السكة على مقربة من محطة الباص المسماة بأبـي رمانة.

(٢) هي داخل بابـي الفرج والفراديس (ويقال لهما اليوم: باب المناخلية، وباب العمارة) بينهما، جِوارَ الجامع الأموي، وشمالَ بابِ البريد، وشرقَ العادلية الكبرى، يَفْصِلُ بينهما الطريقُ، كانت داراً للعَقيقي، فاشتراها من تركتِهِ أيوبُ والد صلاح الدين، فكانت داره.

قال ابن كثير: وفي سنة ستٌ وسبعين وست مئة شرع في بناء الدار التي تُعرف بدار العَقيقي تجاهَ العادلية، لتجعل مدرسة وتُربة للملك الظاهر، ولم تكن من قبلُ إلا داراً للعَقيقي، وهي المجاورة لحمام العَقيقي، وأسس أساس التربة في خامس جُمادى الآخرة، وأسست المدرسة أيضاً، وجعلت على الحنفية والشافعية، وبانيها هو الملك السعيد بن الملك الظاهر، وهذه المدرسةُ باقيةٌ إلى الآن، لكن ليسَ في داخلِها من البناء القديم إلا الجهةُ القبليةُ، وأما الباقي فقد غُيِّرَ، وفي سنة (١٢٩٦)هـ جمع والي سورية مدحت باشا ما تبقى من الكتب الخطية الموقوفة على المشتغلين بالعلم من الخزائن المودعة في عدة مدارس بدمشق، ونقلها إلى هذه المدرسة، وجعلَها مَقَرّاً لها، وتُعرفُ اليومَ بدارِ الكتب الظاهرية.

(٣) «البداية والنهاية» ١٤/١٠٦، و«الدرر الكامنة» ١٤/٤٩، و«شذرات الذهب» ٦/٥٨.

الأَذْرَعيُّ الأصلِ، الصالحي، وكان المُدَرِّسَ الرابع بالمرشدية[1] مِن زمن واقفِها، وُلِدَ سنة (٦٤٥)هـ بدمشق، وسَمِعَ من ابنِ عبدالدائم وغيرِه، وكان فيه صلاحٌ، وهو سِبْطُ القاضي شرفِ الدين عبدالوهّاب الحوراني، ماتَ بدمشقَ سنة ٧٢٣هـ.

ومن أولاد عمومته:

١ ـ قاضي القضاة صدرُالدين سليمان بن أبي العِزِّ، أحدُ مَنِ انتهت إليه رياسةُ المذهب الحنفي في زمانه، كان من كِبار العلماء، له تصانيفُ في مذهبه، ووَليَ القضاءَ بالديار المصرية، والشامية، والبلاد الإسلامية، وأُذِنَ له بالحكم حَيْثُ حَلَّ من البلادِ، وكانت ولايته قضاء القضاة في أيام الملك الظاهر بيبرس، وحَجَّ معه، وكان يُحِبُّه ويُعظمه، ولا يُفارِقُه في غزواته، ثم استعفى من القضاء بالقاهرة، وعاد إلى دمشق، فَدَرَّسَ بالظاهرية، ووَليَ القضاءَ قَبْلَ وفاتِه، فباشرَه مدةَ ثلاثة أشهر، ومات بدمشق سنة ٦٧٧هـ[2].

٢ ـ محمد بنُ سليمان بنِ أبي العِزِّ، الإمامُ المفتي شَمْسُ الدين، كان من كبار الحنفية، أفتى نيِّفاً وثلاثين سنة، وناب في

---

(١) هي على نهر يزيد بصالحية دمشق، مجاورة لدار الحديث الأشرفية، وهي باقية إلى يومنا هذا، قال بدران في «منادمة الأطلال» ص ٢٠٠: ولقد وقفتُ عليها، فرأيت بابها باباً عظيماً، والجدار الشمالي منها عجيب البناء جدّاً، إلا أن داخلَها خراب، وقد اختلسها قومٌ، فاتخذوها للسكنى.

(٢) «العبر» ٣١٥/٥، و«البداية والنهاية» ٢٩٧/١٣، و«الوافي بالوفيات» ٤٠٤/١٥ ـ ٤٠٥، و«الدارس» ٥٤٣/١، و«الجواهر المضية» ٢٥٥/١، و«الفوائد البهية»، ص ٨٠.

القضاء عن والده بدمشق، ودَرَّس بالنُّورية[1]، والعذراوية، توفي سنة (٦٩٩)هـ[2].

٣ ـ يوسف بنُ محمد بن سليمان بن أبي العز، أبو المحاسن، وُلِدَ سنة (٦٥١)هـ، ودرس بالعذراوية والإقبالية[3]، ثم تركها في آخرِ عمره لولده علي، وتولَّى نظر الجامع، ودَرَّس قديماً بالقدس في سنة (٦٧٣)هـ، مات في صفر سنة (٧٢٨)هـ بالمدرسة الإقبالية، وصلي عليه بجامع دمشق[4].

٤ ـ عليُّ بنُ يوسُف بنِ محمد بن سليمان بن أبي العز، كان فقيهاً، حنفيّاً، عالماً، دَرَّسَ بدمشق، وناب في الحكم بالقاهرة، ومات بها سنة (٧٣٧)هـ، ودُفِنَ بالقَرافة[5].

٥ ـ إسماعيلُ بنُ أبي البركات محمدِ بن أبي العِزِّ بن صالح الحنفي المعروف بابن الكشك، قاضي دمشق، وَلِيَها بَعْدَ القاضي

---

(١) المدرسة النورية: نسبة إلى منشئها الملك العادل الزاهد نورالدين، أبي القاسم محمود بن زنكي، وقفها على الحنفية، وهي تقع في منتصف سوق الخياطين، قرب المسجد الكبير بدمشق، ولا تزالُ قائمةً إلى عصرِنا هٰذا، لكنَّ بعضَ جيرانها اختلسَ بعضَ حجراتها.

(٢) «الوافي بالوفيات» ٣/١٣٧، و«الجواهر المضية» ٢/٥٧، و«الدليل الشافي» ٢/٦٢٥، و«الفوائد البهية»، ص ١٧٠.

(٣) قال النعيمي وغيرُه: إنها داخل بابي الفرج والفراديس، شمال كل من الجامع والظاهرية الجوانية، وشرق الجاروخية، وغرب التقوية.
وبانيها هو جمال الدولة أمير الجيوش شرف الدين أبو الفضل إقبال بن الحبشي المستنصر الشرابي، أحد خدام صلاح الدين، المتوفى سنة ٦٠٣هـ، ولم يبق من آثارها اليوم إلا بابها، وفي أعلاه حجر كبير كتب عليه اسم الواقف والأراضي التي وقفت عليها، وتاريخ بنائها.

(٤) «الجواهر المضية» ٢/٢٣٢، «الدليل الشافي» ٢/٨٠٦، «الدرر الكامنة» ٤/٤٦٩.

(٥) «الدرر الكامنة» ٣/١٤٣.

جمال الدين بن السرَّاج، فباشر دونَ السنةِ، وتركه لولده نجمِ الدين ودَرَّس بعِدَّةِ مدارسَ بدمشقَ، وكان جامعاً بينَ العلم والعمل، حَسَنَ السيرة، مصمماً في الأمور، تُوفي سنة (٧٨٣)هـ عن عمر يزيد على التسعين[1].

٦ ـ نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد بن أبـي العِزِّ، وُلِدَ سَنَةَ (٧٢٠)هـ، وسَمِعَ من الحجَّارِ، وحَدَّث عنه، وتفقه، ووَلِيَ قضاءَ مصر سنة (٧٧٧) فلم تَطِبْ له، فرجع، وكان وَلِيَ قضاء دمشق مراراً، آخِرُها سنة (٧٩٢)، ثم لَزِمَ دارَه، وكان خبيراً بالمذهب، دَرَّس بأماكِنَ، وماتَ في ذي الحجة سنة (٧٩٩)هـ[2].

نشــأتــه:

في ظل هٰذه الأسرة العلمية نشأ ابنُ أبـي العز يَتَقَلَّبُ في أعطافِ العلم تعلماً ومدارسةً، فكان لذلك ـ مع ما منحه اللّٰـهُ من استعدادٍ فِطْرِيٍّ، وتَعَطُّشٍ شديدٍ للمعرفةِ، وذِهن وَقَّاد ـ أثرٌ كبير في بلوغه منزلةً عظيمةً في العلمِ والمعرفةِ، أتاحَتْ له التدريسَ والخَطابةَ والتأليف، وتَوَلِّي المناصب العلمية التي لا ينالُها إلاَّ مَنْ كَمُلَتْ معرفتُه، وعَظُمَتْ مَنْزِلتُه، وارتاضَ بالمعرفةِ عقلُه.

وكانت دمشقُ في عصر الشارح مركزاً هامّاً من المراكز العلمية يَؤُمُّها طلبةُ العلم مِن كل حَدب وصَوب، لِتَلَقِّي المعارفِ الإسلاميةِ، وما يَمُتُّ إليها بسببٍ في مدارسها العامرة الكثيرة التي تَمَّ إنشاؤها على يد

---

(١) «إنباء الغمر» ٢/٦٦، «الدرر الكامنة» ١/٣٧٩، «شذرات الذهب» ٦/٢٧٩.

(٢) «إنباء الغمر» ٣/٣٣٩ ـ ٣٤٠، «الدرر الكامنة» ١/١٠٧، «شذرات الذهب» ٦/٣٥٧.

الأمـراء الأيوبيين والممـاليك الـذين عُرِفـوا بِحُبِّ العِلْمِ، وتشجيع المشتغلين به، واحترامهم، وتوفير الظروف الملائمة لهم.

وقد شهدت دمشق نهضةً علميةً واسعةً وشاملةً، تَمَثَّلَتْ بوجود عُلماءَ أئمة، كان لهم سعي مشكور وأيـادٍ طُولى في إثـراء المكتبة الإسلامية بنفائس الكتب، ودُرَرِ المصنفات في التفسير، والحديث، واللغة، والتاريخ، والتراجم، والشروح، والموسوعات.

وإن من أبرز السمات العلمية في هذا العصر تلك الضجة التي أثارها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ صاحبُ الشخصيةِ العلميةِ القوية، المتعددةِ المواهب، بتآليفه المتنوعة التي ضمنها الدَّعْوةَ إلى إحياءِ مذهب السلف، ونَقْض مذاهبِ خُصومِه من عُلماءِ أهل الكلام والفلاسفةِ، والنعي على المقلدة من الفقهاء الذين يَتَشَبَّثُونَ بنصوصِ إمامهم الذي يتقلدون قولَه، ولا يعدلون عنها، ولو كان الحق في جانب مخالفه، وتشـديد النكيـرِ على المنحرفين الغـالين ممن ينتَسِبُ إلى التصوف، وإفتاءه في مسائلَ هامَّةٍ مما أداه إليه اجتهادُه، وهي مخالفةٌ لما كانَ عليه متفقهةُ عصره. وقد اشتد عليه النكيرُ من قِبَلِ خصومه، وقامت بينَه وبينهم محاوراتٌ ومناظراتٌ في كثيرٍ من المسائل تَمَّ له الغَلَبُ فيها عليهم مما دفعَ غير واحدٍ مِن نَبَغَةِ ذلك العصرِ إلى الوقوفِ إلى جانبه، واعتقادِ سلامةِ منهجه، والانتفاعِ بعلمِه، والإشادةِ بآرائه، والدفاعِ عنه كالحافظِ أبي الحجاج يوسف المـزي (٧٤٢)هـ، والإمامِ محمـد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨)هـ، والعلامة ابنِ قيم الجوزية (٧٥١)هـ الذي كان أكثرُهم ملازمةً له، وتأثراً به، والفقيهِ أبي عبدالله بن مفلح المقدسي صاحب «الفروع» (٧٦٤)هـ، والعمادِ إسماعيل بن كثير صاحب

«التفسير» (٧٧٤)هـ، والإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي (٧٤٤)هـ صاحب «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، وغيرهم كثير مِن تلك الطبقة التي كان لها دَوْرٌ كبير في إنعاش المنهج السلفي، وازدهاره ونُموّه، والشارحُ ـ رحمه الله ـ قد عاصر كُلَّ هٰؤلاء الذين تأثروا بشيخ الإسلام، ويَغْلِبُ على الظن أنه قد حَضَرَ دروسَهم، وأفادَ مِنْ علومهم، وانتفع بتواليفهم، فكان لذلك أَثَرٌ قويٌّ في تكوين اتجاهه ونضوجِه العلمي، وإيثارِه منهجَ السَّلَفِ على غيره من المناهج، وإثبات أحقيته وامتثالِه في هٰذا الشرح الحافل الذي نحن بصدد التعريف به.

شيوخــه:

إن السنة المتبعة في عصرِ الشَّارِح وما قبله أن طالبَ العلم لا بُدَّ له أن يختلِفَ إلى الشيوخ، فيقرأَ عليهم الكُتُبَ، ويأخُذَ عنهم العلمَ، ويُقَيِّدَ عن كُلِّ شيخ الفوائدَ التي يُلقيها أثناءَ الدرس في المادة المتخصصِ بها، ويَضْبِطَ نصوصَ الكتابِ الذي يقرأ فيه، ويستوضِحَ منه معنى الألفاظ المصطلح عليها في الفنِّ الذي هو آخذٌ بسبيله، ويَفْلي الكِتَابَ فلياً بحيث يَعْرِفُ مضامينَه معرِفَةً تامة موثَّقة، فكانت هذه الكتب التي يقرؤها على الشيوخ خَيْرَ مِعوانٍ له في مطالعة الكتب الأخرى في العلوم المتنوعة التي هي من بابتها، ولم يكن أحدٌ يعتدُّ بعلم مَنْ يأخُذُ عن الكتبِ مباشرةً دونما رجوعٍ إلى شيخ، وكانوا يُسَمُّونَ مَنْ يَفْعلُ ذلك: صَحفي، لأنه يأخُذُ عِلْمَه من الصحيفة، ولا شك أن الشارحَ ابن أبـي العِزِّ كان ممن يَجْلِسُ في حلقات العلم، ويتلقى العلم من أفواه العلماء العارفين، يأخذ عن كل واحد منهم ما اختَصَّ به مِن فنونِ العلم، لكن كتب التراجم التي وقفنا عليها لم يَرِدْ فيها ذكرٌ لهٰؤلاء الشيوخِ الذين تتلمذ عليهم، وأغلبُ

الظن أنه تلقى علومَه الأولية على أبيه في البيت، ثم اختلف إلى المدارس يتعلَّمُ فيها مُخْتَلِفَ العلوم الإسلامية من تفسيرٍ، وحديثٍ، وفقهٍ، وعقيدةٍ، وما يَتَّصِلُ بها من علوم العربية، وبما أن والده كان حنفيَّ المذهب، فلا بُدَّ أنه قد دَرَسَ هٰذا المذهَب دراسةً واعيةً، واستظهرَ مسائلَه، وأصبح من أخَصِّ الناسِ به، يُعَزِّزُ ذلك أنه تولى قضاءَ الحنفية في دمشق ومصر. ويبدو أنه قد أتقن العلومَ في سِنٍّ مبكرة، فقد ذكر ابنُ قاضي شُهبة في «تاريخه» أنه وَلِيَ التدريس بالقيمازية في سنة (٧٤٨)هـ، أي: أن عمره حين ذاك لم يتجاوز سبعةَ عَشَرَ عاماً، وهٰذا دليلٌ على فرط ذكائه، وحُسْنِ استيعابه، وتفوقه على أترابه، وقد تكون عنايةُ أُسرته التي عُرِفَتْ بالعلم عاملاً مساعداً على أن يكونَ مدرساً في هٰذه السِّنِّ المبكرة.

وفي يقيننا أن تلامذة شيخ الإسلام ـ وبخاصة العلامة ابن القيم، والحافظ ابن كثير ـ كان لهم أكبرُ الأثرِ في جذبه إلى منهج السلف، وتحوُّله إليه، واتجاهِه الحُرِّ في البحث، وعدم التقيدِ بآراء الآخرين، والوقوفِ عندها، وفي كشفِ الانحرافِ ومناهضةِ أهلِه، والتحذيرِ منه، وأَثَرُ الأوَّلِ منهما ـ وهو العلامة ابن القيم ـ واضح في النقولِ الكثيرة من كتبه في هٰذا الشرح، وأغلبُ الظن أنه كان يَتَّصِلُ به، ويستفيدُ منه، ولكنه لا يُصَرِّحُ بالنقلِ عنه، ولا عن شيخ الإسلام، وربما كان يَتَعَمَّدُ ذٰلك لِتَعُمَّ فائدةُ كتابِه، وينتفعَ به الموافقُ والمخالفُ. وأما الحافظ ابن كثير فقد ذكره في ثلاثةِ مواضع من هٰذا الشرح، ووصفه بأنه شيخه، (انظر ص ٢٧٧ و ٤٨٠ و ٦٠٣).

تـلاميذه:

وكذلِكَ الطلبةُ الذين كانوا يختلِفُون إليه، ويقرؤون عليه، ويتفقهون به في المدارسِ المختلفة التي كان يتولى التدريسَ فيها، وقد أوقفها أصحابُها لتدريسِ المذهب الحنفي، لا نَجِدُ لهم ذكراً في كتب التراجم التي انتهت إلينا غَيْرَ ما ذكره الإمامُ السخاويُّ في «وجيز الكلام»، و«الضوء اللامع» أن ابن الدّيري[1] ـ وهو أحدُ شيوخه ـ قد أجاز له الشارحُ.

---

(1) جاء في «الضوء اللامع» ٣/٢٤٩ ـ ٢٥٣: سعدُ بن محمد بن عبدالله بن سعد بن أبي بكر بن مصلح بن أبي بكر بن سعد القاضي سعدالدين، شيخ المذهب، وطراز علمه المذهب، العالم الكبير، وحامل لواء التفسير أبو السعادات ابن القاضي شمس الدين النابلسي الأصل، المقدسي، الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرف بابن الدّيري نسبة لمكانٍ بمردا بجبل نابلس، أو الدير الذي بحارة المرداويين مِن بيت المقدس.

وُلِدَ سنة ثمانٍ وستين وسبع مئة، وحَفِظَ القرآنَ، وكثيراً مِن المختصرات في الفقه، والأصول، وتفقَّه بأبيه وبغيرِ واحدٍ من أهل العلم، وأجاز له جماعة، منهم عليُّ بْن علي بنِ محمد بن أبي العِزِّ، وقد اشتهر بمعرفة الفقه حفظاً، وتنزيلاً للوقائع، وخِبْرَةً بالمدارك، واستحضاراً للخلاف، وانتفع الناسُ بدروسه وفتاويه، ثم انتقل إلى مِصْرَ، وولي بها قضاءَ الحنفية سنة (٨٤٢)هـ عوضاً عن البدرِ العيني، واستمر ٢٥ سنة، وضَعُفَ بصرُه، فاعتزلَ القضاءَ قبل وفاته بستة أشهر، وتوفي بمصر سنة (٨٦٧)هـ.

كان إماماً عالماً علامةً، جبلاً في استحضار مذهبه، قويَّ الحافظة حتى بَعْدَ كِبَرِ السن، سريعَ الإدراك، شديدَ الرغبة في المباحثة، والعلم، والمذاكرة به مع الفُضلاء والأئمة، مقتدراً على الاحتجاج لما يَرُومُ الانتصارَ له، بل لا ينهض أحدٌ يُزحزحه غالباً عنه، ذا عنايةٍ تامة بالتفسير لا سيَّما معاني التنزيل، يحفظ مِن متون الأحاديث ما يَفُوقُ الوصفَ، غيرَ ملتزمٍ الصحيح من ذلك، وعنده مِن الفصاحة وطلاقةِ اللسان في التقرير ما يُعْجَزُ عن وصفِهِ، لكن مع الإسهاب في العبارة... وكثرت تلامذتُه، وتَبَجَّحَ الفُضلاءُ مِن كل مذهب وقُطْرٍ بالانتماء إليهَ، والأخذِ عنه، حتى أخذَ الناسُ عنه طبقةً بعد أخرى، وألحق الأبناء بالآباء، بل الأحفادَ بالأجداد، وقُصِدَ بالفتاوى من سائر الآفاق، وحدَّث بالكثير، قرأتُ عليه أشياءَ، وكتبتُ من فوائده ونظمه جُملةً، أوردت الكثيرَ من ذلك في «معجمي» وفي «الذيل على رفع الإصر»...

مذهبـه:

من السُّنَنِ المضطردة أن الإنسانَ يتأثَّرُ بالأجواءِ المحيـطة به، والمذهبِ الذي يُلَقَّنُه في الصغر، فينشأ عليه ويعتدُّ به، ويستمِرُّ في الانتماء إليه إلى آخرِ حياتِه، وقليل من الناس من يُعَاوِدُ التفكير في ما لُقِّنَ، ويبحثُ فيه، ويُوازِنُ بينَه وبَيْنَ غيرِه، ويَتَّجِهُ اتجاهاً حُرّاً يقودُه إلى المعرفةِ الصحيحةِ والمنهج السَّوِيِّ.

والشارحُ ـ رحمه الله ـ من هٰذا القليلِ، فقد نشأ في كَنَفِ أُسرة جميعُ أفرادها كانوا ينتحِلُونَ مذهبَ أبـي حنيفة، ومُعْظَمُهم قد تَوَلَّى القضاء فيه، وقد درسَ هٰذا المذهبَ على أبيه دِراسةً متقنة أَهَّلَتْهُ لتولي القضاءِ فيه، وللتدريس في المدارس التي أوقفها أصحابُها لدراسة هٰذا المذهب، لكنه ـ رحمه الله ـ قد استطاع بتوفيقٍ من الله، ثم بما كان يَتَمَتَّعُ به مِن استعداد فِطري، وتَعَطُّشٍ شديدٍ للمعرفة، واطلاعٍ واسع على مذاهِب أهل العلم، واستيعابٍ تامٍّ لها، وقُدرةٍ فائقة على الموازنة بينها أن يتخَلَّصَ من رِبقةِ التقليد، ويُرجِّحَ من تلك الآراء والمذاهب ما استبانَ له صوابُه، لقوة دليله، وسلامته من المعارض، وإن كان على خلاف مذهبه الذي ينتمي إليه.

يقول في رسالة «الاتباع» ص ٨٨: فالواجبُ على من طَلب العلمَ النافعَ أن يَحْفَظَ كتابَ اللّـهِ ويتدبَّرَه، وكذلك مِنَ السنة ما تَيَسَّرَ له، ويَتَضَلَّعَ منها ويتروى، ويأخذ معه من اللغة والنحو ما يُصْلِحُ به كلامَه، ويَستعين به على فَهْمِ الكتاب والسنة، وكلامِ السلف الصـالح في معانيها، ثم ينظر في كلام عامة العلماء: الصحابة، ثم مَنْ بعدهم ما تيسر له من ذٰلك، من غير تخصيص، فما اجتمعوا عليه لا يتعدَّاهُ،

وما اختلفوا فيه نَظَر في أدلتهم مِنْ غير هوى ولا عصبيةٍ، ثم بعد ذلك من يَهْدِ اللَّـهُ فهو المهتدي، ومَنْ يُضْلِل فلن تَجِدَ له وليّاً مرشداً.

وهو يرى أن سببَ الفُرقة والاختلاف والضعفِ الذي انتهى إليه المسلمون في عصره هو التعصبُ المذهبيُّ، واعتقادُ كل واحد منهم ينتمي إلى مذهبٍ بأحقية هذا المذهب، ووجوبِ تقليده في جميع فروعه دونَ بقية المذاهب، ويرى أن الذي وسَّعَ هذا الخلافَ وجعله يدوم ويستمِرُّ هو شروطُ الواقفين في المدارس، فإنَّهم لما شرطوا أن تكونَ هذه المدرسة على الطائفة الفلانية، وهذه المدرسة على الطائفة الفلانية، تَمَسَّكَتْ كُلُّ طائفة بما ذهبت إليه، وأعرضت عن غيره، لئلا تُحْرَمَ ذلك الوقف، وانضمَّ إلى ذلك شُبهةُ صحةِ هذه الشروط وأمثالها، والقول بأنَّ شرطَ الواقف كنصِّ الشارع، فلما انضمت الشُّبهةُ إلى الشهوةِ، استحكم الدَّاءُ، وغالبُ الواقفين جُهَّالٌ إنما يَحْمِلُهُم على تعيين تلك الطائفة التي عَيَّنَها كُلٌّ منهم مُجَرَّدُ العصبية لِتلك الطائفة وإمامِها، وأصلُ مقصودهم صحيح، وهو إحياءُ علم الشريعة، فيَصِحُّ تخصيصُهم العلماءَ بذلك الوقف، ويَبْطُلُ تخصيصُهم الطائفةَ الفلانية منهم، لأنَّ الواجبَ عَرْضُ شروطِ الواقفين على الشريعة، فما وافقها قُبِلَ، وإلا رُدَّ كما قال صلى الله عليه وسلم: «ما بالُ أقوامٍ يَشْتَرِطون شروطاً لَيْسَتْ في كتابِ اللَّـهِ، وكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ في كتابِ اللَّـهِ باطِلٌ ولو كان مِئَةُ شَرْطٍ».

ويرى أيضاً أنه مما زاد من تَمَكُّنِ الخلاف والفُرقةِ هو تولية قاضٍ من كل طائفة معيَّنةٍ، وقد ضاعت حقوقٌ كثيرةٌ بسببِ ذلك، ويرى أنه لا تقومُ مصالحُ الناسِ بالعمل بقولِ إمامٍ مُعَيَّن لا يُعْدَلُ عن قوله إلى قولِ غيرِه أَبَداً، وكان النَّهْيُ عن الافتراقِ حينَ رَأَوْهُم افترقوا أولى مِن

تقريرهم على الافتراقِ، وفعل ما هو باعثٌ لهم على الإصرار على الافتراقِ، ولم يكن هٰذا في صدر الإسلام ــ أعني: توليةَ قاضٍ من كل طائفة ــ وإنما حَدَثَ في سنة (٦٦٤) في أيامِ المَلِكِ الظَّاهِرِ بيبرس.

وَمِنْ عوامِلِ الفُرقة أيضاً وازديادِها تَوْلِيَةُ إمامٍ راتبٍ من كُلِّ مذهب عند البيت الحرام[١]، وفي الجامع الأموي بدمشق وغيرِه من المساجد، ولازَمَ كُلُّ إمامٍ الصلاةَ على صِفَةٍ لا يتعداها، وإنما شُرِعَتْ صلاةُ الخوفِ مع الفعلِ المنافي للصلاةِ لِتكونَ الجماعةُ، وكفى بمشروعية صلاةِ الخوف دليلاً على إبطالِ ترتيب أكثرَ من إمام واحد في كُلِّ مسجد.

ومُجْمَلُ تلك العوامل التي يرى أنها مِن أسباب الفُرقة التي أَضْعَفَتْ كيانَ الأُمةِ، وَعرَّضَتْهَا للانهيارِ هي: التعصبُ المذهبي، وإنشاءُ مدارس لِكُلِّ مذهبٍ على حِدَة، وتوليةُ القضاة على المذاهب الأربعة، وإحداثُ إمامٍ راتب مِن كل مذهب في المسجد.

المناصب العلمية التي وَلِيهَا:

لقد حَفَلَتْ حياةُ الشارح بجهود طيبة مثمرة في مجالِ العلم وخِدمته تعليماً، وإقراءً، ودرساً، وتأليفاً، ويمكن أن نُجمل أعمالَه من خلال كُتُبِ التراجم بما يأتي:

١ ــ فقد تولى التدريسَ بالقيمازية في سنة (٧٤٨)هـ، وكان عُمره إذ ذاك لا يتجاوزُ سبعةَ عَشَرَ عاماً، وكانت هٰذه المدرسة للحنفية بناها متولي أَسباب صلاح الدين الأيوبي في مخيمه وبيوته، صَارِمُ الدين قايماز

---

(١) من حسنات الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ــ رحمه الله ــ أن وحد المسلمين في الحرم على إمام واحد، وألغى تعدد الأئمة حسب المذاهب.

النَّجْمِيُّ المتوفى سنة (٥٩٦)هـ، وتقع هٰذه المدرسةُ داخِلَ بابـي النصرِ والفرجِ، شرقَ قلعةِ دمشق، قريبةً من دار الحديث الأشرفية، وقد أخنى عليها الزَّمَنُ فلا أَثَرَ لها، وفي موقعها الآن مسجدٌ لطيف، ربما يكون مِن آثارها.

٢ ــ ثم تولَّى التدريسَ بالمدرسةِ الرُّكنية سنة (٧٧٧)هـ، وهي للحنفية أيضاً، أنشأها الأميرُ رُكْنُ الدين منكورس الحنفيُّ الفلكي غلامُ فلك الدين أخي الملك العادل لأُمِّـه سنةَ (٦٢١)هـ، وكـان مِنْ خيارِ الأمراء، مواظباً على الصلوات في المسجد مع قِلَّةِ الكلامِ، وكثرةِ الصدقات، نابَ في الديارِ المصرية للملك العادل، وتُوفي سنة ٦٣١هـ، ودُفِنَ بدمشق في هٰذه المدرسة التي أنشأها.

وتقع هٰذه المدرسة بالصالحيـة في منتصف حيِّ الأكراد قبلي الطريق، وتُسمَّى الساحة التي بجانب هذه المدرسة ساحةَ رُكنِ الدين، وما زالت عامرةً إلى يومِنا هٰذا، لكنها تحوَّلت إلى مسجد تُقامُ فيـه الصلواتُ الخمس، وهي تحتفظ بتخطيطها الأوَّل، وجَبهتهـا الشمالية تُرى من الطريق، فيها خطوط كوفية تُضَاعِفُ من جمالها ورَوْعَتِها.

٣ ــ ثم دَرَّسَ بالعزيَّة البَرَّانِيَّةِ في ربيع الآخر سنة (٧٨٤)هـ، عوضاً عن القاضي الهمام الحنفي بعد وفاتِه، أوقفها الأميرُ المجاهد أبو الفضل عزالدين أيبك صاحب صَرْخَد، المُتَوفى سنة (٦٤٥)هـ، على الفقهـاء والمتفقهة من أصحـابِ الإمامِ أبـي حنيفـة وعلى المُقـرئين والمُحَدِّثينَ والمُسْتَمعين، وكانت هٰذه المدرسةُ بالشَّرَفِ الأعلى شمالَ ميدانِ القصر خَارِجَ دمشق، والشرفُ الأعلى: يقع في المنطقة الممتدة اليومَ بين ثانوية جودت الهاشمي وقصرِ الضيافة، سُمي أعلى، لأنه

يُشْرِفُ على الميدان الأخضرِ، والميدان: هـو المرجُ الأخضـر غَرْبَ التكية، وهو المنطقة التي يَشْغَلُهَا معرض دمشق الدولي اليومَ وما يُحيط به. وقد اندرست معالمُ هـذه المدرسة ولم يَبْقَ منها إلا بابُها، وقد نُقِشَ على حجر منه اسمُ الواقف والجهة الموقوف لها.

٤ ـ ودَرَّسَ أيضاً بالجوهرية، وهي مِن مدارس الحنفية، أوقفها الصـدرُ نجمُ الدين أبـو بكـر بن محمـد بن أبـي طـاهـر بن عبـاس بن أبـي المكـارم التَّميمي الجـوهـري الحنفي، المتـوفى في شـوال سنة (٦٩٤)هـ، ودُفِنَ في المدرسة ذاتها التي أنشأها، وتقع شَرْقَ تُرْبَةِ أم الصالح داخلَ دمشق بحارة بـلاطة، وقـد اختلست وجُعِلَتْ دوراً للسُّكنى، وبَقِيَ قَبْرُ منشئها بحاله، ولا تُعْرَفُ السنةُ التي ابتدأ التدريسَ بها، لكن من المؤكد أنها كانت قبلَ سنة (٧٧٧)هـ، بدليل ما ذكر في ترجمتِه أنه عادَ من مصرَ إلى دمشقَ في هٰذه السنة، فعاد إلى التدريسِ فيها، وهٰذا يدلُّ على أنه كان يُدرس بها قَبْلَ هذا التاريخ.

ويغلب على الظن أن الشارح ـ رحمه الله ـ لم يكن يَقْتَصِرُ على تدريسِ المذهب الحنفي في هٰذه المدارس الخاصة بـالحنفية عـدا المدرسة العِزيَّة التي أوقفها صاحبُها على الحنفية وغيرِهم في مُخْتَلِف العلوم، لأنه ـ رحمه الله ـ لا يرى وجوبَ التقيد بما نَصَّ عليه الواقفُ إذا كان في ذٰلك مخالفةٌ لنصوص الشارع، وهو كانَ يرى أن الوقفَ لطائفة معينة، وحصره فيها فيه خَلَلٌ من عِدَّةِ وجوه:

(أ) أن هٰذا من جملة العوامل لاستحكام الفُرْقةِ بين الناس.

(ب) أن الأساتذة الذين يتولَّوْنَ التدريسَ فيها يتقيَّدون بتدريس

المذهب الذي أُوقِفَتْ عليه. وهٰذا يَحْمِلُهُ على التعمقِ في دراسة أدِلَّةِ هٰذا المذهب والتعصُّب له، والدفاعِ عما يقع فيه من أخطاء بحجج ضعيفة لا تَثْبُتُ على نقد.

(ج) أن هٰؤلاء الطلبةَ الذين يتلقَّوْنَ في هٰذه المدرسة فِقْهَ المذهب الذي يُدَرَّسُ فيها يَقْوى عندهم التَّعَصُّبَ المذموم، وتَضْعُفُ عندهم مَلَكَةُ النقدِ والموازنة والترجيح، ويظلون طَوَالَ حياتهم مقلِّدين.

فلا يُسْتَبْعَدُ أنه كان يستعرِضُ في دَرْسِه أقوالَ الأئمةِ في المسائل التي يَعْرِضُ لها، ويَسْرُدُ أدلتَهم وحُجَجَهم، ويُوازِنُ بينها، ثم يُرَجِّحُ منها ما هو أبلغُ في الحجة، وأوفقُ للنص، لِيُرَبِّـيَ فيهم ملكة التفقه الصحيحِ التي تنقلهم مِن مرتبة التقليدِ إلى الاتباع، ويُكَوِّنُ لهم شخصيةً مستقلة.

٥ ــ وبما أن لِلخطابة دوراً هامّاً في تثقيف الناسِ بالإسلام، وتوعيةِ الرأي العام، وتوجيهه الوجهة السليمة، فقد تولى الشَّارِح الخطابَةَ بجامع الأفرم الذي بناه الأميرُ العادلُ جمالُ الدين آقوش الأفرم نائبُ دمشق المتوفَّى بهَمَذان بعد العشرين وسبع مئة، وهو يقع غربَ الصَّالحية، وقد جُدِّدَ بناؤه في عصرنا، وتُقامُ فيه الصلواتُ، ويُخْطَبُ فيه، وأوَّلُ من خَطَبَ به جَدُّ الشارح شمسُ الدين محمد بن محمد بن أبي العز، وقد وَلِيَ الخطابةَ فيه بَعْدَ شمس الدين ابنُه علاءُ الدين علي، ولم نقف على السنة التي ابتدأ الشارحُ فيها الخُطبة في هٰذا المسجد، والذي جاء في ترجمته أنه خطب فيه سنة (٧٩١)هـ، أي: قبل وفاته بعام، بعد أن رُدَّتْ إليهِ وظائفُه كما سيأتي في خبر محنته، ومما يدل على أنَّهُ كانَ يخطُبُ قبلَ هٰذا التاريخ ما ذُكر في ترجمته أنه حينَ رَجَعَ

من مصر سنة (٧٧٧)هـ، إلى دمشق عاد إلى وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

٦ ــ وقد تولَّى الخطابة أيضاً بحُسْبَانَ قاعدةِ البَلقاء، وهي بلدةٌ تقع جنوبَ غربِ عمان، تَبْعُدُ عنها خمسةَ عشرَ ميلاً تقريباً، وكان لهٰذه البلدة دَوْرٌ بارزٌ في عهد المماليك.

٧ ــ وولي قضاءَ الحنفية بدمشق في آخر سنة (٧٧٦)هـ، نيابة عن ابنِ عمه نجمِ الدين الذي نُقِلَ إلى قضاء مصر في شهر محرم سنة (٧٧٧)هـ. ثم إن نجمَ الدين استعفى من القضاء بَعْدَ مئة يوم، فَنُقِلَ إلى دمشق، ووَلِيَ مكانَه الشارحُ قضاءَ الحنفية بمصر في جمادى الآخرة من هٰذه السنة، فباشر القضاءَ نحو شهرين، ثم استعفى، فأُعفي، وعاد إلى دمشق على وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

مؤلفاتــه:

ذَكَرتْ له كتبُ التراجم عدة مُـؤَلَّفات منها:

١ ــ هٰـذا الشـرحُ النفيسُ المتضمنُ أبحـاثـاً دقيقـة عميقـة، وتحقيقات بديعة متقنة في العقيدة الإسلامية على منهج السلف.

٢ ــ «التنبيه على مشكلات الهداية»: ذكره السخاوي وغيـرُه ولم نَقِفْ عليه، وكتابُ «الهداية» هو من كتب الحنفية المعتمدة لمؤلفه الإمام الفقيه النظّار علي بن أبـي بكر الفَرْغاني المَرْغيناني، المتوفَّى سنة (٥٩٣)هـ، وقد تصدى لشرحه غيرُ واحدٍ من أهل العلم، وأَجْوَدُ تلك الشروح وأبرعُها «فتح القدير» للكمال ابن الهمام، وهو مطبوع بمصر، وقد خَرَّجَ أحاديثَه في سِفْرٍ ضخم الإمام الحافظ جمالُ الدين أبو محمد

عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة (٧٦٢)هـ، وهو مطبوع في أربع مجلدات في مصر بعناية المجلس العلمي سنة (١٣٥٧)هـ.

٣ ـ رسالة تَتَضَمَّنُ الإجابةَ عن مسائل فقهية منها «صِحَّة الاقتداء بالمخالف»، و«حكم الأربع بعد أداء الجمعة»، وهي موجودة في مكتبة تطوان من المملكة المغربية، وفي مكتبة الشيخ الفاضل حماد الأنصاري في المدينة المنورة نسخة مصورة عنها، ورقمها (٢٨٠).

جاء في لوحة العنوان منها: هذه تعليقة لطيفة عزيزة تتضمنُ صِحَّةَ الاقتداءِ بالمخالف، وحُكم الأربع بعدَ أداء الجمعة، وحكم ما أصابَ الثوبَ من ماءِ الوضوء، تأليف الشيخ العلامة المُحِقِّ المحقق عليِّ بن علي بنِ محمد بنِ محمد بن أبـي العز الحنفي ـ رحمه الله تعالى ـ فلقد أجاد بما حَبَّر، وأفادَ بما سطَّر.

٤ ـ «النور اللامع في ما يعمل به في الجامع»، أي: الجامع الأموي، لم نقف عليه.

٥ ـ «الاتباع»، وقد طبع مرتين: الأولى بلاهور بباكستان سنة ١٤٠١هـ، والثانية في عمَّان سنة ١٤٠٥، وهو ردٌّ على الرسالة التي ألفها مُعاصِرُه أكملُ الدين محمد بن محمود بن أحمد الحنفي المتوفى سنة ٧٨٦هـ، ورجح فيها تقليدَ مذهب أبـي حنيفة ـ رحمه الله ـ وحضًّ على ذلك، وقد وَجَدَ فيها ابنُ أبـي العِزِّ مواضِعَ مشكلة، فأحب أن يُنَبِّهَ عليها خوفاً من التَّفَرُّقِ المنهي عنه، واتباعِ الهوى المردي، وقد كان موفقاً كُلَّ التوفيق في هذا الرد، فإنه ـ رحمه الله ـ نهج نهجاً علمياً، ينبـىءُ عن أدب جَمٍّ، وقوة حجة، واتساع دائرة، وبراءة من التعصب المذموم، ورغبة ملحة في جمع القلوب، وإزالة العوائق.

محنتــه:

وقد ناله ــ رحمه الله ــ من الأذى ما نالَ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية وتلميذَه ابن القيم وغيرَهما ممن كان ينحو منحى التجديدِ والأصالة، وردٍّ الأمة إلى منهجها السَّوي، المتمثل في القرآن والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، فقد أهاجوا عليه ذوي السلطان بسبب ما عَلَّقَه على قصيدة ابن أيبك[1] في مواضع مشكلة منها، تَبَيَّنَ له خَطَؤُها، فَجُرِّدَ بسبب ذلك من جميع وظائفه، وحُبِسَ مدةَ أربعة أشهر، وعُزِّرَ، وحَمَلُوه على التراجع عن تلك الاعتراضات، مع أَنَّ الصوابَ كان في عُظْمِها إلى جانبه، كما سيتبين لك فيما بَعْدُ، وأن هٰذه الاعتراضات لم يكن مجتهداً فيها، وإنما هو مُتابِعٌ فيها لأهلِ العلم وبخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. وكان ينبغي على هٰؤلاء القضاة الذين بحثوا معه تلك المسائل أن لا يُصْدِروا في حَقِّه هٰذا الحُكْم القاسي الذي يُنبىءُ عن عداوةٍ وحقدٍ وعصبية وتَشَفٍّ، فإن هٰذه الاعتراضات لا تعدو أن تكونَ مسائلَ اجتهادية للمخطىء فيها أجر، وللمصيب فيها أجران، وهي صادرة عن من تَحَقَّقَتْ فيه أهليةُ الاجتهاد، لكن الأمر كما قال الإمام أحمد

---

(١) هو علي بن أيبك بن عبدالله علاءالدين التَّقصُباوي الناصري الدمشقي الأديب.
قال ابن حجر في «إنباء الغمر» ٤/ ٦٧: اشتهر بالنظم قديماً، وطبقته متوسطة وله مدائحُ نبوية وغيرها، وقد يقع له المقطوعُ النادر كقوله مضمناً:

مليحٌ قامَ يَجْذِبُ غُصْنَ بانٍ ... فمالَ الغُصْنُ مُنْعَطِفاً عليه
ومَيْلُ الغُصْنِ نحوَ أخيهِ طَبْعٌ ... وَشِبْهُ الشَّيءِ مُنْجَذِبٌ إليهِ

وُلِدَ سنةَ ثمانٍ وعشرين وسبع مئة، ومات في ثاني عشر ربيع الأول سنة (٨٠١) كتبَ إلي بالإجازة، وعلق تاريخاً لحوادث زمانه، وهو مترجم أيضاً في «الدليل الشافي» لابن تغري بردي ١/ ٤٥٢، و«الضوء اللامع» ٥/ ١٩٤ ــ ١٩٥، و«شذرات الذهب» ٧/ ٨، وأخطأ المعلق على «إنباء الغمر» فظنه خليل بن أيبك الصفدي صاحب «الوافي».

ـ رحمه الله ـ فيما نقله عنه البيهقيُّ في «مناقب الشافعي» ٢/٢٥٩: إن الرجل مِن أهل العلم إذا مَنَحَهُ اللّـهُ شيئاً مِنَ العلم وحُرِمَهُ قرناؤه وأشكالُه حسدوه، فرمَوْه بما ليس فيه، وبِئْسَتِ الخَصْلَةُ في أهلِ العلم، وكما قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ في «البدر الطالع» ١/٥٦ في مَعْرِضِ دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: وهذه قاعدةٌ مُطَّرِدَةٌ في كُلِّ عالمٍ مُتَبَحِّرٍ في المعارف العلمية، ويَفُوقُ أهلَ عصرِه، ويـدينُ بالكتاب والسنة، فإنه لا بُدَّ أن يستنكِرَهُ المقصرون، ويَقَعَ لهم معه مِحْنَةٌ بعدَ مِحْنَةٍ، ثم يكون أمرُه الأعلى، وقولُه الأولى، ويكـون له بتلك الزلازِلِ لِسانُ صدقٍ في الآخرين، ويكونُ لعلمِهِ حَظٌّ لا يكونُ لغيره.

نصُّ الكائنة والتعليق عليها:

جاء في «تاريخ ابن قاضي شهبة» ص ٨٩ ما نصه: وفي شوال من سنة (٧٨٤) كانت قضيةُ القاضي صدرالدين ابن العز الحنفي، وذلك أن عليَّ بن أيبك الشاعر مَدَحَ النبـيَّ صلى الله عليه وسلم بقصيدةٍ لامية حسنةٍ قديماً، وكتب له عليها الأدباءُ والأعيانُ بوقوفهم عليها، والثناءِ على ناظمها، فقُدِّرَ في هٰذا الوقت أَنْ وَقَفَ عليها القاضي صَدْرُالدين ابن العز، فكتب عليها كِتابةً حَسَنَةً، ثم إنه أخذ بَعْدَ ذٰلك في ورقةٍ مفردة يَعْتَرِضُ في أشياءَ لا مِن طريق الأَدَب، بل اعتراضات علمية، وبالغ في ذٰلك، وأتى بأشياءَ منكرة، فأوقف ابنُ أيبك عليها بَعْضَ الفقهاء، فأخذوا في الإنكارِ، واشتهرت القَضِيَّةُ، وانتهت إلى السُّلطان، فجاء المرسومُ في تاسع عشري شوال يتضمَّن: «إنه بلغنا أن عليَّ بن أيبك مَدَحَ النبـيَّ صلى الله عليه وسلم بقصيدة، وأن عليَّ ابن العز اعترض عليه فيها، وأنكر أموراً، منها التوسلُ به، والقَدْحُ في عصمته، وغير ذلك، وأَنَّ

عُلماءَ الديارِ المصرية خصوصاً الحنفية أهلِ مذهبه أنكروا على ابن العز المذكورِ مقالَته، ومرسومنا يتقدَّمُ بطلب المذكور، والقضاة، والعلماء، والفقهاء من المذاهب، وأن يُعْمَلَ معه ما يَقتضيه الشَّرْعُ من التعزيرِ وغير ذلك».

وفيه: «وبلغنا أنَّ بدمشق جماعةً يَنْتَحِلُونَ مذهب ابنِ حزم، وداود الظاهري، ويدعون إليه، ويُظْهِرُون مقالَته، منهم القرشيُّ، وابن الجابي، وابن الحُسباني، والياسوفي، ومرسومُنا يتقدَّم بطلبِ المذكورين، فإن ثبت عليهم من ذلك شيءٌ، عُمِلَ معهم ما يَقتضيه الشَّرْعُ الشريفُ من الضرب، والنفي، وقطعِ معاليمهم، ويُولَّاها مَنْ هو مِن أهل السنة والجماعة، وبلغنا أن بدمشق جماعةً من الشافعية والمالكية والحنابلة يُظْهِرُونَ البِدَعَ، ومذهب التيميين» أو نحو هذه العبارات.

فقُرِىء المرسومُ على القضاة والعلماء، وأحْضَرَ المذكورُ الورقةَ التي كتبها، ومما اعترضَ فيه قولُه: «حسبي رسولُ الله»، فقال: لا يقال هذا إلا عن الله تعالى، وقوله: «اشفع لي» قال: لا تُطْلَبُ منه الشفاعة، وقوله: «المعصوم مِن زَلَلٍ» فقال: إلا زَلَّةَ العِتاب، وقوله: «يا خيرَ خلقِ الله» زعم أن الراجح تفضيلُ الملَك، وأنكر أشياء أُخر، فاعترفَ ابن العز بجميعِ ذلك، ورجع، وقال: أنا الآن أعتقدُ غيرَ ذلك، فانفصلَ المجلسُ على ذلك، ثم عُقِدَ مجلسٌ ثانٍ، وأُعيدَ الكلامُ في ذلك، فقال بعضهم: يُعَزَّرُ، وقال بعضهم: ما وقع مِن الكلام معه في ذلك كافٍ في تعزيرِ مِثْلِهِ، ثم عُقِدَ له مجلسٌ ثالثٌ ورابعٌ، فأجابوا بالإنكار على ابن العز في أكثر ما قاله. . .

ثم عُقِدَ مجلسٌ خامسٌ، وسُئِلَ ابن العز: ما أردتَ بما كتبت؟ فقال: ما أردتُ إلا تعظيمَ جنابِ النبـي صلى الله عليه وسلم، فحكمَ القاضي الشافعيُّ بحبسِه، ورسَّمَ عليه بالعَذْراوية، ثم نُقِلَ إلى القلعة، وحُكِمَ أيضاً برفع ما سوى الحبس من أنواعِ التعزير، ونَفَّذه بقيةُ القضاة، وكُتِبَ بذلك محضرٌ، وأرسل مع البريد.

ورأيتُ بخط القاضي شهاب الدين الزهري ــ رحمه الله تعالى ــ أن المسائل التي انتُقِدَتْ عليه تَنْقَسِمُ إلى ما هو مِن المسائل المذكورة في مشاهير كتب الأصول، وإلى غيرها، فأما القسمُ الأول ففيه مسألتان:

إحداهما: تفضيلُ صالحي البشر على الملائكة.

والثانية: مسألة العصمة.

وأما القسم الثاني فهو ثماني مسائل:

الأولى: لا يجوزُ أن يُقال لغير الله تعالى: حسبـي.

الثانية: لا يجوز أَن يُقالَ: اشفع لي، وإنما يُقالُ: اللهم شَفِّعْهُ فيَّ.

الثالثة: أن قولَ الشاعر:

لولاه ما كان فُلْك لا ولا مَلَكُ

أن إطلاق مثل هذا يحتاج إلى توقيف.

الرابعة: أن البِشارة به في الزبور غيرُ معلومة.

الخامسة: أن لفظ العِشْقِ لا يُطلق في حقِّه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة.

السادسة: قوله: إن الحَلِفَ بغير الله تعالى لا يجوز.

السابعة: أن مجردَ تأميلِه غيرُ مانعٍ من الخوف من غير متابعة.

الثامنة: أنَّ مالَه غيرُ مَبْذُولٍ لجميعِ الناسِ.

التعليق على المسائل التي اعترض على الشارح فيها:

أما مسألة تفضيل صالحي البشر على الملائكة، فقد ذكرها المصنفُ ـ رحمه الله ـ في شرحه هٰذا ص ٤١٠، فقال: وقد تكلَّم الناسُ في المفاضلةِ بين الملائكة وصالحي البشر، ويُنْسَبُ إلى أهل السنة تفضيلُ صالحي البشر أو الأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيلُ الملائكة، وأتباعُ الأشعرية على قولين: منهم من يُفَضِّلُ الأنبياء والأولياء، ومنهم مَنْ يَقِفُ ولا يَقْطَعُ في ذلك قولاً، وحُكي عن بعضِهم ميلُهم إلى تفضيلِ الملائكة، وحُكي ذٰلك عن غيرهم من أهلِ السنة وبعض الصوفية، وقالت الشيعة: إن جميع الأئمةَ أفضلُ من جميع الملائكة، ومن الناس مَنْ فَصَّلَ تفصيلاً حسناً، ولم يقل أحد ممن له قولٌ يُؤْثَرُ: إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض، وكنت ترددتُ في الكلامِ على هذه المسألة لِقِلَّة ثمرتها، وأنها قريبٌ مما لا يعني، و«من حُسْنِ إسلامِ المرءِ تَرْكُهُ ما لا يَعنيهِ». والشيخ ـ رحمه الله ـ يعني الإمامَ الطحاوي ـ لم يَتَعَرَّضْ إلى هٰذه المسألة بنفيٍ ولا إثبات، ولَعَلَّهُ يكونُ قد تركَ الكلامَ فيها قصداً، فإن الإمامَ أبا حَنيفة ـ رحمه الله ـ وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»، فإنه ذكر مسائلَ لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعَدَّ منها: التفضيلَ بين الملائكة والأنبياء، وهٰذا هو الحق، فإنَّ الواجبَ علينا الإيمانُ بالملائكة والنبيين،

وليس أن نعتقدَ أيُّ الفريقين أفضلُ، فإنّ هٰذا لو كان من الواجبات لبُيِّنَ لنا نَصّاً، وقد قال تعالى: ﴿اليومَ أكملتُ لَكُمْ دِينكم﴾، ﴿وما كانَ رَبُّكَ نَسِيّاً﴾، ثم ذكر حديثَ أبي ثعلبة: «إنّ اللّٰه فرض فرائض، فلا تُضَيِّعُوها، وحَدَّ حُدُوداً، فلا تعتدوها، وحَرَّمَ أشياءَ فلا تَنْتَهِكوها، وسَكَتَ عن أشياءَ رحمةً بكم غَيْرَ نسيانٍ، فلا تسألوا عنها»، وقال: فالسكوتُ عن الكلام في هٰذه المسألة نفياً وإثباتاً في هٰذه الحالة أولى.

ثم نَقَلَ فَصْلاً مُطَوَّلاً عَرَضَ فيه أَدِلَّةَ الفريقينِ: القائلِ بتفضيل الأنبياء على الملائكة، والقائلِ بتفضيل الملائكة على الأنبياء، عن كتاب «الإشارة في البشارة في تفضيل البشر على الملَك» لشيخ الشافعية في زمانه عبدالرحمٰن بن إبراهيم بن ضِياء الفَزاري المعروف بالفركاح المصري الأصل، الدمشقي الإقامة، والشهرة، والوفاة.

ثم قال في آخر هٰذا الفصل: وحاصِلُ الكلام أن هٰذه المسألة من فضولِ المسائل، ولهٰذا لم يتعرض لها كثيرٌ من أهل الأصول، وتوقَّفَ أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ في الجواب عنها كما تقدم، والله أعلمُ بالصواب.

وقد بَحَثَ في مسألة التفضيل هٰذه شيخُ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٤/٣٥٠ ـ ٣٩٢ وأفاضَ القولَ فيها، فليُراجع.

وأما مسألةُ عِصْمَةِ الأنبياء، فَيُفْهَمُ من قول شيخ الإسلام أن هٰذا الذي انتهى إليه الشارح هو قولُ عامَّةِ أهل العلم من جميع الطوائف، فقد قال في «فتاواه» ٤/٣١٩: إن القولَ بأنَّ الأنبياءَ معصومون عن الكبائر دونَ الصغائر هو قولُ أكثر علماءِ الإسلام وجميع الطوائف حتى إنَّه قولُ

أكثرِ أهلِ الكلام كما ذكر أبو الحسن الآمِديُّ أن هٰذا قولُ أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قولُ أكثرِ أهلِ التفسير والحديثِ والفقهاءِ، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يُوافِقُ هٰذا القولَ.

وقد فَصَّلَ القولَ في هٰذه المسألة ـ رحمه الله ـ في رسالته «في التوبة» المدرجة في «جامع الرسائل» ص ٢٦٨ ـ ٢٧٩، فقال: والفريق الثاني قَوْمٌ من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم زعموا أن الأنبياء عليهم السلامُ معصومون مما يُتاب منه، وأن أحداً منهم لم يَتُبْ عن ذنبٍ، وحرَّفوا نصوصَ الكتاب والسنة، كعادة أهلِ الأهواء في تحريف الكَلِمِ عن مواضِعِهِ، والإلحادِ في أسماء الله وآياته.

وقد اتفق سَلَفُ الأمةِ وأئمتُها ومَنِ اتبعهم على ما أخبرَ اللّـهُ به في كتابِهِ، وما ثبتَ عن رسوله، من توبة الأنبياء عليهم السَّلامُ من الذنوب التي تابوا منها، وهٰذه التوبةُ رفعَ اللّـهُ بها درجاتِهم، فإنَّ الله يُحِبُّ التوابينَ، ويُحِبُّ المتطهرينَ، وعِصمتُهم هي من أن يُقَرُّوا على الذنوبِ والخطأ، فإن مَنْ سِوى الأنبياء يجوز عليهم الذَّنْبُ والخطأُ من غير توبة، والأنبياء عليهم السَّلامُ يستدركهم اللّـهُ، فيتوبُ عليهم ويُبَيِّنُ لهم، كما قال تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رسولٍ ولا نَبيٍّ إلا إذا تمنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِه فَيَنْسَخُ اللّـهُ ما يُلْقي الشَّيْطانُ ثم يُحْكِمُ الله آياتِهِ واللّـهُ عليمٌ حكيمٌ لِيَجْعَلَ ما يُلْقي الشيطانُ فِتْنَةً لِلَّذينَ في قلوبهم مَرَضٌ والقاسِيَةِ قلوبُهم وإن الظالمينَ لَفي شِقاقٍ بعيدٍ﴾ [الحج: ٥٢ ـ ٥٣].

وقد ذكر الله تعالى قِصة آدم ونوحٍ وداودَ وسليمانَ وموسى وغيرِهم، كما تلونا بعضَ ذٰلك فيما تَقَدَّمَ فيما ذكرناه من توبةِ الأنبياء

واستغفارهم كقوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ ربِّه كلماتٍ فتابَ عليه﴾ [البقرة: ٣٧]، وقولِ نوح: ﴿رَبِّ إنِّي أَعُوذُ بكَ أنْ أسألَك ما ليسَ لي به علمٌ وإلا تَغْفِرْ لي وتَرْحَمْني أكُنْ من الخاسِرينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنا اغْفِرْ لي ولوالِدَيَّ وللمؤمنين يومَ يقومُ الحِسابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقوله: ﴿والَّذي أَطْمَعُ أن يَغْفِرَ لي خَطِيئَتي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، وقوله سبحانه: ﴿فاعْلَمْ أنه لا إله إلا اللَّهُ واسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وللمؤمنين والمُؤْمناتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وذا النونِ إذْ ذَهَبَ مُغاضباً فظَنَّ أنْ لَنْ نَقْدِرَ عليه فنادى في الظُّلُماتِ أن لا إله إلا أنتَ سُبْحانَكَ إني كُنْتُ من الظَّالِمينَ فاستَجَبْنا له ونجيناه مِنَ الغَمِّ، وكذلك نُنْجي المُؤْمِنينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧ ـ ٨٨]، وقال تعالى: ﴿واذْكُرْ عبدَنا داودَ ذا الأيدِ إنَّهُ أوَّابٌ إنا سَخَّرنا الجبالَ معَه يُسَبِّحْنَ بالعَشيِّ والإشْراقِ﴾، إلى قوله: ﴿وظَنَّ داودُ أنَّما فَتَنَّاهُ فاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وخَرَّ راكعاً وأنابَ فَغَفَرْنا له ذلك وَإنَّ لَهُ عندَنا لَزُلْفَى وحُسْنَ مآبٍ﴾، إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمانَ وأَلْقَيْنا على كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنابَ قال: رَبِّ اغْفِرْ لي وَهَبْ لي مُلْكاً لا ينبغي لأحدٍ مِنْ بعدي إنَّك أَنْتَ الوَهَّابُ﴾ الآية [ص: ١٧ ـ ٣٥].

ثم قال: والقائلونَ بعصمةِ الأنبياءِ من التوبةِ من الذنوب ليس لهم حُجَّةٌ من كتابِ اللَّهِ وسُنة رسولِه، ولا لهم إمامٌ مِنْ سلف الأمة وأئمتها، وإنما مبدأُ قولِهم مِنْ أهلِ الأهواءِ كالروافضِ والمعتزلة، وحُجَّتُهم آراءٌ ضعيفة من جنس قولِ الذين في قلوبهم مَرَضٌ والقاسيةِ قلوبُهم الذين قال اللَّهُ فيهم: ﴿لِيَجْعَلَ ما يُلْقي الشَّيطانُ فِتنةً للذينَ في قلوبِهم مَرَضٌ والقاسيةِ قلوبُهم وإنَّ الظالمين لَفي شقاقٍ بعيدٍ﴾ [الحج: ٥٣].

وعمدةُ مَنْ وافقهم من الفقهاء أن الاقتداءَ بالنبي صلى الله عليه وسلم في أفعالِه مشروعٌ، ولولا ذلك ما جاز الاقتداءُ به. وهذا ضعيف، فإنه قد تَقَدَّمَ أَنَّهم لا يُقَرُّونَ، بل لا بُدَّ من التوبةِ والبيانِ، والاقتداءُ إنما يكون بما استقر عليه الأمرُ، فأما المنسوخُ، والمنهي عنه، والمتوبُ منه، فلا قُدْوَةَ فيه بالاتفاق، فإذا كانت الأقوالُ المنسوخة لا قُدوةَ فيها، فالأفعال التي لم يُقَرَّ عليها أولى بذلك.

وأما مذهبُ السلفِ والأئمة وأهلِ السنة والجماعة القائلين بما دَلَّ عليه الكتابُ، والسنةُ من توبةِ الأنبياء من الذنوبِ، فقد ذكرنا من آياتِ القُرآن ما فيه دِلالات على ذلك.

وفي «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو: «اللهم اغفرْ لي خطيئتي وجَهْلي وإسرافي في أمري، وما أنتَ أعلمُ به مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي جِدِّي وهَزْلي، وخَطَئي وعَمْدي، وكُلُّ ذلك عندي، اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ما قَدَّمتُ، وما أخَّـرْتُ، وما أسْرَرْتُ، وما أَعْلَنْتُ، وما أنتَ أَعْلَمُ به مني، أنت المُقَدِّمُ وأنتَ المُـؤَخِّر، وأنتَ على كل شيءٍ قديرٌ».

وفي «الصحيح» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في استفتاح الصلاة: «اللَّهُمَّ أَنْتَ المَلِكُ لا شريكَ لك، أَنْتَ رَبِّي وأنا عَبْدُك، ظلمتُ نفسي، واعْتَرَفْتُ بذَنْبي، فاغْفِرْ لي ذُنُوبي جميعاً، فإنَّه لا يَغْفِرُ الذُّنوبَ إلا أنتَ، واهْدِني لِأحْسَنِ الأخلاقِ، فإنه لا يهدي لأحسنها إلا أَنْتَ، واصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَها، فإنه لا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَها إلا أنت» قال: ثم يكونُ من آخرِ ما يقولُ بينَ التَّشَهُّدِ والتسليمِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ

لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ، وما أَسْرَرْتُ، وما أعلنتُ، وما أنتَ أعلمُ به مني، أنتَ المُقَدِّمُ وأنتَ المُـؤَخِّرُ، لا إله إلا أنتَ».

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يسكُتُ بين التكبير والقراءة إسكاتةً، فقُلْتُ: بأبي وأمي يا رسولَ الله إسكاتَك بين التكبير والقراءة ما تقولُ؟ قال: «أقولُ: اللَّهُمَّ باعِدْ بيني وبينَ خطايايَ كما باعَدْتَ بينَ المَشْرِقِ والمغربِ، اللهم نَقِّني من الخطايا كما يُنَقَّى الثوبُ الأبيضُ من الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغسِلْ خطايايَ بالماءِ والثَّلْجِ والبَرَدِ».

وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: كان رسولُ اللَّـهِ صلى الله عليه وسلم يُكْثِرُ أَنْ يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربَّنا وبحمدِك، اللهم اغفرْ لي» يَتَأَوَّلُ القرآنَ.

وفي «الصحيح» أيضاً عن أبي هريرة قال: كان رسولُ اللَّـهِ صلى اللَّـهُ عليه وسلم يقول في سجوده: «اللهُمَّ اغفرْ لي ذَنْبـي كُلَّه دِقَّهُ وجِلَّهُ وأَوَّلَه وآخِرَه، وعلانيتَه وسِرَّه، وقليلَه وكثيرَه».

وفي الحديث الصحيح قوله: «إني لأستَغْفِرُ اللَّـهَ وأَتُوبُ إليهِ في اليوم أكثر من سبعين مرة» وقوله: «يا أيها الناسُ توبوا إلى ربِّكم فإنِّي أَتوبُ إليه في اليوم مئةَ مَرَّةٍ» وقوله: «إنه ليُغَانُ على قلبـي وإني لأستَغْفِرُ اللَّـهَ في اليومِ مئةَ مرة»، وأنهم كانوا يَعُدُّون لرسول الله صلى الله عليه وسلم في المجلس الواحد يقولُ: «رَبِّ اغفِرْ لي، وتُبْ عليَّ، إنك أنت التواب الغفورُ» مئة مرة.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر قال: كان رسولُ اللَّـهِ صلى الله

عليه وسلم إذا قَفَلَ من غَزْوٍ أو حَجٍّ أو عُمْرةٍ يكبِّرُ على كل شَرَفٍ من الأرض ثلاثَ تكبيراتٍ، ثم يقول: «لا إله إلا اللَّـهُ وحدَه لا شريكَ له، له المُلْكُ ولَهُ الحمدُ، وهو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، آيبون، تائبون، عابدون لربِّنا حامدون، صَدَقَ اللَّـهُ وعدَه ونصرَ عبدَه، وهَزَمَ الأحزابَ وحدَه».

وفي «السنن» عن علي أنه أُتي بدابةٍ ليركبها. فلما وضع رِجْلَه في الرِّكابِ قال: «بسم الله»، فلما استوى على ظهرها قال: «الحمدُ للَّـهِ، سُبحانَ الذي سَخَّرَ لنا هذا وما كُنَّا له مُقْرِنين، وإنا إلى رَبِّنا لَمنقَلِبون» ثم قال: «الحمدُ للَّـهِ ـ ثلاثاً ـ سُبحانك إنِّي ظلمتُ نَفْسي فاغْفِرْ لي، فإنه لا يَغْفِرُ الذنوبَ إلا أنتَ» ثم ضَحِكَ، فقيل: مِنْ أيِّ شيء ضَحِكْتَ يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيتُ رسولَ اللَّـهِ صلى الله عليه وسلم صَنَعَ كما صَنَعْتُ، ثم ضَحِكَ، فقلتُ: من أيِّ شيءٍ ضَحِكْتَ يا رسولَ اللَّـهِ؟ فقال: «إن رَبَّكَ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِه إذا قال: رَبِّ اغْفِرْ لي ذنوبي، يقول: يَعْلَمُ أن الذنوبَ لا يَغْفِرُها أحدٌ غيري».

وفي «الشفاء» للقاضي عياض ٢/١٤٤: وأما الصغائرُ، فَجَوَّزَها جماعةٌ من السَّلَفِ وغيرِهم على الأنبياء، وهو مذهبُ أبي جعفر الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين.

وفي «تيسير التحرير» ٣/٢١: وجاز تَعَمُّدُ غير الكبائر والصغائر الخسيسة بلا إصرارٍ عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفيةُ وجوزوا الزَّلَّةَ فيهما.

وفي «شرح مسلَّم الثبوت» ٢/٩٩: وجاز تَعَمُّدُ الصغائرِ غيرِ

الخسيسة عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفيةُ، وجوَّزَ الجميعُ الزَّلَّةَ فيهما بعدَ النبوة وقبلَها[1].

وبهذه النقول يتبيَّن لك أن قول الشارح هو الصوابُ الذي ذَهَبَ إليه جمهورُ أهلِ العلم، وأن خصومَه لم يُخالِفْهُم التوفيقُ بإصدارِ تلك الأحكامِ الجائرة في حقه، لأنه لم يَشِذَّ في هذه المسألة عن الجماعة، بل هو مشايعٌ لهم.

وأما قولُه بعدم جوازِ أن يُقالَ لغيرِ الله تعالى: «حسبي» فهو متابعٌ فيه للعلامة ابن القيِّمِ الذي اختار هذا القولَ وانتصر له، وأَيَّدَه بحُجَجٍ وافية في كتابِه «زاد المعاد» ١/٣٥ ـ ٣٧، وأبطلَ مقابله، فقد قال بعد أن ذكرَ قولَه تعالى: ﴿يا أيُّها النبيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ ومَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمنينَ﴾ أي: اللَّهُ وحدَه كافيكَ وكافي أتباعِكَ، فلا تَحتاجونَ مَعَه إلى أحدٍ، وهنا تقديران: أحدُهما أن تكونَ الواوُ عاطفةً لـ «مَن» على الكاف المجرورة، ويَجُوزُ العطفُ على الضمير المجرورِ بدون إعادة الجارِّ على المذهب المختار، وشواهدُه كثيرة، وشُبَهُ المنعِ منه واهية.

والثاني: أن تكون «الواو» واوَ «مع»، وتكون «من» في محلِّ نصب عطفاً على الموضع، فإن «حسبك» في معنى «كافيك»، أي: اللَّهُ يكفيك ويكفي مَن اتبعك، كما تقولُ العربُ: حَسْبُكَ وزيداً دِرْهَمٌ، قال الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

---

(١) وانظر «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي ١/٢٤٤، و«شرح مختصر المنتهى» ٢/٢٢، و«التقرير والتحبير» ٢/٢٢٤، و«نهاية السول» ٣/٦ ـ ١٥، و«إرشاد الفحول» ص ٣٣ ـ ٣٥.

وهذا أصحُ التقديرين.

وفيها تقديرٌ ثالث: أن تكون «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، أي: ومَنِ اتَّبَعَكَ من المؤمنين، فحسبُهم اللَّـهُ.

وفيها تقدير رابع، وهو خطأ من جِهة المعنى، وهو أن تكون «مَنْ» في موضع رفع عطفاً على اسم الله، ويكون المعنى: حسبُك اللَّـهُ وأتباعُك، وهذا وإن قالَهُ بَعْضُ الناس، فهو خطأ مَحْضٌ، لا يجوز حَمْلُ الآية عليه، فإن «الحسب» و«الكفاية» لله وحدَه، كالتوكل والتقوى والعبادة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُريدوا أن يَخْدَعُوكَ فإنَّ حَسْبَكَ اللَّـهُ هو الذي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وبالمُؤْمِنينَ﴾ [الأنفال: ٦٢] ففرَّق بين الحسب والتأييد، فجعل الحَسْبَ له وحدَه، وجعل التأييدَ له بنصرِه وبعبادِه وأثنى اللَّـهُ سبحانَه على أهلِ التوحيد والتوكلِ من عبادِه حيثُ أفردوه بالحَسْبِ، فقال تعالى: ﴿الذين قالَ لَهُم النَّاسُ إنَّ الناسَ قد جَمَعُوا لَكُمْ فاخْشَوْهم فزادَهُم إيماناً، وقالُوا حَسْبُنا اللَّـهُ ونِعْمَ الوكيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ولم يقولُوا، حسبُنا اللَّـهُ ورسولُه، فإذا كانَ هذا قولَهم، ومَدَحَ الربُّ تعالى لهم بذلك، فكيفَ يقولُ لرسولِه: اللَّـهُ وأتباعُك حَسْبُك، وأتباعُه قد أفردوا الربَّ تعالى بِالحَسْبِ، ولم يُشْرِكُوا بينَه وبينَ رسولِه فيه، فكيفَ يُشْرِكُ بينهم وبينَه في حَسبِ رسولِه؟! هذا من أمحلِ المحال وأبطلِ الباطل ونظيرُ هذا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أنَّهم رَضُوا ما آتاهُم اللَّـهُ ورسولُه وقالوا حسبُنا اللَّـهُ سَيُؤْتينا اللَّـهُ مِنْ فضلِه ورسولُه إنَّا إلى اللَّـهِ راغبونَ﴾ [التوبة: ٥٩].

فتأمَّلْ كيف جعل الإيتاءَ للَّـهِ ولرسولِه كما قال تعالى: ﴿وما آتاكم الرَّسُولُ فخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٥٩]، وجعل الحَسْبَ له وحدَه، فلم يَقُلْ: وقالوا: حَسْبُنا اللَّـهُ ورسولُه، بَلْ جَعَلَه، كما قال تعالى: ﴿إنَّا إلى اللَّـهِ

رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، ولم يقل: إلى رسوله، بل جعل الرغبةَ إليه وحدَه، كما قال تعالى: ﴿فإذا فَرَغْتَ فانْصَبْ وإلى رَبِّكَ فارْغَبْ﴾ [الانشراح: ٧ ــ ٨] فالرغبةُ، والتَّوَكُّلُ، والإنابةُ، والحَسْبُ لله وحدَه، كما أن العبادةَ، والتقوى، والسجودَ للَّـهِ وحده، والنَّذْرُ والحَلِفُ لا يكونُ إلا لِلَّـهِ سبحانه وتعالى. ونظيرُ هذا قولُه تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّـهُ بكافٍ عَبْدَه﴾ [الزمر: ٣٦] فالحَسْبُ: هو الكافي، فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحدَه كافٍ عبدَه، فكيف يُجْعَلُ أتباعُه مع اللَّـهِ في هذه الكفاية؟! والأدِلَّةُ الدالةُ على بُطلانِ هذا التأويلِ الفاسِدِ أكثرُ من أَنْ تُذْكَر هاهُنا.

وقد فَسَّرَ شيخُ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ١/٣٠٦ الآية فقال: إن اللَّـهَ وحدَه حسبُك وحَسْبُ مَن اتبعك من المؤمنين، ونسبَ هـذا التفسير إلى جمـاهير السَّلَفِ والخلف. وانـظر «تفسير المنـار» ١٠/٧٤.

وأما قوله: لا يجوزُ أن يُقالَ: اشفَعْ لي، وإنما يُقال: اللهم شَفِّعْهُ فيَّ، فقد نَزَعَ فيه إلى حديث عثمانَ بنِ حُنيف الذي أخرجَه الإمام أحمد ٤/١٣٨، والترمذي (٣٥٧٣)، والحاكم ١/٣١٣ أن رجلاً ضَريرَ البصرِ أتى النبـي صلى الله عليه وسلم، فقال: ادْعُ اللَّـهَ أن يُعافِيَني، قال: «إن شِئْتَ دَعَوْتُ لك، وإن شِئْتَ أخَّرْتُ ذاك، فهو خيرٌ» قال: ادْعُ، فأمره أن يتوضأ ويدعو بهذا الدعاء: «اللَّهُمَّ إني أسألك، وأتَوَجَّهُ إليك بِنَبِيِّكَ محمدٍ نبيِّ الرحمةِ، يا محمدُ إني تَوَجَّهْتُ بِكَ إلى رَبِّـي في حاجتي هذه فتُقْضَى لي، اللهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ...» وإسنادُه صحيحٌ صححه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبـي.

وجاء في «فتاوى» شيخ الإسلام ١/١٦٠ ــ ١٦١: واعلم أنه

لم يكُن النبـي صلى الله عليه وسلم، بل ولا أَحَدٌ من الأنبياء قبلَه شرعوا للناس أن يدعوا الملائكةَ والأنبياءَ والصالحينَ، ولا يُستشفع بهم، لا بعْدَ مماتهم ولا في مغيبهم، فلا يَقُولُ أحدٌ: يا ملائكةَ اللّـهِ اشفعوا لي عند الله، سلوا الله أن ينصُرَنا، أو يرزقَنا، أو يهدينا... ولم يفعل ذلك أحدٌ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعين لهم بإحسانٍ، ولا استحبَّ ذلك أحدٌ من أئمة المسلمين، لا الأئمةُ الأربعةُ ولا غيرُهم، ولا ذكرَ أَحَدٌ مِنَ الأئمة لا في مناسك الحجِّ ولا غيرِها أنه يُسْتَحَبُّ لأحدٍ أَنْ يسألَ النبـيَّ صلى الله عليه وسلم عندَ قبرِه أن يشفَعَ له.

وفيها أيضاً ١/٢٣٣: وأما دُعاءُ الرسولِ، وطَلَبُ الحوائجِ منه، وطَلَبُ شفاعتِه عند قبرِه، أو بعدَ موتِه، فهذا لم يفعلْه أحدٌ من السلفِ، ومعلوم أنه لو كان قَصْدُ الدعاء عند القبر مشروعاً، لفعله الصحـابةُ والتابعونَ، وكذلك السؤالُ به، فكيف بدُعائِه وسؤالِه بعدَ موتِه.

وشفاعةُ النبـي صلى الله عليه وسلم حَقٌّ لأمته، كما هو ثابتٌ في الأخبارِ الصحيحة عنه صلى الله عليه وسلم، أوردها الشارحُ في كتابه هذا، وعدد أنواعها، وذكر أَنَّ أهل السنة والجماعة يُقِرُّونَ بشفاعة نَبيِّنا صلى الله عليه وسلم في أهلِ الكبائر، وشفاعةِ غيره، لكن لا يَشْفَعُ أَحَدٌ حتى يأذَنَ اللّـهُ له، ويحدَّ له حَدّاً كما في الحديث الصحيح... فهو لم ينفردْ بهذهِ المسألةِ عن أهل السنة والجماعة، بل هو متابعٌ لهم، وموافق لما انتهوْا إليه.

وأما قولُه في قول الشاعر: «لولاه ما كان فلك لا ولا ملك»: إن إطلاق مثل هذا يحتاجُ إلى توقيف، فهذا حقٌّ وصوابٌ، لأنَّ هذه المسألة مما لا تُدرَك بـالعقل، فهي تفتقـر إلى دليلٍ سمعي صحيحٍ عن

المعصوم في ما يُبَلِّغُ به صلى الله عليه وسلم عن ربِّه، وليس في هذه المسألة حديث صحيح يُعتمدُ عليه، ويُوثَقُ به، وما اشتهر على لسانِ بعضهم: «لَوْلاكَ لَوْلاَكَ ما خلقتُ الأفلاكَ» ونسبته إليه صلى الله عليه وسلم، فهو موضوع نَصَّ على وضعه الإمام الصَّغاني في «موضوعاته» رقم (٧٨) وتابعه عليه العلامة الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص ٣٢٦، ورواه صاحب «اللآلي المصنوعة» ضمن حديث، مُطَوَّل عن سلمان بلفظ: «لولاك لما خلقت الدنيا» وحكم بوضعه.

وأما قوله: إن البشارةَ به في الزبور غير معلومة، فلأن هذه المسألة أيضاً تعتمد الخبر الصحيح الثابت عن المعصوم، ولم يَثْبُتْ عند الشارحِ شيءٌ من ذلك، والذي جاء في القرآن هو كونُ النبي صلى الله عليه وسلم مُبَشَّراً به في التوراةِ والإنجيل، وكذلك في الأحاديث جاءت البِشَارة به في التوراة من حديث عبدالله بن عمرو، وعبدالله بن سلام، ولم يأتِ في الكتاب، ولا في السنة الصحيحة ما يَدُلُّ على أنَّ البشارة به صلى الله عليه وسلم جاءت في الزبور، نعم ورد ذلك في «دلائل النبوة» للبيهقي ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١ أن وهبَ بن منبه قد ذكرَ في قصة داود النبي صلى الله عليه وسلم وما أوحي إليه في الزَّبور: يا داودُ، إنه سيأتي مِنْ بعدِك نبيٌّ يُسمى أحمدَ ومحمداً، صادقاً سيداً، لا أَغْضبُ عليه أبداً، ولا يُغضبني أبداً، وقد غَفَرْتُ له قبل أن يَعْصِيَني ما تقدم من ذنبِهِ وما تأَخَّرَ. ووهب بن منبه روايتُه للمسند قليلة، وجُلُّ علمه في الإسرائيلياتِ، ومن صحائفِ أهلِ الكتاب.

وأما قوله: «إن لفظ العشق لا يُطْلَقُ في حقه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة»، فلم نجد ذلك فيما انتهى إلينا من

مؤلفاته، والمذكور في «شرحه» هذا ص ١٦٦: هو أن العشق لا يُوصَفُ به الربُّ تعالى، ولا العبدُ في محبته ربَّه، وقيل في سببِ المنع: عَدَمُ التوقيف، وقيل غير ذلك، ولَعَلَّ امتناعَ إطلاقِه، لأن العِشق محبةٌ مع شهوة.

قال ابنِ القيم في «روضة المحبين» ص ٢٨: وقد اختلفَ الناسُ هل يُطْلَقُ هذا الاسم ـ أي: العشق ـ في حقِّ الله تعالى، فقال طائفة من الصوفية: لا بأسَ بإطلاقِه، وذكروا فيه أثراً لا يَثْبُتُ، وفيه: فإذا فَعَلَ ذلك عَشِقَني وعَشِقْتُه، وقال جمهورُ الناسِ: لا يُطلق ذلك في حقِّهِ سبحانه وتعالى، فلا يُقالُ: إنه يَعْشَقُ، ولا يُقالُ: عَشِقَهُ عبدُه، ثم اختلفوا في سببِ المنعِ على ثلاثةِ أقوالٍ:

أحدُها: عَدَمُ التوقيف بخلاف المحبة.

الثاني: أن العِشْقَ إفراطُ المحبة، ولا يُمْكِنُ ذلك في حَقِّ الرب تعالى، فإن الله تعالى لا يوصَفُ بالإفراط في الشيء، ولا يبلغ عبدُه ما يَسْتَحِقُّه من حُبِّه فضلاً أن يُقالَ: أفرطَ في حُبِّه.

الثالث: أنه مأخوذ من التغير، كما يقال للشجرة اللبلابة التي تَخْضَرُّ وتَصْفَرُّ وتعلَقُ بالذي يليها من الأشجار: العَشَقَةُ، ولا يُطلق ذلك على الله سبحانه وتعالى.

وقال في «مدارج السالكين» ٢٩/٣: وفي اشتقاق العشق قولان:

أحدهما: أنه من العَشَقَة ـ مُحركةً ـ وهي نبت أصفر يلتوي على الشجر، فشُبِّهَ به العاشِقُ.

والثاني: أنه من الإفراط، وعلى القولين، فلا يُوصَفُ به الربُّ تبارك وتعالى، ولا العبدُ في محبةِ ربه.

ونقل شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٥/ ٨٠ عن الإمام الطبري في رسالته «التبصير» التي كتبَ إلى أهلِ طَبَرِستان يشرَحُ فيها ما تقلَّدَه من أصولِ الدين، قوله: وإن مما نعتقدُه تَرْكَ إطلاق تسمية العشْق على الله تعالى، وبيَّنَ أن ذلك لا يجوز، لاشتقاقِه، ولعدمِ ورودِ الشرعِ به، وقالَ: أدنى ما فيه أَنَّهُ بدعةٌ وضلالةٌ، وفي ما نَصَّ اللَّهُ من ذكر المحبةِ كِفايةٌ، فلَعَلَّ الشارحَ قد قاسَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم في عدمِ جوازِ وصفِه بهذا اللفظ باللَّه سبحانه وتعالى، لما يَجِبُ من توقيره وتعظيمه والتأدبِ معه صلى الله عليه وسلم. وهذه اللفظة يُستثقلُ ظِلُّها في حقِّ آحادِ الناسِ فضلاً عن عُظمائِهم.

وأما قولُه: إن الحَلِفَ بغير الله فلا يجوز، فهذا مما لا خلافَ فيه بين أهلِ العلم، فقد قال شيخُ الإسلام في «الفتاوى» ١/ ٣٣٥: وقد اتفقَ العلماءُ على أنه لا تنعقِدُ اليمينُ بغيرِ الله تعالى، وهو الحَلِفُ بالمخلوقات، فلو حَلَفَ بالكعبةِ أو بالملائكة، أو بالأنبياءِ، أو بأحدٍ من الشيوخِ أو الملوكِ، لم تنعَقِدْ يمينُه، ولا يُشْرَعْ له ذلك، بل يُنْهَى عنه إما نَهْيَ تحريم وإما نهيَ تنزيهٍ، فإنَّ للعلماءِ في ذلك قولينِ، والصحيحُ أنه نهيُ تحريمٍ، ففي الصحيح عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ كَانَ حالِفاً فَلْيَحْلِفْ باللَّهِ أو لِيَصْمُتْ»، وفي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»، ولم يَقُلْ أحدٌ من العلماء المتقدمِين: إنه تَنْعَقِدُ اليمينُ بأحدٍ من الأنبياءِ إلا في نبيِّنا صلى الله عليه وسلم، فإن عن أحمدَ روايتينِ في أنه تَنْعَقِدُ اليمينُ به، وقد طَرَّد بعضُ أصحابِه كابن عقيل الخلافَ في سائر الأنبياء، وهذا ضعيف. وأصلُ القولِ بانعقادِ اليمينِ بالنبيِّ ضعيفٌ شاذٌّ، ولم يَقُلْ به أحدٌ مِنَ

العُلماءِ فيما نَعْلَمُ، والذي عليه الجمهورُ كمالكٍ، والشافعي، وأبي حنيفة أنه لا تَنْعَقِدُ اليمينُ به كإحدى الروايتين عن أحمد، وهذا هو الصحيحُ.

وأما منعُه التوسُّلَ بذاته صلى الله عليه وسلم، فقد ذكر في «شرحه» ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ مستنَد المنع، فليُراجع، ولشيخ الإسلام في هذه المسألة كتابُ سماه «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» وهو غايةٌ في النَّفاسةِ، يذهب فيه إلى عدمِ جوازِ التوسل بذاتِه صلى الله عليه وسلم، والشارح رحمه الله متابعٌ له في هذه المسألة.

فهذه المسائلُ كما ترى، الحقُّ مع الشارحِ في كثيرٍ منها، وهي مسائلِ قد بحثَها غيرُ الشارح من أهل العلم، ووافقوا بذلك مذهَبَ أهل السنةِ والجماعة، وهو في تنقيده لها مناضلٌ قوي عن الشريعة الإسلامية، وخادم مُخلصٌ للكتاب والسنة، وعالم مطلع يتحرى الصواب من منابعه الأصلية، ولا يُصْدِرُ حكمَه إلا بعد تبصُّرٍ وأناةٍ، وموازنة، والذين عارَضُوه وانتَقَدُوه لم يَبْلُغوا مَبْلَغَه من العلمِ العميقِ، والنظرِ الدقيقِ. فما كان يجمل بهؤلاء القُضاةِ أن يَحْمِلُوا عليه هذه الحملة النكراء، وأن يَشُوا بهِ إلى السلطانِ، ويُعَرُّوه من المناصبِ التي كان يقومُ بها على خيرِ وَجْهٍ، ويَحُولوا بينه وبينَ تعليم الناس وإرشادهم، لو أنهم كانوا يَزِنُونَ أقوالَه بميزانِ العَدْلِ، ويتجرَّدون من العَصبية، لكن يبدو أن هذا الخَطَّ قد رسَمُوه لأنفُسِهم، واتخذوه أساساً للتنكيل بكل مَنْ ينتَسِبُ إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ويُفتي بأقوالِه التي أدَّاها إليه اجتهادُه.

فقد جاءَ في «الدرر الكامنة» ١ / ٣٧٤ في ترجمةِ الحافظ ابن كثير (٧٧٤) هـ: وأخذ عن ابن تيمية، ففُتِنَ بحُبِّه، وامتُحِنَ بسببِه.

وفي «إنباء الغمر» ٢/ ٦١ و ٩٨: أن الشيخَ شمس الدين محمد بن خليل الجزري الحنبلي النصفي إمام مدرسة الضياء (٧٨٣) هـ عُـزِّرَ وضُرِبَ بسبب فتواهُ بشيءٍ من مسائل ابن تيمية، ثم مُنِعَ من الفتوى.

وفيه أيضاً ٢/ ٨٣: أن الفقيه يوسفَ بن ماجد ولي الدين المرداوي (٧٨٣) هـ امتُحن بسببِ فتواه بمسائل لابنِ تيمية.

وفيه أيضاً ٣/ ٤٢: أن زَين الدين عُمَرَ بنَ سعيد القُرشي البَلْخي الكتاني (٧٩٢) هـ امتُحِنَ بسببِ المذهبِ التيمي.

وفيه أيضاً ٣/ ١٧٦: أن الحافظ ابن رجب الحَنْبلي (٧٩٥) هـ قَدْ نُقِـمَ عليه إفتاؤه بمقالاتِ ابن تيمية.

وفي «الـدُّرَرِ الكامنـة» ٣/ ٣٠: أن الإمامَ عـلاءَالدين بن أيـوب المقدسي الملقب «عُليان» (٧٤٨) هـ كان يُحِبُّ كلامَ ابنِ تيمية، ونَسَخَ منه الكثيرَ، وله أشعار على طريقته في الاعتقاد، وأنه امتُحِنَ وأُوذِيَ بسبب ذلك.

وقد بَقِيَ الشارحُ رحمه الله بَعْدَ هذه الكائنة ملازماً لبيته إلى سنة (٧٩١) هـ، ففي ربيع الأول من هذه السنة تَقَدَّم إلى الأمير سيف الدين يَلبُغا بن عبدالله الناصري الأتابكي أحد كبار الأمراء بطلبِ وظائفه وأن يُرَدَّ إليه اعتبارُه، فرسم هذا الأميرُ بردها إليه، وقد عارَضَ في ذلكَ غريمُه عليٌّ الأكبرُ الذي أَخَذَ المدرسة الجوهرية منه، وحاولَ أن يُثْنِيَ الأميرَ عن مرسومِه الذي أصدرَه، ولكنه لم يُفْلِحْ، فلم يلتفتِ الأميرُ إلى قولِه، وعاد الشارحُ إلى وظائفه، فَخَطَبَ بجامعِ الأفرم، ودَرَّسَ بالجوهرية.

وفــاته:

وفي ذي القعدة من سنة اثنتين وتسعين وسبع مئة تُوفي الإمامُ العلامةُ صَدْرُالدين عليٌّ بنُ أبـي جعفر، ودُفِنَ بسفح قاسيون، رَحِمَه الله رحمةً واسعة.

مصادر ترجمة الشارح وأخباره

١ ـ «تاريخ ابن قاضي شهبة» ص ٢١ و ٨٢ و ٨٩ ـ ٩١ و ١٠٥ و ١٣٩ و ٢٧١ و ٣٥٨ ـ ٣٥٩ تأليف تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي المتوفى سنة (٨٥١)هـ. تحقيق الدكتور عدنان درويش.

٢ ـ «إنباء الغمر بأبناء العمر» ٢/٩٥ ـ ٩٨ و٣/٥٠ تأليف الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢)هـ وقد سماه أحمد، فأخطأه، وقد تابعه على هذا الخطأ ابن العماد في «شذرات الذهب» وابن طولون في «الثغر البسام».

٣ ـ «الدليل الشافي على المنهل الصافي» ١/٤٦٥ تأليف جمال الدين أبي الحسن يوسف بن تغري بردي المتوفى سنة (٨٧٤)هـ.

٤ ـ «وجيز الكلام» وهو ذيل لـ «دول الإسلام» للذهبي تأليف شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢)هـ نسخة خطية محفوظة في مكتبة كوبريلي باستانبول رقم (١١٨٩) تقع في (٢٢٨) ورقة وقد كتبت في حياة المؤلف، وعليها خطه في عدة مواضع. ذكره في وفيات سنة (٧٩٢)هـ.

٥ ـ «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» تأليف جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١)هـ.

٦ ـ «الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام» ص ٢٠١، تأليف شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي المتوفى سنة (٩٥٣)هـ.

٧ ـ «كشف الظنون» ص ١١٤٣ تأليف مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧)هـ.

٨ ـ «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٣٢٦/٦، تأليف أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد ابن العماد الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة (١٠٨٩)هـ.

٩ ـ هدية العارفين ٧٢٦/١ تأليف إسماعيل باشا البغدادي المتوفى سنة (١٢٤٨)هـ، وذكره أيضاً في ٧١٩/١، فخلط بينه وبين أبيه، ونسب الشرح لأبيه علي بن محمد، وأرخ وفاته سنة (٧٤٦)هـ!.

الطبعاتُ السابقة لهذا الشرح

١ ــ الطبعةُ الأولى في سنة ١٣٤٩هـ، في المطبعة السَّلَفِيَّةِ بمكة المكرمة، طُبعت بعناية العالِم العلامة الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ ــ رحمه الله وأَجزَلَ مثوبَتَه. ذَكَرَ ناشِرُها: أنه لما كانت النسخةُ الخطية لشرح العقيدة الطحاوية التي جَرَى عليها الطبعُ كثيرةَ الغلَط والتّحريف، حيثُ إنَّها لم تُصَحَّحْ، ولم يُوجَدْ لها أصلٌ صحيح للمقابلة عليه، فقد اعتَنَى صاحبُ الفضيلة الشيخ عبدالله بن حسن بن حسين آل الشيخ بتصحيحه فَشَكَّلَ لجنةً من المشايخ وطَلَبة العلم النَّجدِيِّين والحجازِيِّين لا يَقِلُّ عددُهم عن العشرة، فقُرئَت على فضيلته بمسمع من المذكورين، فَصُحِّحَتْ بقدر الطاقة والاجتهاد.

قلنا: وهٰذه التصحيحات التي انْتَهَوا إليها بحسبِ اجتهادهم لا نَعْرِفُ عنها شيئاً لأنه لم يَرِدْ في التعليقات ما يَدُلُّ عليها، أو يُشيرُ إليها، ولو كان الأصلُ الذي اعتمدوه بينَ أيدينا، لأمكَنَنا الوقوفُ على هذه التصحيحات، ومعرفة قدرها وقيمتها.

٢ ــ الطبعة الثانية طُبِعَتْ بمصر في دار المعارف سنة ١٣٧٣هـ بتحقيق كبير المحققين في عصره الشيخ أحمد محمد شاكر ــ رَحِمَهُ الله ــ وقد ذَكَر في مقدمته أنه لم يَجِدْ للكتابِ مخطوطةً معتَمدةً، حتى

الأصل الخطي الذي طبعَت عنه الطَّبعةُ السالفة لم يقف عليه، فاعتَمَد النسخةَ المطبوعة في مكة، فاجتهد في تصحيح كلامِ الشارح قَدْرَ الطاقة وقابلَ الأحاديثَ والآثارَ التي فيه على ما كان بيده من الأصول المنقول عنها. وكان ـ رحمه الله ـ يَتَمَنَّى أن يُوفِّقَه اللَّـهُ إلى أصل مُتْقَنٍ لهذا الكتابِ يكونُ عمدةً في تحقيقه وتصحيحه ليُخرجه إخراجاً سليماً.

٣ ـ الطبعة الثالثة بدمشق سنة ١٣٨١هـ، نشرها المكتب الإسلامي بتحقيق جماعة من العلماء، وتخريج أحاديثها للشيخ ناصر الدين الألباني، وقد اعْتُمِدَ في هذه الطبعة على نسخة خطية حديثةِ العهد، كُتبت سنة ١٣٢٢هـ، وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتحريفات، مما دفع اللجنة القائمة على طبعه أن تَعْتَمِدَ طبعةَ الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ وتُثبتَ زياداتٍ طفيفةً جاءت في هذه النسخة، وما جاء فيها مِن تحريفات وأخطاء، فقد صُححَت بالاعتماد على طبعة الشيخ أحمد شاكر.

٤ ـ الطبعة الرابعة طُبِعَت بالشام سنة ١٤٠١هـ بتحقيق وتخريج الشيخ شعيب الأرنؤوط، وقد اعتَمَدَ في هٰذه الطبعة على نسخة الشيخ أحمد شاكر، لكنه استدْرَكَ فيها أخطاءً وتحريفاتٍ وَقَعت في مطبوعة الشيخ شاكر، وكان يعتمِدُ في التصويب على المراجع والمظانِّ التي بين يديه مما نَقَلَ عنه المصنفُ، لكنه لم يُشِرْ إلى تلك التصويبات في التعليقات، ولا المصادر التي نقل التصويبَ عنها، مما أفقدها قيمتَها العلمية.

٥ ـ الطبعة الخامسة طُبِعت في مصر سنة ١٤٠٢هـ بتحقيق

الدكتور عبدالرحمن عميرة، نَشَرته مكتبة المعارف بالرياض، وقد ذَكَرَ المحقق أنه عَثَر على مخطوط لهذا الشرح بمكتبة جلال الدين السيوطي بمحافظة أسيوط في صعيد مصر! وقال: وقد تكون هذه المخطوطة أكثرَ نسخ المخطوط دِقَّةً ووضوحَ ألفاظ! ومع ذلك فلم يتخذها أصلاً، بل جَعَلها في المرتبة الثانية، ورمز لها بحرف (ب)، واتخذ مطبوعةَ المكتب الإسلامي أصلاً، ورمز لها بحرف (أ)، وقارَنَ بين النسختين، وأَثبتَ الفروق بالهامش كذا فعل، مع أن المنهج العلمي المتبعَ في التحقيق هو اتخاذُ الأصل الخطي أصلاً، والاعتماد عليه، وعدمُ الاعتداد بما طبع إلا عندما يُوجد في الأصل المعتمد تحريفٌ أو سقطٌ، يمكن تداركُه من المطبوع، فَيُـؤْخَذُ عنه، ويُشار إلى ذلك.

ولم يَصِفْ هذه النسخةَ الخطية التي اعتَمَدَها وصفاً دقيقاً يُنبىءُ عن قيمتها ومنزلتها، وتاريخِ نسخها، ولا صور نماذج منها، تُعينُ الباحثَ على التعرُّفِ عليها.

وفي بعض ما قارَنَّاه في هٰذه الطبعة تبيَّن أنه لم يتَّخذ طبعة المكتب الإسلامي أصلاً بل لَفَّقَ وأصلحَ، وبَدَّلَ مِن غيرها أشياء دونما إشارةٍ إلى ذٰلك.

٦ ـ الطبعة السادسة طُبِعت في بيروت سنة ١٤٠٥هـ، نشر دار البيان، وذُكِرَ في صَفْحة العنوان: حققه، وخرج أحاديثه، وعَلَّق عليه بشير محمد عيـون، وقد قمنا بمقابلة هذه المطبوعة على الأصل الذي اعتَمَدَه الناشر، فوجدنا خلافاً كبيراً بين الأصل المعتَمد، وبين المطبوع، مما يَدُلُّ على أن هذه الطبعةَ لم يُراعَ فيها التحقيقُ العلميُّ المتقَن، وأن

الناشر قد لَفَّقها من الأصل الذي اعتَمَدَهُ، ومن طبعة شاكر، ومن طبعةِ مكة، ولم يُشِرْ في تعليقاته لا من قريب، ولا من بعيد إلى ما وَقَعَ في الأصل من الأخطاءِ غير القليلةِ، ونقص كثير من الكلمات وأحياناً زيادات انفردت بها.

وأما التعليقاتُ وتخريجُ الأحاديث، فعامَّتُها مأخوذةٌ من تحقيقات وتعليقات الشيخ شعيب الأرنؤوط المدَوَّنةِ في الطبعة الرابعة كما يَتبيَّنُ من المقارنة بين الطبعتين.

وصف الأصول الخطية المعتَمَدة في التحقيق

١ ــ النسخة الأولى: وهي المتَّخذةُ أصلًا، لأنها أقدمُ النُّسخ وأتقنُها وأوضحُها، وقد رُمِزَ لها بـ (أ)، وهي المصورةُ عن الأصل الموجود في مكتبة المدرسة القادِريَّة[1] ببغداد تحت رقم (٥٣٩).

وعددُ أوراقها ثلاثُ مئةٍ وتسعٌ وثلاثون ورقةً، مقاسُها ١٤ × ١٩، وعددُ السطور في كل صفحة سبعةَ عشَرَ سطراً، وفي كل سطرٍ اثنتا عشرة كلمةً تقريباً.

وهي نسخةٌ نفيسة، جَلِيَّةُ الخطِّ، حسنةُ الضَّبط، منقولةٌ عن نسخة المؤلِّف المقروءةِ عليه في حياته[2]، ثم قُوبِلَتْ وصُحِّحَت على نسخته بعد وفاته ــ رحمه الله ــ كما هو مُثبَت في حواشي الأوراق (٥) و (٧)

---

(١) نسبة إلى الإمامِ العالمِ الزاهد الشيخ عبدالقادر الجيليِّ، إمامِ الحنابلة وشيخهم في عصره، وهي تَقَعُ في بغداد بمحلة باب الشيخ المعروفة في التاريخ العباسي بباب الأَزَج، وهي اصلُ خزانة مدرسة شيخ الحنابلة أبي سعد المبارك بن علي المُخَرِّمي البغدادي، التي تولَّى التدريسَ بها تلميذه الشيخُ عبدُالقادر حتى وفاتِه (٥٦١)هـ، فنُسِبَتْ إليه. ونُسجِّلُ هنا جليلَ الشكر وعظيمَ الامتنانِ إلى مُتولِّي الأوقافِ القادرية السيد الفاضل يوسف الكيلاني الذي قام بتصوير هذه النسخة والنسخة (ج) وتقديمِها هديةً لنا إسهاماً منه في خدمة العلم ونشره.

(٢) فقد فَرَغَ من نسخها كاتبُها سنة (٧٨٢)هـ، كما جاء في الورقة الأخيرة منها، أي: قبل وفاة المؤلف، بعشر سنين.

و(٩) و(١٠) و(١٥) و(١٨) و(٢٥) و(٣٠) و(٣٤) و(٤٤) و(٥٠) و(٥١) و(٥٤) و(٦٣) و(١١٣) و(١٢٦) و(١٨٦) و(١٩٠). ونصُّ ما جاء في الورقة (١٨٦): بَلَغَ مقابلةً على نسخة المصنف التي بخطه، وقُرئت عليه، تغمَّدَهُ الله برحمته وإيانا آمين.

وفي حواشيها تصحيحاتٌ غيرُ قليلةٍ، واستدراكاتٌ للسقط الذي وَقَعَ أثناء النسخ، وقد ضُبِطَتْ معظمُ نصوص الأحاديث بالشَّكْل.

وجاء في الورقة الأخيرة منها ما نصُّه: وافَقَ الفراغُ من نسخه في يوم الخميس ثاني شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين وسبع مئة، على يدِ العبدِ الفقير إلى عَفْوِ ربِّه القديرِ عمرَ بنِ محمد بن أحمد بن يحيى الحَنَفي، عامَلَهُ اللَّهُ بلُطفِه الخَفيِّ، وغفر له ولوالديه، ولجميع المسلمين آمين.

ويُؤخذ على هذه النسخة أنَّ لوحةَ العنوان خلْوٌ من ذكر اسم الشرح والمؤلف[1]، وسقوطُ صفحةٍ منها، وهي من الورقة التي تلي الورقة الثامنة، ووجود تحريفاتٍ غير قليلة في الأربعين ورقةً الأخيرة، مما يَدُلُّ على أن المقابلة لم تكن دقيقةً فيها.

٢ ــ النسخة الثانية المرموز لها بـ(ب)، وهي مصورةٌ عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة لاله لي، الملحقة بالمكتبة السُّليمانية باستنبول

(١) وربما يكون السبب في عَدَمِ ذكرِ اسمه على أكثر النسخ الخطية لهذا الشرح هو أنه ــ رحمه الله ــ قد وُشيَ به إلى السلطان كما تقدَّم بيانه، ونَسَبوا إليه أشياء يُخَيِّلُ إليهم أنها شاذَّة ومنكرة، مما حَدا بالسلطان أن يَأمُرَ بتعزيره وعزله عن مناصبه، بحيثُ صار العامَّة ينفضُّون عنه، ويَتخوَّفون من قراءَةِ مؤلفاته، فكان النساخَ يَتعمَّدُونَ حَذْفَ اسمه منها ليُقبِلَ عليها الناس، ويَعُمَّ نفعُها، وتنتشرَ بين العامة.

تحت رقم (٢٣٢٠) ضمن مجموع يقع في (١٧٧) ورقة. مقاسها ١٥ × ٢١، وعدد السطور في كل صفحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، وقد أُثبتَ على الورقة الأولى منه أسماءُ ثلاثة كتب هي: «النور الساطع في شرح العقيدة الطحاوية» للإمام الفاضل منكوبرس، و«شرح العقيدة الطحاوية» للمولى الفاضل ابن العز الحنفي، و«الجواهر المضية في عقائد الحنفية». وقد تَبَيَّنَ لنا بَعْدَ مراجعته أن الكتابَ الثالث ليس فيه، وأنه لا يَشتَمل إلا على الشرحين الأولين، ويبدأ «شرح ابن أبي العز» من الورقة (٧٥) التي جاء فيها بخط كبير ما نصه «شرح الطحاوي» لابن العز، ثم أُقحمت لفظةُ «أبي» بخط متأخر ودقيق ومغاير، وباللون الأزرق بين «ابن» و«العز». وينتهي بالورقة (١٧٩)، فهو يشغل (١٠٤) ورقات من هذا المجموع، وقد كُتِبَ بخطٍّ دقيقٍ قريب من النسخ، تَتعذَّر قراءة غيرِ قليلٍ من جُمَلِهِ على غير المتمرس لتداخله، وعدم وُضوحه.

وهي نسخة موثَّقة متقنة، قام بنسخها رجل من أهل العلم عن نسخة نُقِلَتْ عن خط المصنف، وقُوبِلَتْ عليه، ثم قوبلت على النسخة المنقولة عنها، فقد جاء في الورقة الأخيرة منه ما نصه: «نَجَزَتْ هٰذه النسخةُ من نسخة نُقِلَتْ عن خطِّ المصنف رحمه الله، وقُوبلت عليه، في ليلةِ الجمعة الغَرَّاء المُسفِرِ صباحُها عن السابع من شهر الله المحرَّم الحرام افتتاحَ شهور عام ثلاثة وثمانين وثمان مئة، فللّـهِ الحمدُ والمِنةُ، توفانا الله تعالى على الكتاب والسنة بمحمد، وآله، وصحبه، وتابعيه، وأزواجه، وذُرِّيَّته، وحِزْبِه كتَبَ فقيرُ عفوِ الله سبحانه هبةُ الله أبو النصر عَبْدُالوهَّاب بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن أبي نصر

محمد بن عربشاه بن أبي بكر العثماني الأنصاري[1] الحنفي، عاملهم اللّـهُ الخَفيّ، والمسلمين بكرمه الجلي، ولطفه الخفي، آمين».

وعلى هامش هذه الصفحة أيضاً ما نصُّه: «قُوبِلت على النسخة المنقولة منها، فصَحَّت ولله الحمدُ والمنة».

وهذه النسخة وإن كانت متأخرةً عن نسخة (أ) لا تَقِلُّ عنها في الجُوْدة والإتقان، لولا أن كاتبها رحمه الله شطحَ قَلَمُهُ، فأسقط في غير ما موضعٍ منه كلمةً أو جملة، تدارك بعضَ ذلك في المقابلة على الأصل المنسوخ، وفاته شيءٌ غير قليل، نبهنا عليه في تعليقاتنا.

وربما تكون هذه النسخة منقولة عن نسخة (أ)، يُعزِّز ذلك ويُقوِّيه ما جاء في الأصلين من التطابق والتوافق في الحواشي:

١ ــ فقد جاء في هامش الورقة (١٠) من (أ) ما نصُّه: «ليس في

---

(١) هو عبدالوهّاب بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم التاج بن الشهاب الطُّرخاني، ثم الدمشقي الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرفُ كأبيه بابن عربشاه.

وُلِدَ في يوم الثلاثاء ثامن عَشْرِي شوال سنة ٨١٣هـ بحاج طرخان من دشت قبجاق، ثم تَحَوَّلَ منها مع أبيه إلى توقات، ثم إلى حلب، ثم إلى الشام. وقَرأَ القرآنَ وغيرَه، وتدرَّبَ بأبيه في العربية والفقه وغيرهما، وسَمعَ بقراءةِ أبيه على القاضي الشهاب ابن الحبَّال «صحيحَ مسلم»، وكذا سَمِعَ على عائشة ابنة الشرائحي، وعلى الحافظ ابن حجر، ونابَ في قضاءِ دمشقَ والقاهرةِ مُدةً، ثم استقلَّ به في دمشقَ سنة ٨٨٤، ثم صُرِف عنه في شوال من السنة التي تَلِيها، فَقَدِمَ القاهرة مُكثِراً التَّشكِّي من الدّيون التي تحمَّلَها بسببه، فلم يَلْبَثْ أن وَلِيَ تدريسَ الفقه بالمدرسة الصرغتمشية بالقاهرة، فلَبِثَ بها إلى أن مات سنة ٩٠١هـ. من تصانيفه «دلائل الإنصاف نظم مسائل طريقة الخلاف» يزيد على خمس وعشرين ألف بيت، و«الإرشاد المفيد لخالص التوحيد» نظم أيضاً، و«الجوهر المنضَّد في علم الخليل بن أحمد».

مترجم في «الضَّوء اللامع» للسخاوي ٥/٩٧ ــ ٩٨، و«كشف الظنون» ٦٧ و ٦٢٠ و ٧٥٩ و ٩٢٥ و ١٠٥٦ و ١٤٠٥ و ١٧٩٦، و«شذرات الذهب» ٨/٥.

النسخة الأصل «إن»، والظاهر أن نظم الكلام يحسن بها أو يتعين»، وهذا التعليق بنصه موجود في نسخة (ب) في الورقة (٨١).

٢ ــ وفي هامش الورقة (١٥): نسخة الأصل: «الله مخلصينَ له الدِّين» صح. والنص ذاته موجود في (ب) الورقة (٨٣)، وقد أُثبت فوقَ كلمة «وقال» كلمة «صح».

٣ ــ وفي هامش الورقة (٤٠) من (أ) تعليقٌ مطوَّل، هو بعينه في هامش الورقة (٩٢) من نسخة (ب).

٤ ــ وفي هامش الورقة (٥٠) من نسخة (أ) حاشيتان، نص الأولى: في نسخة الأصل دؤاد بالهمز، والصوابُ تركُ الهمز. ونص الثانية: أوس بن حَجَر بفتح الحاء والجيم، ووائل بن حُجْر بضم الحاء وسكون الجيم. والحاشيتان بنصهما في الورقة (٩٥) من نسخة (ب).

٥ ــ وفي هامش الورقة (١١٥) من نسخة (أ) حاشية مطولة منقولة عن السُّهَيلي، وهي بفَصِّها ونَصِّها موجودة في هامش الورقة (١١٥) من نسخة (ب).

٦ ــ وفي الورقة (١٩١) من (أ) حاشية نصها: بخط المؤلف رحمه الله في اشتقاق اسم المُرْجِئة قولان، أحدُهما: أنه من الإرجاءِ، والثاني: أنه من الرَّجاء، ولكن المشهور مرجئة بالهمز، وهو من الإرجاء، والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق الأكبر. وهذه الحاشيةُ بعينها في هامش الورقة (١٣٧) من نسخة (ب).

وقد انفَرَدَتْ هذه النسخة من بين النسخ بورود اسم الشارح مصرَّحاً في موضعين منها:

الأول: في الورقة الأولى من المجموع.

والثاني: في بداية الشرح.

وهذه فائدة جِدُّ عظيمة، أتاحَتْ لنا معرفةَ الشارح الذي انْبَهَمَ أمرُه على غير واحدٍ من أهل العلم، وتوثيقَ نسبة الشرح إليه.

٣ ـ النسخةُ الثالثة المرموز لها بـ (ج)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في المكتبة القادرية ببغداد، وعددُ أوراقها (٢٣٣) ورقة، ومقاسُها ١٤ × ٢١، وعددُ السطور في كل صفحة (٢١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، وقد كُتِبت بخط نسخيٍّ واضح. وهي متأخرة عن سابِقَتَيْها، ومن المرجَّح أن تكون منقولة عن نسخة (أ)، فإن الصفحة التي سقطت من (أ) سقَطَت أيضاً من هذه النسخة، وموضعه من هذه النسخة في منتصف الوجه الثاني من الورقة (٦)، وكذلك لم يُدوَّن في صفحة العنوان اسم الكتابِ ولا مؤلفه كما هو في نسخة (أ)، وليس فيها ما يُشيرُ إلى أنها قوبلت على الأصل المنقول عنه، ولذا وَقَعَ فيها تحريفٌ وتصحيفٌ، وسَقَطَ في أكثرَ من موضع منه غيرُ قليل مما جَعَلها دونَ نسخة (أ) و(ب) في الجُوْدة والضَّبط.

وجاءَ في الورقةِ الأخيرة منها ما نصُّه: قد وَقَعَ الفراغُ من كتابته يومَ الأحد وقتَ الظهر يومِ الحادي والعشرين من شهر شوال على يدِ أفقر العباد، وأحوجِهم إلى الله مُحمَّد بن الحاج شهاب بن الحاج محمد بن يحيـى التَّكريتي. اللهم اغفرْ له ولمن علَّمه، ولمشايخِه، ولمُسْتكتبِه، ولمن نَظَرَ فيه، ولجميع المسلمين، وذلك سنة ألف ومئتين وسبعه عشر سنة!.

وجاءَ بإثرِ ذلك في الورقة نفسِها: انتَقَلت بالشراء الشرعي إلى أقلِّ عبادِ الله الفقير المقرِّ بالذنب والتقصير أحمد السويدي، عُفي عنه.

وقد أصابت الرطوبةُ الورقة (١٨٩) و (٢٢٢) و (٢٢٣)، فأفسدت بعضَ السطور، وانمحت كثير من الكلمات.

وجاء في الورقة (١٤) و (٥٥) و (٦١) و (٦٨) و (٧٩) و (٨٦) و (٨٧) و (١٠١) تعليقاتٌ على ما جاء في الشرح، معظمها منقول عن شيخِ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، قد تكون من الناسخ أو من غيره ممن نَظَر في هذا الشرح.

٤ ـ النسخةُ الرابعة المرموز لها بـ (د)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة دخنة بالرياض تحت رقم (٣٥٢) وقف الشيخ محمد بن إبراهيم، وهي غفلٌ من اسم المؤلف، وجاء في لوحة العنوان ما نصُّه: «شرح الطحاوية في العقيدة السلفية»، وشارحُها شيخه عمادالدين إسماعيل بن كثير، ذكر في الكلام على الإيمان: سئل شيخنا الشيخ عمادالدين بن كثير.

وعدد أوراقها (٢٠٢) ورقة، مقاسها ١٤ × ٢٠، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطراً، في كل سطر اثنتا عَشْرة كلمةً تقريباً.

وخطُّها نسخي واضح مقروءٌ منقوط، لكن ناسخها لم يكن بالمتقن، فوَقَع له تحريفٌ وتصحيف غير قليل، صَحَّحَ أكثرَه مَنْ قرأه أو قابَله بأصله المنقول عنه، ثم أثبت ذلك في الحواشي، ولم نَتبيَّنْ مَنْ هو صاحبُ هذه التصحيحات، لكنها تُنبِىءُ عن ألمعية وعلم ومعرفة.

وهي نسخة متأخرة، فَرَغَ من نسخها سنة ١٢١٧هـ. سليمان بن ملاَّ محمد بن ملاّ عبدالرحمن بن ملاّ عبدالله بن مرعي بن ناصر بن حُسين المشهور بالسويدي، كما جاء في الورقةِ الأخيرةِ منه.

وقد استفَدْنا من هذه النسخة في عدة مواضعَ كما هو مبين في تعليقاتنا.

ما تمتازُ به هذه الطبعةُ

١ ـ معرفةُ الشارح معرفةً قطعيّةً تقضي على كل تردُّدٍ، وذلك:

(أ) بوجود اسمِه على إحدى النُّسخ الخطية التي اعتمَدْناها، وهي نسخةُ (ب).

(ب) الترجمةُ التي جاءت في «وجيز الكلام» للسخاوي، وفيها التصريحُ بنسبة هٰذا الشرح إليه.

(ج) وجودُ تشابُهٍ في الأفكار، والأسلوب، والحُجَّة بين ما جاء في رسالته «الاتّباع» وبين بعضِ ما جاءَ في هٰذا الشرح.

(د) النصُّ الذي جاء في «شرح الإحياء» ٢/١٤٦ للمرتضَى الزبيدي، وفيه تصريحُ بنسبة الشرح إليه، وهٰذا كان قد عَثَرَ عليه الشيخُ محمد نصيف ـ رحمه الله ـ وأرشدَ الشيخ أحمد شاكر إليه.

(هـ) تصريحُ صاحب «كشف الظنون» ص ١١٤٢ بنسبة الشرح إليه، وأخطأ صاحبُ «هدية العارفين» فنَسَب الشرحَ إلى أبيه علي بن محمد المتوفَّى سنة ٧٤٦هـ، ولَقَّبَ الأب بصدرالدين، وهو لقبُ ابنه.

(و) المسائلُ التي امتِحنَ بسببها، وهي المذكورة في «تاريخ ابن قاضي شهبة» أكثرها موجودٌ في هٰذا الشرح.

٢ ـ إحالةُ كثير من المباحث التي جاءت فيه على المصادر التي أَخَذ عنها.

٣ ـ إخراجُ النص إخراجاً صحيحاً موثَّقاً كما كتبه المؤلفُ، وذلك بالاعتماد على أربع نسخ خطية، منها نسخةٌ كُتِبَتْ في حياة المؤلف، وقُوبلت على نسخته، وهي النسخة المرموزُ لها بـ(أ)، وبالرجوع إلى المصادر التي أَخَذَ عنها المؤلف، وبذلك أمكن تدارُكُ عدد غير قليل من الأخطاء والتحريفات التي وَقَعَتْ في الطبعات السابقة، مع الاستفادة مما فيها من تعليقاتٍ مُفيدة.

٤ ـ التخريجُ المستوفى للأحاديث والآثار الواردة فيه، والحكم على كل حديث بما يَليقُ بحاله المأخوذ من صفة رواته من الصحة أو الحسن أو الضعف، وربما نذكُرُ مع التخريج لفظَ الحديث كما هو عند مُخرِّجيه، لأن الشارح ـ رحمه الله ـ لا يَنقُلها في الغالب من مصادرها الأصلية، وإنما يَنْقُلُها بالواسطة وربما يكونُ مَنْ نَقَلَ عنه أثبتها من محفوظه فيَقَع في روايتها تقديمٌ وتأخيرٌ، واختصار وتَصرُّف في اللفظ.

٥ ـ كُتِبت الآياتُ في الأصل الذي كُتِب في حياة الشارح بقراءة إمام العربية والإقراء، الثقةِ الصَّدوق أبي عمرو بن العلاء البَصري المتوفى سنة (١٥٤)هـ، لأن أهل الشام في عصر الشارح وقبلَ عصره كانوا يقرؤون بقراءته، وقد أثبتنا في طبعتنا هٰذه قراءةَ حفص بن سليمان الكوفي، بروَايته عن عاصم بن أبي النّجود، لأنها القراءة المتداولة في عامة البلاد المشرقية، وعليها مصاحف الأمصار، وأثبتنا في التعليق قراءةَ أبي عمرو حفاظاً على الأصل، وكلا القراءتين صحيحٌ ثابت، كما هو معروف عند أهلِ العِلْمِ بهٰذا الفن.

٦ ــ التعليقُ على بعض ما وَهَمَ فيه المؤلفُ من نسبة بعض الأحاديث إلى غير مُصنِّفيها، وعلى بعض ما ذَهَبَ إليه ــ رحمه الله ــ من اجتهاداتٍ أو آراءَ ظَهَرَ أنَّ الأولى خلافُها، وقد استفَدْنا فيها من توجيهاتِ سماحة شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه اللَّهُ، وجزاه عنّا وعن المسلمين كُلَّ خيرٍ، فقد قُرِئَت عليه بعضُ المشكِلات، ورأى ضرورةَ التعليقِ عليها، وهي مواضعُ قليلة في الكتاب.

٧ ــ الإشارةُ إلى الموارد التي اقتَبَس منها الشارح تارةً بالنص، وتارةً بالمعنى.

٨ ــ التعريفُ بالأعلام تعريفاً موجزاً، والإحالةُ على مصادرِ ترجمتهم.

٩ ــ تعليقاتٌ متنوعة تَشمَل توضيحَ المعنى المراد من بعض الآيات المستَشْهَدِ بها، وشَرحَ الغريب، والألفاظِ ذات المدلول الاصطلاحِّي، وتَخريجَ الشِّعر، والتعريفَ ببعض الأماكن، وغير ذلك من الفوائد.

١٠ ــ إثباتُ عناوينَ فرعيَّةٍ بالهامش تُعرِّفُ بالبحث الذي يتناوَلُه الشارح.

١١ ــ صنعُ فهرس للآياتِ، والأحاديث، والأشعار، والفِرق، والأعلام، والكتب، والبُلدان.

بسم الله الرحمن الرحيم حسبي الله ونعم

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن
اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ونشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ونشهد ان سيدنا محمدا عبده
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فانه لما
كان علم اصول الدين اشرف العلوم اذ شرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه
الاكبر بالنسبة الى فقه الفروع ولهذا سمى الامام ابو حنيفة
رحمه الله ما قاله وجمعه في اوراق من اصول الدين الفقه الاكبر
وحاجة العباد اليه فوق كل حاجة وضرورتهم اليه فوق كل ضرورة
لانه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة الا بان تعرف ربها
ومعبودها وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون مع ذلك
كله احب اليها مما سواه ويكون سعيها فيما يقربها اليه دون غيره
من سائر خلقه ومن المحال ان تستقل العقول بمعرفة ذلك
وادراكه على التفصيل فاقتضت رحمة العزيز الرحيم ان بعث
الرسل به معرفين واليه داعين ولمن اجابهم مبشرين ولمن خالفهم
منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود
سبحانه باسمائه وصفاته وافعاله اذ على هذه المعرفة تنبني
مطالب الرسالة كلها من اولها الى آخرها ثم يتبع ذلك اصلان

الورقة الأولى من نسخة (أ)

أحدهما تعريف الطريق الموصل إليه وهي شريعته المتضمنة
أمره ونهيه والثاني تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه
من النعيم فأعرف الناس بالله عز وجل أتبعهم للطريق الموصل
إليه وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه ولهذا سمى الله
ما أنزله على رسوله روحا لتوقف الحياة الحقيقية عليه ونورا لتوقف
الهداية عليه فقال تعالى يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده
وقال تعالى وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما
الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا
وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما
في الأرض ألا إلى الله تصير الأمور فلا روح إلا فيما جاء به الرسول ولا
نور إلا في الاستضاءة به وهو الشفاء كما قال تعالى قل هو للذين
آمنوا هدى وشفاء فهو وإن كان هدى وشفاء مطلقا لكن لما
كان المنتفع بذلك هم المؤمنين خصوا بالذكر والله تعالى أرسل
رسوله بالهدى ودين الحق فلا هدى إلا فيما جاء به ولا ريب أنه
يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانا عاما مجملا ولا
ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية
فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله وداخل في تدبر
القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر والدعاء
إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء إلى سبيل الرب

القولين المذكورين وذلك بحسب حال الحاكم فانه ان اعتقد ان الحكم
بما انزل الله غير واجب وانه مخير فيه او استهان به مع تيقنه
انه حكم الله فهذا كفر اكبر وان اعتقد وجوب الحكم بما انزل الله وعلمه
في هذه الواقعة وعدل عنه مع اعترافه بانه مستحق للعقوبة فهذا
عاص ويسمى كافرا كفرا مجازيا او كفرا اصغر وان جهل حكم الله فيها
مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم واخطأه فهذا
له حكم المخطئ واراد الشيخ رحمه الله بقوله ولا نقول لا يضر
مع الايمان ذنب لمن عمله مخالفة المرجئة وشبهتهم كانت
قد وقعت لبعض الاولين فاتفق الصحابة على قتلهم ان لم يتوبوا
من ذلك فان قدامة ابن عبد الله شرب الخمر بعد تحريمها هو
وطايفة وتأولوا قوله تعالى ليس على الذين امنوا وعملوا الصالحات
جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا وعملوا الصالحات الاية
فلما ذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه اتفق هو وعلي بن ابي
طالب وساير الصحابة على انهم ان اعترفوا بالتحريم جلدوا وان
اصروا على استحلالها قتلوا وقال عمر لقدامة اخطأت استك
الحفرة اما انك لو اتقيت وامنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر
وذلك ان هذه الاية نزلت بسبب ان الله سبحانه لما حرم الخمر

وكان

بلغ

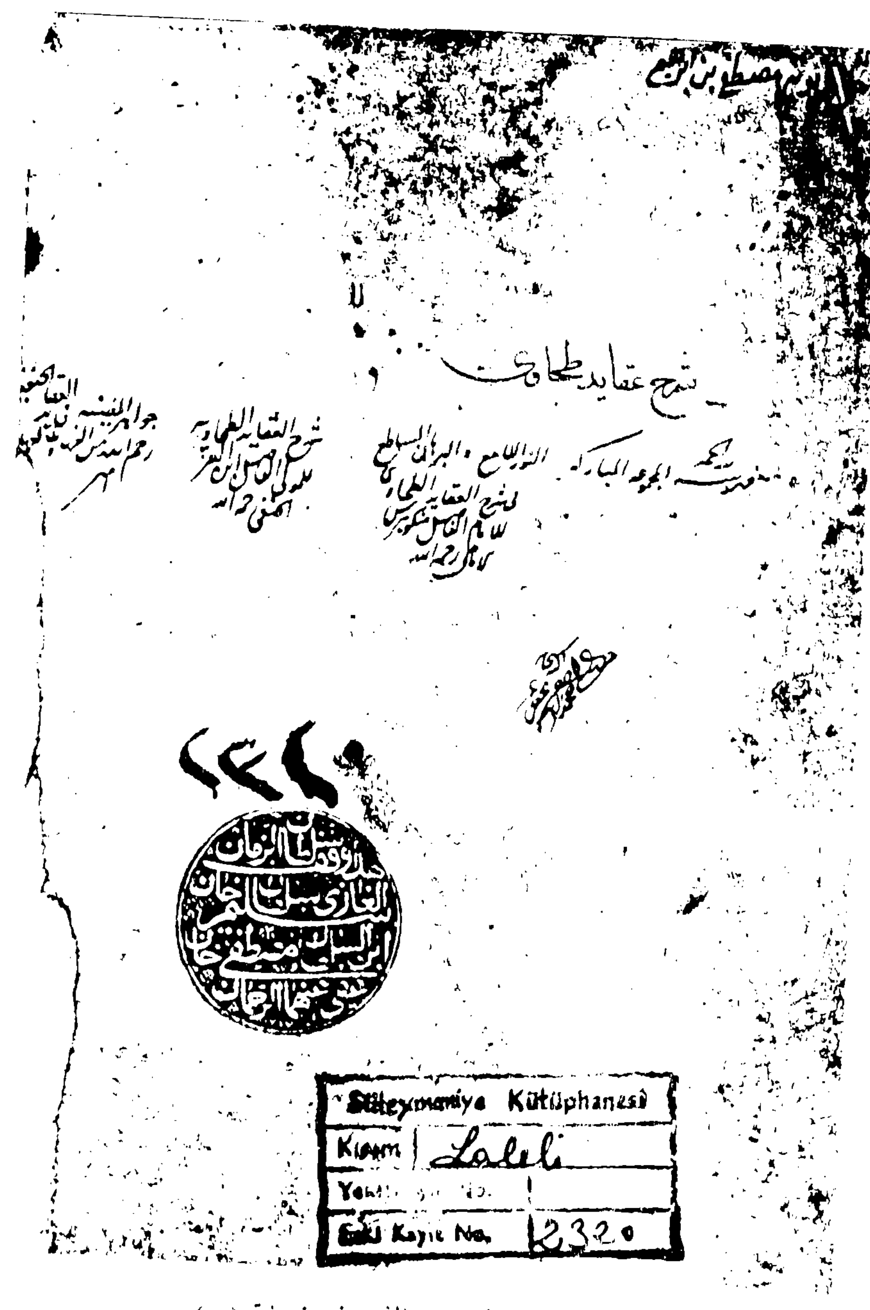
الورقة ١٨٦ من نسخة (أ)

وكان تحريمها بعد وقعة احد قال بعض الصحابة فكيف باصحابنا
الذين ماتوا وهم يشربون الخمر فانزل الله تعالى هذه الاية يبين
فيها ان من طعم الشيء في الحال التي لم يحرم فيها فلا جناح عليه اذا
كان من المومنين المتقين المصلحين كما كان من امر استقبال بيت
المقدس ثم ان اولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا انهم اخطاوا
وايسوا من التوبة فكتب عمر الى قدامة يقول له حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب
ما ادري اي ذنبيك اعظم استحلالك المحرم اولا ام ياسك من رحمة الله
ثانيا وهذا الذي اتفق عليه الصحابة وهو متفق عليه بين ايمة
الاسلام **قوله** ونرجو للمحسنين من المومنين ان يعفو
عنهم ويدخلهم الجنة برحمته ولا نامن عليهم ولا نشهد لهم بالجنة
ونستغفر لمسيئهم ونخاف عليهم ولا نقنطهم وعلى المومن ان يعتقد
هذا الذي قاله الشيخ رحمه الله في حق نفسه وفي حق غيره قال
تعالى اولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم اقرب
ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا
وقال تعالى فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مومنين وقال تعالى
واياي فاتقون واياي فارهبون فلا تخشوا الناس واخشون

بلغ مقابلة على نسخة المصنف نفع الله بعلومه [illegible] انتهى تعالى

لا يجزون العقلان ولا يفهمون الشعبان وكل ذلك ضلال
وتضليل عن سوا السبيل نسال الله السلامة والعافية
من هذه الاقوال الواهية المفضية بقايلها الى الجحيم
ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله
وافق الفراغ من نسخه يوم الخميس ثامن عشر ربيع الاول
سنة ... على يد العبد الفقير الى
الغني عمر بن محمد بن احمد بن يحيى الحنفي ...
... وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين امين
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم تسليما الى يوم الدين
حسبنا الله ونعم الوكيل

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)



لوحة عنوان المجموع الذي فيه نسخة (ب)



عنوان نسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا
من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما أما بعد
فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم إذ شرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه الأكبر
بالنسبة إلى فقه الفروع ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة رحمة الله عليه ما قاله وجمعه في أوراق
من أصول الدين الفقه الأكبر، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة
لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها بأسمائه وصفاته
وأفعاله ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره
ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل فاقتضت
رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين وإليه داعين ولمن أجابهم مبشرين ولمن
خالفهم منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه بأسمائه
وصفاته وأفعاله إذ على هذه المعرفة تنبني مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها ثم يتبع ذلك
أصلان عظيمان أحدهما تعريف الطريق الموصل إليه وهو شريعته المتضمنة أمره ونهيه والثاني
تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم فأعرف الناس بالله عز وجل أتبعهم للطريق الموصل
إليه وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه ولهذا سمى الله ما أنزله على رسوله روحا لتوقف
الحياة الحقيقية عليه ونورا لتوقف الهداية عليه فقال تعالى يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده
وقال تعالى وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه
نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض

الورقة الأولى من نسخة (ب)

إلا إلى الله تصير الأمور فلا رجوع إلا إلى ما جاء به الرسول ولا نور إلا الاستضاءة به وهو لسنا قال تعالى
قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء فهو وإن كان هدى وشفاء مطلقا لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين
خصوا بالذكر والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق فلا هدى إلا فيما جاء به ولا ريب أنه يجب على كل أحد أن
يؤمن بما جاء به الرسول إيمانا عاما مجملا ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على
الكفاية فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب
والحكمة وحفظ الذكر والدعاء إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة
والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم
وأما ما يجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم ومعرفتهم وما أمر به أعيانهم ولا يجب على العاجز عن
سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على
من لم يسمعها ويجب على المفتي والمحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك وليس أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه
عن معرفة الحق فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته فلما أعرضوا
عن كتاب الله ضلوا كما قال تعالى فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له
معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا
فنسيتها وكذلك اليوم تنسى قال ابن عباس رضي الله عنهما تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في
الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية وفي الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها ستكون فتن قلت فما المخرج منها يا رسول الله قال كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر
ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله وهو
حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الألسن
ولا تنقضي عجائبه ولا يشبع منه العلماء من قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدي
إلى صراط مستقيم إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على مثل هذا المعنى ولا ينبغي لأحد [illegible]
ولا أمر دنيا يدينه [illegible] إلا أن يكون موافقا لما نبه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم السلام وقدره الله [illegible]

قدرهم وحاجتهم



للوحة الأخيرة من نسخة (ب)

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن
سيئات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا محمداً
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً اما
بعد فانه لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم اذ شرف العلم
بشرف المعلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه الفروع ولهذا سمى
الامام ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه ما قاله وجمعه في اوراق من اصول
الدين الفقه الاكبر وحاجة العباد اليه فوق كل حاجة وضرورتهم
اليه فوق كل ضرورة لانه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمانينة الا بان
تعرف ربها ومعبودها وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون
مع ذلك كله احب اليها مما سواه ويكون سعيها فيما يقربها اليه دون غيره
من سائر خلقه ومن المحال ان تستقل العقول بمعرفة ذلك وادراكه على التفصيل
فاقتضت رحمة العزيز الرحيم ان بعث الرسل به معرفين واليه داعين
ولمن اجابهم مبشرين ولمن خالفهم منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم
معرفة المعبود سبحانه باسمائه وصفاته وافعاله اذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة
كلها من اولها الى اخرها ثم يتبع ذلك اصلان عظيمان احدهما تعريف الطريق
الموصل اليه وهي شريعته المتضمنة لامره ونهيه والثاني تعريف السالكين ما لهم بعد
الوصول اليه من النعيم المقيم فاعرف الناس بالله عز وجل اتبعهم للطريق الموصل اليه واعرفهم
بحال السالكين عند القدوم عليه ولهذا سمى الله ما انزل على رسوله روحاً لتوقف
الحيوة الحقيقية عليه ونوراً لتوقف الهداية عليه فقال الله تعالى يلقي الروح من امره على من يشاء من عباده

وقال تعالى

الورقة الأولى من نسخة (ج)

وقال تعالى وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدرى ما الكتاب
ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدى به من نشاء من عبادنا الى اخر السورة
وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الارض
الا الى الله تصير الامور فلا هدى الا فيما جاء به الرسول ولا نور الا فى الاستضاءة
به وهو الشفاء كما قال تعالى قل هو للذين امنوا هدى وشفاء فهو وان كان هدى
وشفاء مطلقا لكن لما كان المنتفع بذلك هم المو[illegible] خصو[illegible]
[illegible] فقد [illegible] الحق فلا هدى لا [illegible]
علم [illegible] رسوله علما عاما مجملا ولا ريب [illegible]
[illegible] رسوله من تفصيل فرض على الكفاية فان ذلك داخل فى تبليغ ما
بعث الله به رسوله وداخل فى تدبر القران وعقله وفهمه وعلم الكتاب
والحكمة وحفظ الذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهى
عن المنكر والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال له
بالتى هى احسن ونحو ذلك مما اوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم
واما ما يجب على اعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم
ومعرفتهم وما امر به اعيانهم ولا يجب على العاجز عن سماع بعض
العلم او عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص
وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ويجب على المفتى و
المحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك وينبغى ان يعرف ان عامة من
ضل فى هذا الباب او عجز فيه عن معرفة الحق فانما هو لتفريطه فى اتباع
ما جاء به الرسول وترك النظر والاستدلال الموصل الى معرفته فلما
اعرضوا عن كتاب الله ضلوا كما قال تعالى فاما يأتينكم منى هدى فمن اتبع

اللوحة الأخيرة من نسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ونشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فانه لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم لاشرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه الفروع ولهذا سمى الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما قاله وجمعه في اوراق من اصول الدين الفقه الاكبر وحاجة العباد اليه فوق كل حاجة وضرورتهم اليه فوق كل ضرورة لانه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمانينة الا بان تعرف ربها ومعبودها وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون مع ذلك كله احب اليها مما سواه ويكون سعيها فيما يقربها اليه دون غيره من سائر خلقه ومن المحال ان تستقل العقول بمعرفة ذلك وادراكه على التفصيل فاقتضت رحمة العزيز الرحيم ان بعث الرسل به معرفين واليه داعين ولمن اجابهم مبشرين ولمن خالفهم منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه باسمائه وصفاته

الورقة الأولى من نسخة مكتبة دخنة

وصفاته وانما البناء على هذه المعرفة تُبنى مطالب الرسالة كلها

من اولها الى اخرها ثم يتبع ذلك اصلان عظيمان احدهما تعريف

الطريق للموصول اليه وهي شريعته المتضمنة لامره ونهيه والثاني

تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول اليه من النعيم المقيم فاعرف الناس

بالله عز وجل اتبعهم الطريق الموصل اليه واعرفهم بحال السالكين

عند القدوم عليه ولهذا سمى الله ما انزله على رسوله روحا

لتوقف الحيوة الحقيقية عليه ونورا لتوقف الهداية عليه فقال الله

تعالى يلقى الروح على من يشاء من عباده وقال تعالى وكذلك اوحينا

اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان

ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا الى اخر السورة

وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات و

والارض الا الى الله تصير الامور ولا روح الا فيما جاء به الرسول ولا نور

الا في الاستضاءة به وهو الشفاء كما قال تعالى قل هو للذين امنوا هدى

وشفاء فهو وان كان هدى وشفاء مطلقا لكن لما كان المنتفع بذلك

هم المؤمنين خصوا بالذكر والله تعالى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق

فلا هدى الا فيما جاء به ولا ريب انه يجب على كل احد ان يؤمن بما جاء

به الرسول ايمانا عاما مجملا ولا ريب ان معرفة الرسول على التفصيل فرض على

وأولئك يحسبون طريقتهم هؤلاء ويحسنون في ذم السماع والوجد كثير من الزهد والعبادة التي أحدثها

هؤلاء. والفرق الضالة في الوحي طريقتان طريقة التبديل وطريقة التجهيل أما أهل التبديل فهم نوعان

أهل الوهم والتخييل وأهل التحريف والتأويل فأهل الوهم والتخييل هم الذين يقولون إن الأنبياء أخبروا

عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به

ويتوهمون به أن الله شيء عظيم كبير وأن الأبدان تعاد وأن لهم نعيما محسوسا وعقابا محسوسا

وإن كان الأمر ليس كذلك لأن مصلحة الجمهور وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على

في ذلك وإن كان كذبا فهو كذب لمصلحة الجمهور صح

هذا الأصل وأما أهل التحريف والتأويل فهم الذين يقولون إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال

إلا ما هو الحق في نفس الأمر وهو ما علمناه بعقولنا ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى

وإن الحق في نفس الأمر صح

ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل بل يقولون يجوز

أن يراد كذا وغايتهم أن يأتوا باحتمال اللفظ وأما أهل التجهيل [illegible] الذين

توهموا أن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من

الآيات وأقوال الأنبياء ويقولون يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله لا يعرفه جبريل ولا محمد

ولا غيره من الأنبياء فضلا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وإن محمدا صلى الله عليه وسلم

كان يقرأ الرحمن على العرش استوى إليه يصعد الكلم الطيب ما منعك أن تسجد لما خلقت

بيدي وهو لا يعرف معاني هذه الآيات بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى

ويظنون بأن هذه [illegible] ثم منهم من يقول إن المراد بها خلاف مدلولها الظاهر

المفهوم ولا يعرف أحد كائنا من كان ما هو ومنهم من يقول بل يجري على ظاهرها ويحمل

[illegible] ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلا يخالف

ظاهرها وقالوا مع هذا إنها تحمل على ظاهرها وهؤلاء يشتركون في القول بأن الرسول

لم يبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلا أو متشابها ولهذا يجعل كل فريق المشكل

من نصوص غير ما يجعله الفريق الآخر مشكلا ثم منهم من يقول لم يعلم معانيها أيضا

ومنهم

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة دخنة

ومنهم من يقول علمنا أو حسبنا بل أحال في بيانها على الأدلة العقلية وعلى من يخالف الدين بل

تلك النصوص فهم مشتركون في أن الرسول لم يبين ما يوافق معقولنا وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون

المتشابهات والأنبياء ... السمعيات وكل ذلك ضلال وتضليل عن سواء السبيل أسأل

الله السلامة والعافية من هذه الأقوال الواهية المفضية بقائلها إلى الهاوية

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب العالمين قد وقع الفراغ من تتميم هذه

النسخة في يوم الأحد ... ذي الحجة في سنة

ألف ومائتين وسبعة عشر على

صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام

على يد العبد الفقير الحقير سليمان

بن سلامة بن محمد بن عبد الرحمن بن حمد

عبد الله بن محمد بن ناصر بن

حسين المشهور بالسويدي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

ولمن طالع فيه ولمن قرأه

سورة الفاتحة

والحمد لله

رب العالمين